جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

أثر إنهيار أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري
دراسة قياسية (2000-2016)

إعداد الطالب:

– خير الدين صالح

الأستاذ(ة)المشرف(ة):

د.طبـــايبية سليمة

أ.بوشملة عبد الحليم

السنة الجامعية: 2017-2018

سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك

انت العليم الحكيم

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وصدق حبيب الله حين قال:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسرى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فأدعوا له".

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة، يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتي الفاضلة المشرفة على هذا العمل " **طبايبية سليمة** " على مجهوداتها الكريمة التي بذلتها والتوجيهات التي قدمتها والثقة التي وضعتها في والتي كانت حافزا لإتمام هذا العمل المتواضع ليضاف إلى ميادين البحث العلمي.

كما نرفع كل عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذ الفاضل " **بوشملة عبد الحليم** " الذي كانت له يد طويلة في هذا العمل،

ولا يفوتنا أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بتخصيص جزء من وقتهم لقراءة ومناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى طاقم الإدارة لقسم العلوم التجارية الذي قدم لي العون في مشوار الدراسة.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

الإهداء

الحمد لله خالق الأنوار و جاعل الليل و النهار ثم الصلاة و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح و الفلاح.

إلى التي حملتني وهنا على وهن، و وفرت لي شروط الراحة التامة، أمي العزيزة حفضها الله، وأمد في عمرها

إلى الذي حثني على العلم و العمل كل هذه السنين أبي الكريم حفضه الله.

إلى من ترعرعت معهم و نما غصني بينهم، إخوتي و أخواتي إلى كل الأهل و الأقارب من قريب أو بعيد.

إلى كل من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة، أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء.

و لا أنسى زميلاتي الأعزاء.

إلى كل هؤلاء و بأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

خير الدين

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
المقدمة العامة	أ-د
الفصل الأول: مدخل نظري حول الثروة النفطية	1
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: ماهية النفط	3
المطلب الأول: النشأة، التعريف والخصائص	3
المطلب الثاني: أنواع وأهمية النفط	6
المطلب الثالث: طرق استخراج النفط	9
المبحث الثاني: السوق النفطية العالمية	12
المطلب الأول: مفهوم، و التطور التاريخي لأسواق النفط	12
المطلب الثاني: الأنواع والعناصر الأساسية لأسواق النفط	14
المطلب الثالث: النشطاء في أسواق النفط	15
المبحث الثالث: تسعير النفط	19
المطلب الأول: تعريف سعر النفط وأنواعه	19
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تسعير النفط	21
المطلب الثالث: العناصر المكملة في تسعير النفط	24
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري	26
تمهيد الفصل الثاني	27
المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري	27
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في العهد الاستعماري	27
المطلب الثاني: مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري	31

المطلب الثالث: مرحلة التسيير الإشتراكي للإقتصاد الجزائري	33
المطلب الرابع: مرحلة التسيير الرأسمالي وإقتصاد السوق	35
المبحث الثاني: واقع الإقتصاد الجزائري	38
المطلب الأول: البحث عن التوازن بين القطاعات	38
المطلب الثاني: التطورات على مستوى قطاع الانتاج	42
المطلب الثالث: التطورات على مستوى القطاع المالي و النقدي	44
المطلب الرابع: قطاعات أخرى	45
المبحث الثالث: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر	46
المطلب الأول: إعادة هيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية	46
المطلب الثاني: التعديل الهيكلي	48
المطلب الثالث: الخصخصة	50
المطلب الرابع: برامج النمو الاقتصادي	50
خلاصة الفصل الثاني	57
الفصل الثالث: دراسة قياسية لإنهيار أسعار النفط وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري	58
تمهيد	59
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمذجة القياسية	60
المطلب الأول: تعريف النمذجة القياسية	60
المطلب الثاني: مراحل النمذجة القياسية	60
المطلب الثالث: النموذج القياسي	61
المطلب الرابع: السلاسل الزمنية والنموذج VAR	63
المبحث الثاني: الدراسة القياسية بإعتماد على برنامج EVIEWS	65
المطلب الأول: تعريف بالمتغيرات النموذج	65
المطلب الثاني: عرض بيانات الدراسة	66
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة	68
خلاصة الفصل الثالث	84
خاتمة العامة	86
قائمة المراجع	89
قائمة الملاحق	95

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	الدول المنظمة لـــ (OPEC)	16
(1-2)	الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك	18
(1-3)	أبرز الشركات البترولية الاحتكارية	19
(2-1)	نصيب الفرد من الإنتاج في الجزائر وفرنسا و الولايات المتحدة سنة 1954	29
(2-2)	تطور النفقات التجهيز في الميزانية العامة للجزائر(2001-2004)	41
(2-3)	تطور بنية القيمة المضافة حسب تكاليف عوامل الإنتاج (1990-2003)	42
(2-4)	تطور ميزان المدفوعات (المقدر بالدينار الجزائري)(2007-2011)	43
(2-5)	توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الإقتصادي على المجالات القطاعية (2001-2004)	51
(2-6)	التخصيص القطاعي لإعتمادات برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)	53
(3-1)	البينات قيد الدراسة (2000-2016)	66
(3-2)	إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية لأسعار النفط.	71
(3-3)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لأسعار النفط	71
(3-4)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للنفقات.	72
(3-5)	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للنفقات	72
(3-6)	نتائج اختبار ستودنت لنموذج رصيد النفقات	73
(3-7)	اختبار سلسلة استقرار الأخطاء	74
(3-8)	درجة التأخر	78
(3-9)	استقرارية النموذج	79
(3-10)	نتائج اختبار السببية بين سعر النفط و النفقات العامة	83

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**المدرج التكراري للإنفاق الحكومي**	68
02	**المدرج التكراري لأسعار البترول**	69
03	**المنحنى البياني للسلسلة الزمنية للإنفاق الحكومي**	70
04	**المنحنى البياني للسلسلة الزمنية لأسعار النفط**	70
05	**المنحنى البياني سلسلة الأخطاء**	74
06	**دالة الارتباط والارتباط الجزئي P.P**	75
07	**دالة الارتباط والارتباط الجزئي G**	76
08	**شروط استقرار النموذج Var**	80
09	**منحنى الصدمات ودوال الإستجابة**	81
10	**منحنى التباين**	82

المقدمة:

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ القرن العشرين، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدر لإستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم، كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، فهو يشكل نسبة 33.2% من التجارة العالمية للطاقة سنة 2008، ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسها من الأهمية التجارية والإقتصادية التي إستحوذ عليها النفط، رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى سواء كانت طاقات ناضبة كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الدائمة منذ الأزمة النفطية الاولى لسنة 1973، وبسبب تعدد إستخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط إلى سلعة إستراتيجية تتحكم في مصير العالم وإقتصاده.

لا ينحصر تأثير النفط في النظام الإقتصادي العالمي والتجارة الدولية، بل يتسع حتى يشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب تخيلها مجردة من النفط، فالأستاذ "دانيال يورغن" وهو أحد أبرز من كتب عن النفط، يقول "إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر هو أساسا إنسان هيدروكربوني نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية للنفط".

أما بالنسبة للإقتصاد الجزائري والذي يؤدي فيه قطاع المحروقات دورا مهما للغاية، تساهم فيه صادرات هذا القطاع بأكثر من 90% من إيرادات الدولة الجزائرية من العملة الصعبة، فإيرادات الثروة النفطية تؤدي دورا بارزا في أجور ورواتب العمال، ودعم الإستهلاك العام، ودعم نشاطات الإنتاج من الزراعة وصناعات تحويلية...وغيرها، ودعم الصناعة النفطية والمنتجات المكررة ودعم كل الجهات الإجتماعية كمشاريع السكن والصحة، والتعليم المجاني...وغيرها.

ولقد برزت الجزائر في الجانب الأخر من الدول العربية النفطية التي إختلفت مع الدول الخليجية في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة، لكنها تشابهت معها وإتفقت في بناء إقتصاديات نفطية تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بمختلف القطاعات، فتوقفت وضعية الإقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية ما يجعله عرضة لصدمات مختلفة لهذا علينا التفكير اليوم وأكثر من أي وقت مضى في وضع إستراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات

دائمة وليست زائلة، قطاعات تجعلنا نحصل على إستقلالنا للإقتصاد الكلي، وتساهم في تدعيم إستعمالنا للنفط كورقة ضغط اقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي.

على ضوء ما تقدمنا به سابقا يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي ؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي السابق جملة من الاسئلة الفرعية التي يمكن أن نقدمها في التساؤلات التالية:

- ماهي العوامل الرئسية المحددة لأسعار النفط؟
- كيف تتأثر النفقات بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط؟
- هل يمكن بناء نموذج قياسي لتقدير أثر تغير سعر النفط على النفقات؟

فرضيات الدراسة:

من أجل معالجتنا لهذا البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- يعتبر العرض والطلب النفطي من المحددات الأساسية والمؤثرة في أسعار النفط.
- يتأثر الإنفاق الحكومي الجزائري بتغيرات أسعار النفط في شكل علاقة طردية.
- يمكن بإستخدام نماذج الإنحدار من تقدير أثر تغير سعر النفط على النفقات ودراسة مدى إستجابة النفقات لتقلبات أسعار النفط.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الأثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، باعتباره المورد الأساسي الذي يقوم عليه الاقتصاد الريعي، ولقد سلطت الدراسة الضوء على العديد من العوامل التي كانت سببا في إنخفاض أسعار النفط، كما حاولت دراستنا إثراء النقاش حول الأزمة الحالية لانهيار أسعار النفط والذي أدى بدوره إلى تدهور الإقتصاد.

أهداف الدراسة:

يمكننا إبراز أهم الأهداف في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على المورد الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي.
- تحديد أهم العوامل التي أدت إلى انهيار أسعار النفط.

- تحليل وتشخيص العلاقة التي تربط التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على النفقات.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف التعاريف و المفاهيم الخاصة بالنفط وأسعاره، والسوق النفطية وتحليلها، وفي الأخير إتبعنا المنهج الإحصائي القياسي والمتمثل في أدوات القياس الإقتصادي بغرض التوصل إلى توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة بين أسعار النفط والنفقات.

حدود الدراسة:

- الإطار الزمني للدراسة: يشمل الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016.

هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول

- الفصل الأول و الذي حمل عنوان " مدخل نظري حول الثروة النفطية"
- المبحث الأول: ماهية النفط
- المبحث الثاني: السوق النفطية العالمية
- المبحث الثالث: تسعير النفط
- أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه ل " الاقتصاد الجزائري"
- المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري
- المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري
- المبحث الثالث: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

أما الفصل الثالث خصص لدراسة قياسية لأثر إنهيار أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري وأخذنا متغير النفقات العامة كمؤشر من مؤشرات الإقتصاد لتحديد مدى تأثره بأسعار النفط و عليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمذجة القياسية
- المبحث الثاني: الدراسة القياسية بإعتماد على برنامج (eviews)

الدراسات السابقة:

أولا: دراسة: **حمادي نعيمة (2009)، بعنوان "تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"**

هذه الدراسة مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، هدفت إلى إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية، كما سعت الدراسة إلى إعطاء تصور وقياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط والمتغير التابع المتمثل في حجم رأس المال ل 17 دولة، و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين إرتفاع أسعار النفط والموارد المالية بالنسبة للدول العربية.

ثانيا: دراسة: **موري سمية (2015)، بعنوان "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية"**

هدفت هذه الدراسة وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، إلى تحليل تغيرات أسعار النفط على التنمية الإقتصادية في الجزائر، من خلال إستعراض مراحل التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتوضيح مدى إرتباط الإقتصاد الوطني وعلاقته الطويلة بالنفط.

أما دراستنا فقد ركزت على العلاقة بين الإنفاق الحكومي وأسعار النفط، من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات، بإعتبار هذه الأخيرة المرآة العاكسة للإقتصاد الوطني، وتكمل هذه الدراسة إبراز العلاقة السببية بين أسعار النفط والنفقات.

تمهيد:

منذ أن خلق الإنسان فوق الأرض و هو يبحث عن مصادر طاقوية تضمن له العيش والاستمرار، فاكتشف و استخدم الكثير من المصادر الطاقوية، ولكن عند اكتشاف الثروة النفطية تغيرت معالم الحياة فوق الارض، و أصبحت هذه الثروة الطاقة الرائدة و بدون منازع، و الركيزة الأساسية لاستمرار الحياة فوق الأرض و هذا بالنظر لما تتميز به من خصائص جعلتها أفضل و أرخص وأجود أنواع الطاقات المتجددة المستعملة.

تعتبر الثروة النفطية هي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، بدونها ما كان للثروة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية التي قفزها، وما كان لبني الانسان أن يصل إلى ما وصل إليه اليوم من تقدم ورقي و إزدهار، فهي تساهم اليوم إسهاما كبيرا، وتحقيق دفعا قويا للجهود التي تبذلها المجموعة الدولية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبدون هذه الثروة ستتوقف الحياة فوق الأرض لأنها هي المحرك الرئيسي لكل القطاعات الاقتصادية، من صناعة وزراعة ونقل...وغيرها، ونظرا للأهمية الكبيرة للثروة النفطية "فإنها تسمى عند الخبراء ب(الثروة النقدية الناضبة) ويسميها الاقتصاديون أيضا (برأس المال التشغيلي المتحرك)، وهي تستخدم لبناء الثروات الدائمة التي لا تنقطع.

ونهدف من خلال هذا الفصل الذي خصصناه كمدخل نظري للثروة النفطية أن نلقي الضوء من خلال مباحثه الثلاثة على:

المبحث الأول: ماهية النفط.

المبحث الثاني: السوق النفطية العالمية.

المبحث الثالث: تسعير البترول.

الـفـصل
الأول

المبحث الأول: ماهية النفط

المطلب الأول: النشأة، التعريف و خصائص النفط

1- نشأة النفط:

إهتم الباحثون عن النفط بسؤالين مهمين هما كيف تكون؟ وأين يتواجد؟ هذا السائل المعدني الملقب بالذهب الأسود، وهناك الكثير من الحقائق ومن الشواهد التي تساعد في إستنتاج بعض النظريات التي توضح أصل النفط وتكونه داخل القشرة الأرضية، فمن الشواهد أن النفط يتوزع في أنحاء متفرقة من القشرة الأرضية وعلى أعماق مختلفة من طبقتها، وقد قام علماء الجيولوجيا بدراسة طبقات القشرة الأرضية وتصنيفها حسب عمرها التكويني وطريقة تكونها إلى صخور نارية نتجت عن تقلد الجمع البيانية والتي تتكون منها الصخور الأساسية للقشرة الأرضية ، ومن الحقائق الثابتة أن النفط يتواجد على هيئة حبيبات دقيقة في الصخور الرسوبية المسامية والتي تكونت في بيئة بحرية أو قريبة من البحار ، وكذلك يتجمع النفط في تراكيب جيولوجية خاصة تسمح بتجمعه وتحد من إرتحاله، و أيضا من المعتقدات أن النفط قد نشأ من دفن أجزاء من النباتات و الحيوانات في الصخور الرسوبية أثناء تكونها منذ ملايين السنين وكذلك إحتكاكها بالعددي من الحفازات المعدنية الطبيعية التي تساعد الكثير من التفاعلات التحويلية والتي أدت في النهاية إلى تكوين النفط بما يحتويه من خليط معقد من المركبات العضوية ، أما تفاصيل تكون النفط وميكانيكية التفاعلات فإنها مازالت قيد البحث.

وعلى العموم فإنه يوجد نظريتان أساسيتان لتكون النفط وهما النظرية العضوية و النظرية الغير عضوية[1].

- **النظرية غير عضوية:**

تفترض من هذه النظرية على أن النفط تكون نتيجة تفاعلات كيمائية حصلت بالقرب من البراكين أو في أعماق البحار، وفي عام 1866 قدم "بار تلوث" النظرية الغير عضوية لتحضير الهيدروكربونات من عناصر ومركبات غير عضوية ، وتشمل هذه النظرية على تفاعلات الصخور المحتوية على كربونات الكالسيوم مع المعادن القلوية ، حيث يتكون كربيد الكالسيوم الذي يتفاعل بدوره مع الماء وينتج الأسيتيلين.

ومنه عن طريق تفاعلات مختلفة ينتج خليط من الهيدروكربونات الحقيقية وباستمرار تفاعلات الألكة و البلمرة والتكنيف يتكون النفط.

وكذلك اقترح "ماندليف" إمكانية الحصول على الميثان وبعض الهيدروكربونات الأخرى عن طريق إماهة كربيد الحديد و المنغنيز، ومما يعتبر أساسا لعدم تقبل النظرية غير العضوية لتكوين النفط وجود بعض العوامل والمكونات

[1] عبد المطلب عبد الحميد "اقتصاديات البترول"، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 15.

النشطة ضوئيا وبعض المواد الغير الثابتة حراريا والتي لا يمكن تواجدها عند درجات الحرارة اللازمة لإستكمال التفاعلات السابقة ، وكذلك تواجد النفط بصفة أساسية في الصخور الرسوبية التي تتكون عند درجات حرارية منخفضة نسبيا .

- **النظرية العضوية:**

تعتمد هذه النظرية على الكثير من الملاحظات والشواهد والحقائق التي تعضلها وتميزها عن النظرية الغير عضوية لتكون النفط، ومن الملاحظة نجد أن البترول يتلازم وجوده مع تواجد الصخور الرسوبية المساهمة التي تكونت في بيئة بحرية أو قريبة من البحار و المحيطات، ومن الشواهد أن أعمار الصخور الرسوبية الحاوية للنفط تتزامن مع بعض العصور الجيولوجية التي انتشرت فيها الكثير من النباتات والحيوانات العملاقة المعروفة بالديناصورات ، وتعتمد النظرية العضوية لتكون البترول على ثلاث مراحل.

- **المرحلة الأولى:**

تتجمع أجزاء النباتات و الحيوانات الميتة في قطاع البحيرات و البحار ويتوالى دفنها مع استمرار ترسيب حبيبات الصخور و الرمال الناتجة من عوامل التعرية المختلفة لسطح القشرة الأرضية ، ثم تتفاعل البكتيريا و الحيوانات الدقية مع معظم المواد الكربوهيدراتية البسيطة و البروتينات الذاتية في الماء ، ثم تتجمع المخلفات الناتجة وتدفن في أعماق متزايدة مع استمرار عملية الترسيب.

- **المرحلة الثانية:**

تتعرض البقايا النباتية والحيوانية التي قاومت عمليات التحلل البكتيري لمعدلات مختلفة من الضغط والحرارة مما ينتج عنها خروج ثاني أكسيد الكربون من الاحماض العضوية الليفانية الناتجة من التحلل المائي للشحوم الحيوانية والزيوت النباتية وكذلك تفقد الكمولات الطبيعية جزيء الماء وتتكون نتيجة لذلك خلط هيدروكربوني شبيه بالبيتيومين أو الراتنجات البترولية ومع تعرضها المستمر للحرارة والضغط تتكسر هذه الجزيئات إلى مكونات هيدروكربونية ذات وزن جزئي منخفض نسبيا وغنية بالمواد المشعة. [1]

- **المرحلة الثالثة:**

وباستمرار تعرض النفط المتكون في المرحلة الأولى لمزيد من الضغط والحرارة وتحركه من خلال مسام الصخور الرسوبية واحتكاكه بالعديد من العناصر والحفازات الطبيعية الموجودة في باطن الارض والتي تعمل كعوامل مساعدة للكثير من التفاعلات العضوية مثل البلمرة والألكلة والتكنيف والتحليق والأزمرة والتفحم وتبادل الهيدروجين

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

وكذلك يتكون مجموعة من الهيدروكربونات الحلقية الغير متجانسة والتي تحتوي على الكبريت والنيتروجين والأكسجين.

وعلى هذا الاساس فإنه باختلاف النباتات والحيوانات المترسبة وكذلك باختلاف طبيعة المكونات والصخور الرسوبية الحاوية للبترول ، يختلف البترول الناتج في كثير من صفاته الطبيعية والكيميائية.[1]

2- تعريف النفط:

البترول هي كلمة جاءت من أصل لاتيني (Petra بيترا) والذي يعني صخر أو زيت كما أن له اسم رائج "الذهب الاسود" وعبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال وله رائحة تميزه وتختلف ألوانه بين أسود وأخضر وبني غامق، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الارضية ويتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات ومواد كيميائية أخرى ولكنه يختلف في مظهره وتركيبته ونقاوته من مكان لآخر [2].

- يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت ، فهو بسيط من حيث أنه يتكون من عنصرين أساسيين هما الكربون والهيدروجين، وهو مركب بسبب اختلاف خصائصه ومشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما ، فكل مادة تتكون من جزيئات وكل جزيء يتألف من ذرات وتتجدد خصائص المادة، بعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد وكيفية توزيعه.[3]
- ومما سبق يمكن تعريفه على أنه ذلك السائل الأسود سريع الإشتعال والمكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون من عنصرين الكربون والهيدروجين[4].

3- خصائص النفط:

للنفط خصائص متعددة والتي تجعله منه ثروة ومصدر طاقة وذلك في ما يلي

- يعد النفط مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والبني الغامق؛يعتبر النفط مادة لزجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية للمادة النفط الخام وهذه الكثافة النوعية متوقعة ومادة المتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلها زادت الذرات الكربونية كلما ازدادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 17.

[2] هاني عمارة ، "الطاقة وعصر القوة" ، دار غيداء للنشر و التوزيع، الأردن،ط1،دون سنة نشر، ص 132-133.

[3] حسين عبد الله "البترول العربي"، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2003، ص 1.

[4] سعيد خليفة الحموي "أساسيات إنتاج الطاقة"، ط1، الأكاديميون للنشر، الأردن، دون سنة النشر، ص 94.

- النفط مادة تستخرج من باطن الأرض وبها الكثير من الشوائب العالقة والمختلطة مثل غاز المنفصل أو الممزوج وكذلك كمية المياه والأملاح والرمال أو الشمع أو الكبريت؛
- النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة؛
- تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا؛
- النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد؛
- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم الحجري في الدول الصناعية؛
- تعتبر تكلفة إنتاج النفط أقل من إنتاج كل البدائل الطاقية الأخرى[1]

المطلب الثاني: أنواع و أهمية النفط

1- أنواع النفط:

يختلف النفط من بلد لآخر وأحيانا يكون الاختلاف في نفس الحقل ، ويمكن التمييز بين الانواع التالية من النفط كما يلي:[2]

2.1. نفط برافيني: هو النفط الذي يحتوي نسبة عالية من المركبات الهيدروجينية البارافنية.

3.1. نفط اسفلتي: وهو النفط الذي يحتوي على نسبة عالية من المركبات أو المواد الإسفلتية (العطرية، الأورو مائية)

4.1. حسب درجة الكثافة: ويقال عن هذا النفط انه نفط إما خفيف أو ثقيل أو متوسط.

5.1. حسب نسبة المادة الكبريتية: وهنا يتم بين النفط الحلو و المر، وهذا الاختلاف في أنواع مواد النفطية ينجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي البترولي ومن ابرز هذه التأثيرات ما يلي:

- التأثير على سعر النفط وقيمته؛
- التأثير على الكلفة الإنتاجية النفط.
- التأثير على العرض النفطي من خلال تقدير مقدار ونسبة المنتجات البترولية التي يمكن الحصول عليها من كل نوع نفطي؛
- التأثير على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية.

---

[1] نبيلة بن جامع "أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة قالمة، 2015-2016، ص 8.

[2] محمد أحمد الدويري "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983، ص 14

2- أهمية النفط: يعتبر النفط مصدر طاقوي مهم جدا على الصعيد الدولي ويشمل اهتمام مختلف الميادين ويمكن التعرف على أهمية في ما يلي[1]:

1.2. الأهمية الاقتصادية: وتتمثل الاهمية الاقتصادية للنفط في ما يلي:

- **البترول كمصدر رئيسي للطاقة:** حيث يعتبر عناصر المهمة للطاقة في الاقتصاد الحديث ، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها:
  - مثل ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة في البترول أكثر من أي مصدر آخر؛
  - تكلفة إنتاج البترول أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية الاخرى؛
  - يحتوي البترول على العديد من المنتجات الأخرى (مشتقات) ؛
- **البترول مادة أولية في الصناعة:** ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن إستخدامه إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، و الصناعة البترولية تعتبر في حد ذاتها نشاط صناعية واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، اضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية مثل: الصناعات البتروكيماوية؛
- **النفط مصدر للإيرادات المالية:** تتضح هذه الاهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له و التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البترول في الداخل الوطني؛
- **البترول أهم سلعة في تبادل الاقتصادي:** يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل العالم وتزداد أهميته في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات البترولية فيها المصدر الاساسي في ميزان مدفوعاتها.
- **دور البترول في تنشيط الاسواق المالية:** توجد بورصات بترولية كبيرة يتم فيها تداول بالعقود البترولية مما يساهم في تنشيط الاسواق المالية.

2.2. الأهمية الاجتماعية:

تكمن الأهمية الاجتماعية للنفط فيما يلي[2]:

- **البترول وقطاع المواصلات:** يعتبر النفط المحرك الأساسي في عملية النقل و التي بدورها تعتبر من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر.

---

[1] صديق محمد عفيفي "تسويق البترول" مكتبة عين الشمس، القاهرة ، 2003، ص 275.

[2] صديق محمد عفيفي، نفس المرجع، ص 276.

❖ **دور القطاع البترولي في تشغيل اليد العاملة:** نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع البترولي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات و الاختصاصات.

3.2. الأهمية السياسية للبترول: و تتمثل الاهمية السياسية للنفط في :

❖ **النفط و الاستقرار السياسي:** يؤدي البترول دورا هاما في صنع القرار السياسي ويشار إليه على أنه أساس قيام الحروب أو السلام في العالم، وذلك لأن توزيع البترول في العالم غير متكافئ حيث لا يتوفر في الدول الصناعية جميعها، كما تعد منطقة الشرق الاوسط من أغنى المناطق به ؛

❖ **البترول كسلاح ضغط:** لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للبترول في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية تنافسية من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي كما استعملته المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت قيودا على العراق من خلال برنامج البترول مقابل الغذاء.

4.2. الأهمية العسكرية للبترول: الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5% من الاستهلاكي العالمي وتزداد هذه النسبة بسبب الحروب، ويعد الكيروسين أهم المنتجات البترولية التي يزداد عليها الطلب العسكري لاستعماله كوقود لمختلف الآليات الحربية الميكانيكية، كما أن من أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق البترول[1].

3. استخدام البترول:

لقد تحددت استخدامات البترول وذلك لاعتباره عنصر ضروري في مختلف المجالات نأخذ منها:[2]

❖ **الاستخدامات الطبية:** حيث يستخدم هذا الزيت بعد إضافة مواد أخرى إليه ليصبح مواد تجميلية مثل زيت الأطفال في الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا والذي يستعمل كذلك للعناية بالبشرة؛

❖ **الاستخدامات في الطب البيطري:** حيث يستخدم الزيت المعدني في تطعيم الحيوانات كما يستخدم في تطهير أرجل الطيور لمنع إصابتها من الفطريات، كما يستعمل في علاج الالتهابات، وقاية الأخشاب من السوس؛

---

[1] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق ، ص 277.

[2] محمد محروس إسماعيل "اقتصاديات البترول و الطاقة"، دار الجامعات المصرية، مصر، ص 51.

- ❖ مصدر حماية نظرا لزيت البترول لا يمتص الرطوبة فهو يستعمل كتغطية واقية أو تخص فيه المواد الحساسة للماء مثال على ذلك الاحتفاظ بالليثيوم حيث يخمس في حمام من الزيت البترول ، كذلك الحفاظ على الأدوات اليدوية و المعدنية و الاسلحة ووقايتها من التأكسد و الصدى؛
- ❖ وكما ذكرنا سابقا يستعمل البترول أيضا في صناعات البلاستيكية مثل إطارات السيارات وغيرها؛

المطلب الثالث: طرق استخراج النفط ومخاطرة.

1.طرق استخراج النفط [1]:

تعود معرفة الإنسان بالنفط إلى بدايات تدوين التاريخ ومع ذلك لا تزال طرق البحث عن النفط معقدة وتتطلب إنفاق طائلا، وقد بلغت هذه الطرق من التطور التكنولوجي مدى بعيد في إجراء المسح المغناطيسي أو الكهربائي، برا وبحرا وجوا ، وتقدمت باستخدام الحاسبات الآلية المتخصصة.

1.1. التقنيات الحالية لاستكشاف البترول عالميا وإقليميا:

تشمل تقنيات التنقيب بالمسح الجيولوجي الطبقي، الذي تستخدم فيه أدوات الاستشعار عن بعد، كالصور الجوية الرادارية والتصوير بالأقمار الصناعية، إلى جانب الدراسات الميدانية بهدف تحديد العناصر الجيولوجية الرئيسية في مناطق معينة، وأنواع صخورها، وامتدادها السطحي وتراكيبها المتنوعة ورسم خرائط جيولوجية لها وتقدير احتمالات تواجد النفط.

2.1. المسح الجيولوجي الطبقي:

ويعتبر التصوير الطبقي بالأقمار الصناعية ومنها سلسلة "لاندسات" التي أطلقت أول مرة سنة 1972 من أحدث طرق المسح الجيولوجي لدراسة ثروات الارض المعدنية والنفطية، والتي يمكن بواسطتها تحديد مناطق تسرب النفط إلى السطح، واماكن الصدع والطيات في القشرة الأرضية، كما يمكن أيضا تدقيق المعلومات المرجحة عن التراكيب الجيولوجية بواسطة أنظمة التصوير الرداري المحمولة بواسطة الاقمار الصناعية والتي تعمل دائما ولا تتأثر بالسحب ، وتتيح تحديد الأحواض الرسوبية واختيار السليم لمواقع المسح الجيولوجي الذي بدوره يشمل استخدام مقياس الجاذبية الارضية لتعرف على مواقع الصخور وكشافها والتي يمكن أن تحتوي على النفط.

3.1. المسح الجيوفيزيائي:

يعتبر المسح الجيوفيزيائي الأداة العملية لاستكمال المعلومات المفيدة وتدقيقها عن بنية الطبقات والتراكيب النفطية، وإمكانية الحصول عليها في المناطق الصعبة كالبحار والصحاري والأماكن القطبية ومناطق البراكين وذلك

[1] مهدي احمد رشيد، "جغرافيا النفط "، الجنادرية للنشر و التوزيع، الأردن،ط1، ص 94-108.

بالاعتماد على الحسابات الآلية التي تعد عصب المسح الجيوفيزيائي، كما تشمل الطريقة المسح السيزمي الذي يسمى أحيانا بالزلازل والجاذبية والمغناطسية والطرق الكهربائية، ثم الطرق الأقل استخداما وهي قياس الإشعاع والحرارة عند أو بالقرب من سطح الرض أو في الجو.

4.1 طريقة الجاذبية:

تعتمد طريقة البحث بالجاذبية في حدود الأميال الأولى القليلة من سطح الارض على قياس التغيرات البسيطة في جذب الصخور للأجسام فوق سطحها إذ تخلف قوى الجذب من مكان لآخر طبقا لاختلاف كثافة الصخور تحت سطح الأرض ، وبصفة عامة يستفاد من طريقة الجاذبية في تحديد الأحواض الرسوبية وامتداداتها وسمكها التي يمكن أن تحتوي على السوائل الهيدروكربونية.

5.1. الطريقة المغناطيسية:

يستخدم المسح المغناطيسي لقياس التغيير في شدة المجال المغناطيسي للأرض من مكان لآخر، بسبب اختلاف التراكيب الجيولوجية، والتغيرات الطبوغرافية لأسطح صخور القاعدة ، وتستخدم المغنومترات في المسح المغناطيسي على الارض ومن الجو أو من خلال السفن لتحديد سمك الطبقات الرسوبية الغازية للنفط أو المعادن المغناطيسية.

6.1. الطريقة الكهربية:

تعتمد هذه الطريقة على اختلاف قياسات المقاومة النوعية الكهربية بين شتى أنواع الصخور وبخاصة الملح والرسوبات، ويسهل باستخدامها تحديد عمق الصخور القاعدة بفضل ارتفاع قيم المقاومة النوعية لها، وإذا كانت التباينات في الخواص الكهربية للصخور الرسوبية محدودة فإن الصخور الجيرية الكتلية و الأنهيدرين تتميز بمقاومتها النوعية العالية، كذلك تستخدم طريقة الجهد الذاتي لإجراء القياسات على السطح بالميلي فولط بين بعض المعادن والمحاليل ذات الخصائص الكهربي المتلامسة معها.

7.1. الدراسات الجيوكيميائية:

تهدف هذه الدراسات إلى تحديد الطبقات القادرة على توليد النفط والصخور الخازنة للنفط وتحديد أنواع الهيدروكربونات الموجودة من نفط أو غاز أو مكثفات أخرى.

وتبدأ الدراسة الجيوكميائية بالدراسات السطحية التي تشمل قياس كمية الغازات الممتصة على حبيبيات التربة أو حبيبيات الصخور تحت السطحية القريبة من سطح الأرض ، وقياس الإشعاع الصادر من التربة ومحاولة تحديد أنواع البكتيريا التي تعيش وتنمو مع مختلف أنواع الهيدروكربونات وإجراء المسح الشعاعي لتتبع تنقلها.

تساعد الدراسات الجيوكيميائية على تقويم أحواض الترسيب، وترجيح احتمالات تواجد تجمعات النفط والغاز التي أسفرت عنها طرق المسح الجيوفزيائي وتقدير أعماق الصخور المولدة والخازنة ونوعيات المصاعد النفطية، وهي تخدم مباشرة اختيار أماكن الحفر .

8.1. الحفر الإستكشافي:

عادة تحضر البئر الاستكشافية في الأولى على قمة التركيب الجيولوجي المراد واستكشافه، أو على الموقع المقدر نظريا الحفر لإجراء التصحيحات المطلوبة عند الضرورة ، ومع أن حفر البئر الأولي يعطي الدليل على وجود النفط، وتركيب المكمن النفطي واعماق الطلبات الحاوية للزيت من سطح الأرض وخواصها، إلا أن تحديد الحقل النفطي وحساب كميات النفط المنتظر إنتاجها وتقدير الاحتياطي المرجح من النفط في الحقل يتطلب حفر آبار استكشافية أخرى حول الحقل الأول.

9.1. طريقة تسجيل الآبار :

هي طريقة واسعة الإستخدام قبل حفر الآبار وفي أثناء الحفر وبعده لتحديد الخواص الفيزيائية المختلفة للطبقات تحت سطح الأرض ، ومن خلال إنزال اجهزة قياس متنوعة في الآبار لتحديد المقاومة النوعية الكهربية والجهد الذاتي و التأثيرية ، والسرعة الصوتية والكثافة والخواص المغناطيسية وإطلاق أشعة وفوتونات.

3- مخاطر الصناعة النفطية:

كانت الصناعة البترولية في جميع مراحلها صناعة خطرة، ومن هنا كان من المفروض أن تكون لها منذ البداية قواعدها وإجراءاتها الصارمة في مجال حماية البيئة من التلوث أو التسرب وتنفيذ إجراءات السلامة في التشغيل لحماية العاملين ووسائل الإنتاج والحفاظ على البيئة المحيطة، تعمقت مخاطر صناعة البترول في ظل عمليات التنمية والطلب المتزايد على إستخدامات البترول لتوفير إحتياجات الطاقة الأولية كمنتجات نفطية وغاز ومشتقات أخرى، بحيث وصل الأمر إلى أن البترول كان يوفر 90% من إحتياجات بعض الدول ولاسيما المكتظة بالسكان كما هو الحال في مصر بالإضافة إلى أهمية دور النفط كمصدر ودعامة أساسية للدخل القومي في الكثير من البلدان المنتجة له، مما أدى إلى إزدياد الوعي العام على ضرورة حماية البيئة والإنسان وخاصة العاملين في مجال صناعة البترول من مخاطره، كما ايضا يتعرض العاملون في النفط إلى أربعة انواع من المخاطر : المخاطر الطبيعية ، الكيميائية ، الآلية ، السيكولوجية النفسية، تكمن المخاطر الطبيعية بتعرض العاملين في مجال النفط إلى التعرض للشمس أي الحرارة اثناء عمليات الحفر في الصحراء أو في البحار والتعرض للضوضاء والإهتزازات الناجمة من الحفر والتعرض إلى الإشعاعات والحروق بسبب إنعكاس أضواء المبهرة والكهرباء في عمليات اللحام مسببة بذلك

أمراض عديدة كالسرطان والمخاطر الكيميائية عن طريق الغازات والأدخنة والأبخرة التي تتصاعد في الجو والتي تسبب الإختناق والإلتهابات في المجاري التنافسية بالإضافة إلى التأثير على الكائنات الحية الأخرى سواء النباتات أو الحيوانات.

4- طرق الوقاية من الصناعة النفطية:

من أجل تقليل مخاطر صناعة النفط على العاملين والبيئة المحيطة يجب التقيد بما يلي:

- توفير أماكن السكن الصحي للعمال ووسائل الترفيه و الطعام الصحي ومياه الشرب والملابس الواقية؛
- توفير وسائل نقل جيدة لنقل العاملين إلى حقول والمنشأت النفطية؛
- تنظيم فترات العمل و الراحة و الإجازات لإنعاش شعور العاملين في ظل ظروف القاهرة لبيئة العمل؛
- إجراء عمليات صيانة الدورية و المبرمجة لمصافي النفط لحماية البيئة المجاورة لمصافي النفط؛
- توفير وسائل الإسعاف ومنظومات الإطفاء للحرائق لخزانات تجميع النفط؛
- الفحص الدوري لجميع العاملين لتفادي الإصابات بأي أضرار صحية؛
- عدم إستعمال طرق الكنس الجاف لمنع إنتشار غبار الأسبستوس التي تستعمل في أعمال العزل الحراري كما من المهم حفظ هذه المادة بآلات مبطنة بالبلاستيك؛
- إبعاد المصافي قدر الإمكان عن المدن والاماكن الزراعية والحيوانية لحماية البيئة المجاورة للمصافي النفطية.[1]

المبحث الثاني: السوق النفطية العالمية

المطلب الأول: مفهوم و التطور التاريخي للأسواق النفطية

1-مفهوم السوق النفطية:

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية الكبرى.[2]

ايضا يمكننا تعريفها على أنها المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة البترولية، خاصة

---

[1] هاني عمارة ، مرجع سابق، ص 155

[2] مطالس عبد القادر "أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011-2012، جامعة الجزائر، ص 87.

الخام منها بين الاطراف المتبادلة.[1]

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا أن نستخلص أن السوق البترولية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تحريك الاقتصاد وهو البترول كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة التقليدية وذلك طبقا لقوانين العرض و الطلب.

2. تطور الأسواق النفطية مطلع القرن 21:

عرف نصف العقد الأول من مطلع الألفية الثانية تقلبات حادة في أسعار النفط لم يألفها السوق النفطي منذ السبعينات من القرن الماضي إذ بعد أن إستقرت الأسعار عند معدل 25 دولار للبرميل خلال الأعوام الممتدة من 2000 إلى 2003 وهي الفترة التي عملت خلالها منظمة الأوبك المصدرة للنفط بالدفاع على نطاق سعري يتراوح بين 22 و 28 دولار للبرميل بإعتباره السعر الذي يمكن أن يحقق التوازن في الأسواق.

إلا أن هذه الصورة إختلفت تماما بدأ من عام 2004 من إرتفاع الأسعار الذي بلغ ذروته عام 2006 حيث وصل 68.9 دولار للبرميل في حين لامست أسعار النفط في الأسواق المحلية (الخام الأمريكي الخفيف) 78 دولار في الفترة ذاتها وعلى الرغم إن الاسعار أخذت بالتراجع التدريجي عام 2006 لإرتفاع المخزونات التجارية خصوصا وقود التدفئة ليستقر نحو 58 دولار للبرميل .

وفي عام 2014 ومع التراجع الكبير في الأسعار النفطية الذي يعكس التغيرات الشكلية مهمة في السوق التي دخلت حقبة سجل فيها العرض نمو أقوى من الطلب حيث يطرح هذا التراجع مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من الدول المنتجة التي تحتاج إلى سعر مرتفع من أجل تمويل نفقاتها أما المستفيد الأكبر من هبوط الأسعار هم الدول المتقدمة.[2]

3. خصائص السوق النفطية:

وبصورة عامة تتميز الاسواق النفطية بخصائص مهمة تتمثل فيما يلي:[3]

- **أنها أسواق أكثر تنافسية:** حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الإحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة و المستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات؛

---

[1] سارة حسين منيمة "جغرافية الموارد و الإنتاج"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، لبنان، 1992، ص 38.

[2] http://alghad/m/artciles/851495(2-2)/.com

[3] سالم عبد الحسن رسن "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس ، 1999، ص 166.

- **أنها سوق شفافة:** أصبحت الأسواق النفطية العالمية أكثر شفافية تسبب ظهور وتطور الصفقات حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الاسعار؛
- **سوق غير مستقرة:** يرجع عدم إستقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الإقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم إستقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد العرض منه نجد أن الأسعار تزداد إرتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك آثار واضحة على الاسعار.

المطلب الثاني: أنواع الأسواق النفطية

نتيجة للأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط تطورت طرق تسويق الخام مما أنتج أشكالا من الأسواق كما يلي[1]:

–الأسواق الفورية: إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادى معين حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي نمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات تتم غالبا هذه الصفقات بين طرفين بواسطة الهاتف وبالتالي فهو سوق بالتراضي ولا يوجد أي مصرف يسجل هذه العمليات، في هذه الحالة يجب إلتقاء البائع والمشتري لإبرام العقد وعادة ما يتمركزون في مناطق جغرافية مناسبة (سوق الخليج، المكسيك، ميناء نيويورك، سوق سنغافورة، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام).

– الأسواق المستقبلية للبترول (الآجلة): الأسواق المستقبلية هي بورصة نيويورك ، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية ومقرها لندن، عرفت هذه الأسواق قديما في منتصف الثمانينات في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية وهي تعتبر ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الإستقرار ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق[2]:

السوق البترولية المالية الآجلة: وهي عبارة عن بورصات تتم فيها المعاملات على بضاعة معينة ولكن ،

---

[1] عبد الخالق مالك الراوي "محاسبة النفط و الغاز" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن، ط1، 2011،ص ص 311،312.

[2] محمد محروس إسماعيل "إقتصاديات البترول الطاقة"، دار الجامعات المصرية، مصر، ص 77.

بواسطة أوراق مالية لشراء النفط وبيعه بواسطة إلتزامات، أما النوع الآخر فهو الذي تتم فيه المعاملات في هذه السوق بإتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم للبترول أجله شهر للبترول.

1.2-العناصر الأساسية للسوق النفطية:

تتكون السوق النفطية من العناصر التالية: [1]

- المكان المعلوم أو الوهمي؛
- أطراف متبادلة بائعون أو عارضون أو مشترون، والسلعة المتبادلة إما نقط خام أو مشتقات أو الاثنين معا، وكذلك وسائل وادوات مسهلة ومكملة لعملية التبادل؛
- وجود السعر المعلوم والمحدد في مقداره الإسمي أو الفعلي؛
- زمن معلوم في حصول عملية التبادل.

2.2-مميزات السوق النفطية:

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض و الطلب بمميزات مهمة تتمثل في [2]:

- **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري:** أخذت مختلف الدول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك ، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي؛
- **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط؛
- **عدم مرونة الطلب في فترة الاجل القصير:** يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس إستخدام البترول ما يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب إرتفاع أسعاره مثلا ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

المطلب الثالث: النشاط في الاسواق النفطية

1. منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)

---

[1] محمد أحمد الدويري، "السوق البترولية بين النظرية والواقع"، مجلة الإدارة والإقتصاد، بغداد، 1996، ص 30.

[2] سالم عبد الحسن رسن، سبق ذكره، ص 166.

منذ عام 1950 تجري بعض البلدان الخليجية إتصالات مع فنزويلا على أمل توحيد السياسة النفطية، لمواجهة شركات الإمتياز التي تعمل على أراضيها وأرسلت بعثة فنزويلية لزيارة البلدان العربية المنتجة وأطلعتها على قوانين فنزويلا البترولية، ومنذ عام 1951 نظمت حكومة فنزويلا مؤتمر البترول، دعي إليه رجال البترول عرب وإيرانين وتبلورت فكرة إنشاء إتحاد بترولي لتوحيد المصالح ووجهت الدعوة إلى فنزويلا عام 1959 لحضور مؤتمر البترول العربي الأول الذي عقد بجامعة الدول العربية بالقاهرة، ثم في عام 1960 تم إنشاء منظمة الأوبيك في مؤتمر بغداد، الذي حضره مندوبون من خمسة دول بدعوة من الحكومة العراقية بطلب من الكويت إلى إيران وفنزويلا والسعودية وقطر لتنفيذ فكرة المنظمة واتفقوا على أن يكون مركزها بجنيف لقرب هذا الموقع من أهم الاسواق العالمية للنفط وتوسطها بين بلدان الشرق الاوسط وفنزويلا.[1]

1.1. الدول المنظمة لمنظمة الأوبك (OPEC):

الجدول التالي: يوضح الدول المنظمة للمنظمة وتاريخ انضمامها:

جدول رقم (1-1): الدول المنظمة لـ (OPEC)

الدول الأعضاء	تاريخ الانضمام
العراق – فنزويلا- الكويت- إيران- السعودية	1960
قطر	1961
ليبيا - إندونيسيا	1962
الإمارات	1967
الجزائر	1969
نيجريا	1971
الإكوادور – أنغولا	2007

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على معطيات الكتاب .

2.1. أهداف المنظمة: وقد هدف دستور المنظمة إلى ما يلي:[2]

- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وحماية مصالحها؛
- إيجاد طرق ووسائل لتحقيق إستقرار الأسعار في السوق النفطية العالمية؛
- الإهتمام الدائم بمصالح الدول المنتجة وضرورة تأمين دخل مستقر لها؛

[1] يسرى محمد أبو العلا، "نظرية البترول بين التشريع و التطبيق"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2008، ص 504.
[2] المرجع نفسه، ص 506-507.

- المشاركة الفعالة في وضع سياسات تسعر به التي تضمن إستقرار الأسعار في السوق العالمية؛
- تفادي حدوث أي نوع من الحصار الاقتصادي؛
- التحكم في السوق النفطية العالمية بواسطة السيطرة على الإنتاج النفطي.

2.الوكالة الدولية للطاقة :

هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث وتطوير وتسويق تقنية الطاقة وإستخدامها، كما تملك المنظمة رصيدا إستراتيجيا من النفط يمكنها بواسطته التدخل في السوق، تشكلت المنظمة عام 1973 من 16 دولة صناعية بغرض التصرف الجماعي لمواجهة أزمة النفط وفي 15 نوفمبر 1974 أعلنت الإدارة الدولية للطاقة كمنظمة مستقلة (OECD) وأن يكون مركزها باريس ، وقد إرتفعت العضوة فيها إلى 28 دولة هي: أستراليا، بلجيكا، الدانمارك، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، المملكة المتحدة، جمهورية إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كندا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، النمسا، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، سلوفاكيا، كوريا الجنوبية، جمهورية التشيك، تركيا، المجر، الولايات المتحدة.[1]

3.الشركات البترولية العالمية:

❖ **منتجي البترول خارج الأوبك:**

يتم إقتناء هذه الدول بحسب إختلاف القارات وأهميتها في السوق البترولية وهي كالآتي:[2]

- الولايات المتحدة الأمريكية: تعد الولايات المتحدة من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للبترول في العالم والسبب راجع لكونها الأصل في إكتشاف البترول أول مرة كحقل تجاري في مدينة "تاشل لافينيز" سنة 1859، كما أنها تحتل مركز الريادة في الصناعة النفطية العالمية؛
- روسيا: تعتبر صناعة النفط الروسية من أقدم الصناعات النفطية في العالم حيث بدأت سنة 1860، ولم تكن روسيا مالكة لثروتها النفطية في ذلك الوقت بل يعود الإستثمار الرئيسي للبترول إلى رأسمال أجنبي لاسيما بريطانيا، فرنسا، السويد؛
- **دول أوروبا الغربية:** تحولت دول أوروبا الغربية من صناعة الفحم إلى النفط بعد سنة 1950 بحيث إرتفعت نسبة الاستهلاك في السوق النفطية الأوروبية المشتركة من 10 إلى 45% ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين الاول تعرض صناعة الفحم لكثير من الأضرار في الحرب العالمية II ، وبسبب

---

(1) https://ar.m.wikipedia.org/wiki/الوكالة الدولية للطاقة تاريخ الاطلاع: 2018/02/23

(2) آمنة مخلفي ''أثر تطور استغلال النفط على الصادرات"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012 ، ص 143.

نقص اليد العاملة وانخفاض رأس المال المطلوب لتشغيل هذه الصناعة، أما العامل الثاني خطة المارشال الإقتصادية الأمريكية عن طريق نقل البترول الرخيص من الشرق الأوسط إلى أوروبا،

واستخدامه كمصدر أساسي للطاقة.

جدول (1-2) الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك

القارة	الدول المنتجة خارج الأوبك
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة ، كندا، المكسيك
أمريكا الجنوبية	الأرجنتين، الإكوادور، البيرو
أوروبا	روسيا، بريطانيا، النرويج، كازاخستان، أذربيجان
آسيا	سلطنة عمان، اليمن، الصين، الهند، ماليزيا
إفريقيا	مصر، السودان
أستراليا	أستراليا

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع:

تاريخ الاطلاع: 2018/02/23 www.alalam.ir/news

❖ **الشركات العالمية البترولية:**

سيطرت مجموعة من الشركات على الصناعة النفطية العالمية وقد عرفنا تسميتها بالشقيقات السبع وهي مملوكة أساسا للولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا حيث كانت هذ الشركات تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة كما أنها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية وتملك نحو 50 من ناقلات البترول تتواجد في الولايات المتحدة ؛ [1]

كما تنقسم الشركات العالمية النفطية إلى:[2]

❖ **الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع):**

لطالما سيطرت هذه الشركات على السوق العالمية للنفط من خلال ما يزيد على 5 عقود زمنية ، بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق ببعضها الذي يساعد في تنسيق سياستها السعرية، كما تمكنت من نسج شبكة عالمية لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع والذي يمكنها بالتمتع بأقوى السياسية و الاقتصادية؛

[1] محمد محروس إسماعيل: سبق ذكره، ص 85.

[2] عماد الدين محمد المزني "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمي"، مجلة جامعة الأزهر لغزة، العدد1، 2013، ص335.

❖ **الشركات العالمية المستقلة:** هي شركات تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة وتمتاز هذه الشركات بإنتاجها للبترول فقط؛

❖ شركات بترول وطنية: هي الشركات التي تكون مملوكة للدولة وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي لضعف سيطرتها على النفط العالمي لكنها محتكرة للسوق المحلي؛

❖ الشركات العالمية الأخرى: مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط، أكتيتين في أوروبا وكذلك شركة فيليبس بتروليوم وشكرة أوكسيد نتال التي لديها وزن في السوق النفطية العالمية.[1]

جدول (1-3) أبرز الشركات البترولية الاحتكارية

شركات أمريكية	شركات إنجليزية أو مشتركة
قولف أويل (الو.م.أ)	الشركة البريطانية (بريتش بتروليوم)
ستاندرد أويل كاليفورنيا	رويل دتش شل الهولندية البريطانية
ستاندرد أويل اسكون	
سوكوني موبيل	
تكساس أويل	

المصدر : محمد أحمد الدوري "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 98.

المبحث الثالث: تسعير البترول

المطلب الأول: تعريف سعر النفط وأنواعه

1. تعريف السعر النفطي:

يعرف السعر النفطي على أنه القيمة النقدية التي تعطي للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحدودة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية ، سياسية ومناخية، هذا بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة. [2]

2. أنواع سعر النفط:

سعر النفط أنواع متعددة نذكر منها:[3]

1.2 السعر المعلن: يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية وظهر هذا

---

[1] عماد الدين المزني، سبق ذكره، ص 336

[2] محمد أحمد الدوري، سبق ذكره، ص 197-198.

[3] بيطام ريمة "أسعار البترول وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة"، دراسة حالة الجزائر،(2000،2014)، مذكرة شهادة الماستر، في العلوم المالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة ، 2014-2015، ص 16.

السعر لأول مرة سنة 1880 في الولايات المتحدة من قبل شركة ستاندرد أويل؛

2.2. الأسعار المتحققة: هي عبارة عن الأسعار المتحققة لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم للسعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق فعليا عبارة عن سعر معلن ناقص الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري ، ظهر هذا النوع من السعر أواخر الخمسينات حيث عملت به الشركات النفطية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى؛

3.2. سعر الإشارة: هذا النوع ظهر في فترة التسعينات بعد الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أعتمد سعر الإشارة في إحتساب قيمة النفط بين الدول النفطية والشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين، فهو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، فعملت به العديد من البلدان النفطية مثل الجزائر وفرنسا سنة 1965؛

4.2. سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إليه قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الاساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع باقل من هذا السعر يعني الخسارة؛

5.2. سعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريا أو آنيا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة فورية.

3. طرق تسعير النفط: منذ الفترة من سنة 1850 تقريبا حيث النشأة الأولى للنفط كسلعة إقتصادية وحتى وقتنا الحالي يمكن رصد نحو خمس طرق هامة أتبعت خلال هذه الفترة لتسعير البترول موضحة فيما يلي:[1]

– طريقة نقطة أساس وحيدة: وهي الطريقة التي فيها يتحدد سعر النفط عند ميناء تصدير افتراضي (وهمي) ذلك بصرف النظر عن المركز أو الميناء الحقيقي للإنتاج أو التصدير.

– طريقة نقطة أساس مزدوجة: وفيها يكون سعر بقيمة متساوية عن كل من نقطتين الإنتاج والتصدير العالميين مضافا إليها أجور الشحن من إحداهما إلى الدولة المستوردة.

– نقطة الاسعار المعلنة: هي الأسعار أو الأثمان التي تحددها وتعلنها الشركات البترولية الإحتكارية الكبرى وفق

[1] عبد المطلب عبد الحميد، سبق ذكره، ص 144-148.

سياسة فرض الامر الواقع.

– **سعر التحويل**: وهو السعر المحسوب وفقا لهذه الطريقة الذي كان سيباع بها النفط الخام لو أن سوقه كان سوقا حرا (سوق منافسة كاملة)

– **طريقة السعر المرجعي**: تطبق هذه الطريقة في حساب الوسط الحسابي لكل من السعر المعلن والسعر الفعلي.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تسعير النفط.

1. جانب العرض و الطلب على النفط:

– **جانب العرض**: يتأثر عرض النفط بمجموعة كبيرة من العوامل المتفاوتة من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر ، ومن هذه العوامل [1]:

- تتميز صناعة النفط بتكاملها الرأسي والأفقي بحيث تختلف العوامل المؤثرة في كل مرحلة من مراحل إنتاج النفط أو بدائله؛
- تتفاوت أهداف وسياسات المنتجين بصورة كبيرة حيث يتكتل معظم المنتجين الرئيسيين في منظمة الأوبك التي لها أهداف وسياسات تختلف عن أهداف وسياسات المنتجين خارج الأوبك، كما تتباين مصالح وأراء المنتجين داخل الأوبك نفسها، وهذا التباين يجعل من الاتفاق على سعر واحد أمرا مستحيلا؛
- تخضع أسواق لمعظم عناصر الإنتاج اللازمة لصناعة النفط لإعتبارات إحتكارية، تحاول بدورها التأثير في سعر النفط بصورة تخدم مصالحها؛
- تخضع التكنولوجيا السائدة في معظم مراحل إنتاج النفط للسرية المطلقة والمقصورة على عدد محدود من الشركات والدول التي تتدخل بشكل أو بآخر في تسعير النفط؛
- تتميز مرونة عرض النفط بانخفاض مما يجعل السياسات المتعلقة بالتسعير تختلف كليا باختلاف اتجاه الأسعار؛
- تتفاوت احتياطات الدول المنتجة من النفط ما يجعل سياسات وأهداف هذه الدول متفاوتة ومتباينة في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، حيث إن كبر حجم الاحتياطات يستلزم سياسات مناسبة لتعظيم المنافع على مدى أطول؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، سبق ذكره ص 153.

- تتفاوت الانواع المنتجة من النفط بصورة كبيرة وفقا للكثافة النوعية ونسبة الشوائب والكبريت مما، يجعل تسعير النفط متفاوتا بصورة كبيرة وفق للتكنولوجيا المرتبطة باستخدام هذه الأنواع.

– جانب الطلب:

يتأثر طلب النفط بمجموعة من العوامل التي تحد دوره في التأثير على أسعاره و التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- ✓ إن الطلب على النفط مشتق من الطلب على المنتوجات والمشتقات النفطية بحيث يتحدد السعر في الأسواق مختلفة بإختلاف الطلب على هذه المنتجات والمشتقات؛
- ✓ أن مرونة الطلب على النفط تعتمد على مرونة الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية، التي تعتمد بدورها على مدى توافر البدائل وبصورة عامة فإن مرونة الطلب منخفضة، ويتوقع لها أن تستمر بإنخفاض حتى تخف حدة تحيز التكنولوجيا للنفط وبالتالي إيجاد بدائل لمنتجات النفط؛
- ✓ كما أن التطور التكنولوجي المتعلق بالسلع والخدمات المكلمة للنفط تتميز بالسرعة النسبية، مقارنة بتكنولوجيا البدائل، وكذلك يؤدي إلى إرتفاع درجة كفاءة الإستخدام في العديد من السلع المعتمدة على النفط إلى تغيير حجم الطلب عليه؛
- ✓ تتفاوت درجة النمو والحجم لبرامج التنمية في الدول المستهلكة للنفط مما يؤدي إلى تفاوت الطلب على النفط؛
- ✓ تزايد فعالية سياسات ترشيد إستهلاك النفط وقوانين حفظ الطاقة بصورة تؤدي إلى تغيير حجم الطلب عليه؛
- ✓ تزايد درجة تحكم الدول المستهلكة والشركات النفطية في الطلب عن طريق تحديد أسعار المنتجات النهائية، وعن طريق فرض الضرائب ونسب الأرباح المرتفعة[1].

2.الدول المنتجة:

حيث أن النفط مورد ناضب فلا بد للسعر أن يعكس هذه الحقيقة ، ورغبة الدول المنتجة في الحفاظ على ثرواتها ومراعاة مصالح الأجيال القادمة، بحيث تصبح إحتياطات النفط متساوية القيمة عند إستخراجها عبر سنوات، وأن تكون هذه القيمة مثلى من منطلق اقتصادي، كما يجب أن يضمن السعر السائد إمكانية الدول لتنويع مصادر دخلها وتحقيق مستوى مقبول من النمو.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، سبق ذكره، ص 160

وبما أن الدول المنتجة تختلف في الكثير من الخصائص مثل، حجم الاحتياطات النفطية، مستوى النمو، الإقتصادي، عدد السكان، العلاقة الإقتصادية مع دول العالم، الطاقة الإنتاجية، تكاليف الإنتاج وغيرها من العوامل فهذا الاختلاف بين الدول المنتجة ينعكس على الاسعار، فالسعر المناسب لدولة ما قد لا يكون مناسب للدول التي لديها إحتياطات كبيرة تفضل أسعار مستقلة عند مستوى لا يقل عن المستوى الذي يضمن إيرادات كافية لتمويل التنمية عكس الدول ذات الإحتياطات الصغيرة التي تفضل الحصول على أعلى سعر دائما.

كما تختلف علاقة الدول المنتجة مع الدول المستهلكة النامية على الدول المستهلكة المتقدمة بالنسبة لعلاقتها مع الدول المستهلكة النامية فإن السعر يجب أن يراعي رغبة هذه الدول في النمو دون التعرض لهفوات إقتصادية كبيرة بسبب إرتفاع أسعار النفط، أما بالنسبة لعلاقتها مع الدول المستهلكة المتقدمة أو الصناعية، فإن السعر يجب أن يتغير بصورة عادلة مع تغيرات أسعار السلع الأخرى التي تصدرها الدول الصناعية إلى الدول المنتجة أي يعكس معدلات التضخم وتغيرات أسعار صرف العملات بإضافة إلى العدالة في النظام الإقتصادي الدولي وإنعكاسه على ميزان المدفوعات والتجارة.

3.عوامل أخرى:

– طبيعة النفط: بما أن النفط أحد الموارد الغير متجددة، مما يعني عدم صلاحية القواعد الكلاسيكية لتسعيرة، إذ أن تحديد السعر بالنفقة الحدية سيؤدي إلى تزايد معدلات النضوب وبالتالي حرمان الأجيال القادمة أو إنخفاض نصيبها من الموارد النفطية، ولهذا فإن إستهلاك النفط يتضمن نفقات الفرصة البلدية المتمثلة في قيمة ما يمكن الحصول عليه في المستقبل، وعليه لابد من وضع هذه النفقات في الاعتبار عند تخصيص الموارد النفطية عبر الزمن لضمان التوزيع الأمثل بين الجيل الحالي والأجيال المؤثرة في تسعير النفط[1]؛

–العوامل الغير اقتصادية :

يخضع إنتاج النفط في مراحله المختلفة للعديد من العوامل غير الإقتصادية وخاصة الإستراتيجية والسياسية منها، مما يجعل أي محاولة لوضع أسس علمية واقتصادية موضوعية لتسعير النفط أمرا يخضع للاجتهاد والتنبؤ حتى لو تمكن أي باحث من التحكم في عوامل العرض والطلب والأسواق، ولهذا فإن أسعار النفط ستخضع في النهاية للموقف التفاوضي بين الشركات النفطية والدول المنتجة والدول المستهلكة، وفيما بين الدول المنتجة نفسها؛

– العلاقات الدولية: يرتبط تسعير النفط بسياسات الدول المختلفة والمتعلقة بالسلع والموارد الأخرى وبالسياسات المالية والنقدية وحجم التبادل التجاري، ومدى العجز أو الفائض في موازين التجارة، ونتيجة لتداخل العلاقات

(1) عبد المطلب عبد الحميد، سبق ذكره، ص .161

الدولية وتعارضها في كثير من الأحيان، فإن سعر النفط لابد وأن يراعي مصالح الدول المنتجة، الدول المستهلكة والشركات النفطية الدولية كما أنه لابد وأن يعمل على زيادة فعالية علاقة الدول المنتجة مع بعضها البعض وعلاقتها مع الدول المستهلكة سواء كانت نامية أو متقدمة.

المطلب الثالث: العناصر المكملة في تسعير النفط[1]

1. التوتر الجيوسياسي:

في بعض الدول المنتجة للنفط نتيجة المخاوف التخريبية التي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة، وبالتالي إزدياد المخاوف من تقلص الإمدادات البترولية إلى السوق المستهلكة، كما وقع في منطقة الخليج والشرق الأوسط نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية وبما أنها تسيطر على مخزون عالمي ضخم من النفط، لديها تأثير كبير على توقعات التدفقات النفطية إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ازدياد الشكوك التي تساور المتعاملين في السوق العالمية للطاقة بشأن المقدرة الفعلية لهذه الدول على زيادة صادراتها النفطية في المستقبل؛

1.1 مساهمة المضاربين في السوق النفطية وموقع البترول بين مصادر الطاقة المختلفة:

إن الأهمية الحيوية البالغة التي يتمتع بها النفط في إقتصاديات العالم جعلت الإدارة الأمريكية المتعاقبة منذ عقود، والمنطلقة من منطلقات إستعمارية واضحة، تعلن بعدوانية أن منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط ضمن مجالها الحيوي، ونظرا لسعي الإدارة الأمريكية المتواصل لفرض هيمنتها على العالم أجمع فإنها وجدت في النفط سلاحا أساسيا في مواجهة منافسيها وخصومها ، ونظرا لجملة الأسرار التي تحيط بالصناعة النفطية تستغل الدول الكبرى والتي تعد من أكبر المنتجين والمستهلكين للنفط في نفس الوقت الأرقام والمنشورات المتفاوتة والمختلفة والمتناقضة بشكل كبير لتحكم أكثر بصناعة النفط وتجارته، مما يؤدي إلى أرباح وفوائد كبيرة وبالتالي خدمة إستراتيجياتها العامة.

2.1. الأسباب المناخية وزيادة الطلب على النفط:

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأول للنفط لأعاصير بحرية أوقفت إنتاجها لكميات لابأس بها من النفط وشلت قدرة بعض مصافيها النفطية في خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الطلب على النفط كما حدث في السنوات الأخيرة في كل من الصين، الهند، وروسيا حيث زاد الطلب لكل منهم على النفط الخام نتيجة زيادة إستهلاكه في التقدم التكنولوجي داخل الصناعة مما يؤدي إلى التغير في سعره.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، سبق ذكره، ص 162.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في الفصل عموميات حول النفط، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفط، وأسعار النفط والأسواق العالمية للنفط وأستخلصنا .

أن النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الإقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على جميع الأصعدة.

تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد العالمي.

كما يتأثر سلوك الأسواق العالمية النفطية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها منظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى.

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات و تغيرات هامة فرضتها الظروف و التحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية و الدولية، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية، و الايديولوجية، والسياسية...إلخ، فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت استراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف و الاختلال وهذا ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل لاقتصاد الموجه.

وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والاصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات، سواء تلك الاصلاحات التي كانت بإرادة الدولة أو أصطلح عليها بالإصلاحات الذاتية والتي بدأت معالمها منذ سنة 1986، أو جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

كما أن مسار الاصلاحات لم يتوقف، بل لازال التغيير مستمر و متواصل إلى حد اليوم وأن الاقتصاد الجزائري مقبل حاليا على انفتاح متزايد على العالم الخارجي.

ومنه سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على ثلاث مباحث

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

الـفـصل
الـثـانـي

المبحث الأول: مراحل تطور الإقتصاد الجزائري

المطلب الاول: الاقتصاد الجزائري في العهد الإستعماري

1: هيكل الاقتصاد الجزائري في العهد الإستعماري:

إن هيكل الاقتصاد الجزائري في فترة الاحتلال، جاء كنتيجة السياسات والإضطرابات العنيفة والعميقة التي ضربت المجتمع الجزائري حيث نتج عنها قطاع يسير من طرف المعمر الأوروبي وقطاع تقليدي بالأساس زراعي يخص المجتمع الجزائري، علما أنه وبحسب دراسات كشفت أن الجزائر عام 1830 لم تكن أقل تطورا أو تصنيعا من البلدان الأوروبية مثل إسبانيا وإيطاليا[1] .

ويمكن القول أنه من الصعب جدا الحديث عن إقتصاد الجزائري في عهد الاحتلال لأنه كان جزء من الاقتصاد الفرنسي، حيث كانت فرنسا تستخدم الجزائر كمصدر لحاجياتها من المواد الزراعية خاصة الخمور وايضا الخامات اللازمة لصناعاتها ، كما تزود الجزائر بإحتياجات اللازمة من المواد المصنعة[2].

وقبل إستعراض ملامح ومميزات الإقتصاد الجزائري في فترة الإحتلال بشيء من الإيضاح، لابد من الإشارة إلى أن النظام الإقتصادي الذي ساد في الجزائر خلال هذه المرحلة كان خاضعا في تطوره إلى النظام السياسي، فالسلطة الإستعمارية لعب دورا أساسيا في سير هذا النظام، فهي تشرف على إنتزاع الأراضي وتقسيمها وتوزيعها على المستوطنين، وهي التي تساهم بالقروض والمساعدات، زيادة على أنها قامت بإرساء القاعدة الضرورية ببناء الإقتصاد الإستعماري وبإتخاذ كل الإجراءات التي تستجيب لمصالح المستوطني.[3]

ولقد كان الإقتصاد الجزائري خلال الوجود الإستعماري الفرنسي يتميز بالخصائص الآتية:

- **إزدواجية في القطاع الإقتصادي:** حيث كان هناك قطاع عصري خاص بالمعمرين بتوفر على أحدث التجهيزات، ويستعمل وسائل إنتاج متطورة وله جميع الوسائل الدعم و المساندة (الأراضي الخصبة، البذور الجيدة، الوسائل التقنية، اليد العاملة، الرخيصة، خدمات البنوك، خدمات الثغر و البريد...) ويتعاطى إنتاجا راسماليا موجها بشكل أساسي للتصدير الخارجي، وبجانبه؛
- **قطاع ثاني تقليدي ريفي جزائري:** يغلب عليه الطابع الزراعي يستعمل وسائل إنتاج بدائية ويسجل الاراضي غير الخصبة على سفوح الجبال و المنحدرات فوجد مثلا، أن معدل إنتاجية الهكتار الواحد سنة

---

[1] bennissad mohamed el-Hocine, économie de développement de l'algerie,OPU,1979pp05-07

[2] سراي عبد العزيز الأغقتصاد الجزائري ، مطبوعة موجهة للطلبة السنة الاولى ليسانس علوم إقتصادية ، جامعة قسنطينة، 2014.

[3] الغالي العربي، فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009، ص 10.

1954 في الأراضي التابعة للمستوطنين من مادة القمح الصلب يصل إلى 8.7 قنطار 3.38 قنطار في الأراضي التي يملكها الجزائريون [1].

ورغم أهمية القمح كمادة إستراتيجية يعتمد عليها الجزائريون، إلا أن المستوطنين فضلوا عليها زراعة الكروم لما تدره من أرباح وفيرة وأضحت هذه الزراعة تغطي 400 ألف هكتار مما أهل الجزائر لتحتل المكانة الرابعة عالميا في إنتاج الخمور.[2]

فلقد كان الإقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الزراعة، النشاط الأكبر إستقطابا لشرائح المجتمع الجزائري، فحسب الإحصائيات فإن النشاط الزراعي كان يؤمن حياة حوالي 95% من الجزائريين يأتي بعده النشاط الحرفي الذي كان متمركزا في المدن الكبرى مثل الجزائر وقسنطينة وبجاية وتلمسان التي إختصت في صناعة الأقمصة وصياغة المجوهرات والتجارة وغيرها من الانشطة الحرفية، أما النشاط الرعوي فقد كان يمارس بشكل نسبي مطلق في الهضاب العليا.

ولأهمية النشاط الزراعي في الجزائر، فقد كان عرضة لسلسلة من القوانين والقرارات والإجراءات من قبل الإدارة الفرنسية، أهم تلك القوانين ما تعلق بالأوقاف والممتلكات العقارية الذي صدر في 1844/01/01، حيث جاء في محتوياته أن الأرض غير المستغلة والتي لا تثبت ملكيتها قانونا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية، تصبح تابعة لأملاك الدولة مما يخول لها حرية التصرف في هذه الأراضي، وهذا القانون لا يعترف بعقود الملكية المسجلة قبل 1830/07/05.[3]

وكنتيجة لمصادرة وحجز الأراضي عن طريق القوانين المجحفة، وتحرير عملية بيع الأراضي وتعدد الضرائب المفروضة بإضافة إلى ظروف الطقس السيء، فقد تحول غالبية أفراد المجتمع الجزائري إلى عمال مزارعين واجراء، ليظهر بذلك تحول هيكلي يجسد طابع الثنائية القطاعية المتفرقة بين المعمر والمواطن الجزائري وبالأخص الفلاح.

- **ضعف النشاط الصناعي والتجاري الجزائري:**

ففي ظل طول أمر الاستعمار الاستيطاني تغير النشاط الإقتصادي في البلاد، وحصل إنفصال تدريجي للقطاع العصري الأوروبي عن القطاع التقليدي الجزائري، حيث إنفرد القطاع العصري بإنتاج المنتجات الزراعية الصناعية الموجهة للتصدير كالحمضيات والكروم والخمور لتغطية إستهلاك المجتمع الفرنسي بصفة خاصة و المجتمع الأوروبي

---

[1] بن داهة عدة، الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، المؤلفات للنشر و التوزيع، 2013، ص 20.

[2] الغالي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3] إبراهيم لونيسي: بحوث في التاريخ الإجتماعي و الثقافي للجزائر إبان الإحتلال الفرنسي ، دار هومة ، الجزائر ، 2013، ص 08.

بصفة عامة على حساب الزراعة المعيشية الموجهة خاصة للمجتمع الجزائري، فالنشاط الصناعي والتجاري للجزائريين كان بالكاد منعدما، فقد إقتصر على العنصر الأوروبي خاصة وأن الإمكانيات المادية التي تتطالبها هذه الأنشطة لم تكن متاحة لدى التجار والصناع الجزائريين الذين كانوا في أغلب الأحيان عرضة للمضايقات مثل المصادرات والمحاكمات والضرائب وزيادة على ذلك العزل والحرمان[1].

الجدول الموالي يسمح بالإطلاع على الوضعية السلبية للإقتصاد الجزائري من خلال إعطاء فكرة عن نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي و الزراعي في الجزائر وفرنسا و الولايات المتحدة في 1954.

جدول رقم (2-1):نصيب الفرد من الإنتاج في الجزائر وفرنسا و الولايات المتحدة سنة 1954 بالفرنك فرنسي

الدولة / النشاط	الجزائر	فرنسا	الولايات المتحدة
الصناعة	300	15000	55000
الزراعة منها	16000	53000	56000
الحبوب	6000	9000	18000
اللحوم	2000	16000	20000
الخمور	5400	4100	100

المصدر: شرابي عبد العزيز ، الإقتصاد الجزائري مطبوعة موجهة لطلبة الأولى ليسانس ، جامعة قسنطية ، 2014، ص 4.

من خلال الجدول يمكن إبداء الملاحظات و الاستنتاجات التالية:

- ضعف الإقتصاد الجزائري وإنخفاض في مستوى معيشة الفرد الجزائري ويتجلى ذلك من خلال ضعف نصيب الفرد من الانتاج الزراعي و الصناعي، مقارنة بما هو موجود في كل من فرنسا و الولايات المتحدة ؛
- تناقض هيكل الإنتاج مع حاجيات المجتمع الجزائري، حيث يظهر ذلك جليا من خلال كميات الإنتاج المعتبرة من الخمور، وهذا على حساب شروط العيش المحلي؛
- نشاط الإقتصاد الجزائري موجه نحو التصدير، فالأرض الجزائرية مخصصة لإنتاج المحاصيل الزراعية التجارية مثل الكروم ومرتبطة بالسوق الفرنسية و العالمية و بالتالي الزراعية خاضعة للتقلبات الإقتصادية الدولية،

[1] الغالي العربي: مرجع سبق ذكره، ص 46.

وأزمات العالم الرأسمالي، وهذا في ظل غياب شبه كلي للنشاط الصناعي.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن النشاط الإقتصادي في الجزائر، وهدف على وجه التحديد، كان يتحدد وفقا لمتطلبات الإقتصاد الفرنسي وطبقا لإحتياجات السوق الأوروبي ولا يتحدد وفقا لإحتياجات الإقتصاد الوطني.

2: البرامج و المشاريع الإستثمارية خلال فترة الإحتلال:

لم تكن الجزائر طيلة الإحتلال الفرنسي سوى مكانا لنهب الموارد الإقتصادية وتحويلها إلى البلد المستعمر فرنسا، ومن هذا المنطلق فقد كانت كل الإنجازات (المشاريع الإستثمارية) التي تم تحقيقها في الجزائر خلال فترة الاستعمار تهدف لتحقيق هذا الغرض فقد إرتكزت السياسة الإقتصادية للإستعمار على إقامة صناعة إستراتيجية وتحويلية خفيفة وزراعة تتميز بازدواجية ظاهرة، موجهة بشكل عام نحو التصدير، دون أن تراعي في ذلك مصلحة وإحتياجات المواطن الجزائري.

ففي سنة 1940 تم وضع برنامج إستثماري خاص قدر غلافه المالي بـ 131 مليار فرنك يهدف إلى إنجاز بعض المشاريع خاصة في مجال البناء (42%) والمناجم (30%) والزراعة (23%) وذلك على حساب القطاعات الأخرى خاصة الصناعة التي لم تستفد إلا من 1% من إجمالي المبالغ المرصودة، حيث كانت الأهداف تتجلى واضحة في عملية زيادة الإعمار وإستغلال الطاقة ورفع نسبة التصدير إلى فرنسا وبشكل عام فقد كان هذا البرنامج يخدم المصالح الفرنسية وبالدرجة الأولى.[1]

وقد كان البرنامج الثاني سنة 1948 وضعته فرنسا محاولة منها التخفيف من الضعف المفروض عليها من قبل الشعب ومن أهدافه المعلنة تأمين حاجيات الجزائريين بالدرجة الأولى، غير أن هذا البرنامج الذي كان يشمل كافة البلدان الخاضعة للإحتلال الفرنسي لم يعمل به ليحل محله برنامج آخر عام 1954 وقد كان موجها أساسا إلى القطاع المنجمي والقطاع العسكري على الخصوص وتدعم هذا المشروع الإستثماري الذي أقدمت عليه السلطات الفرنسية خدمة لمصالحها بالزيادة المعتبرة لفروع الشركات الفرنسية المتواجدة بالجزائر[2].

مخطط قسنطينة 1959-1964: بعد فشل الأسلوب العسكري وسياسة الترهيب لتصفية الثورة تم طرح خطة جديدة (برنامج تنموي إقتصادي إجتماعي) من طرف ديغول ممثلة في مشروع قسنطينة وذلك بإعلان عنه أثناء خطابه بمدينة قسنطينة (ساحة طبراش) في 03 أكتوبر 1958 .

---

[1] د لخلف عثمان، "محاضرات الإقتصاد الجزائري و العولمة" على الموقع الإلكتروني الآتي:
www.djelfa.info/archive/.html تم الإطلاع يوم (2018/03/05)

[2] د.خلف عثمان، نفس المرجع عن طريق الموقع www.djelfa.info/archive/html

حيث خصص له غلاف مالي قدره 2000 مليار فرنك فرنسي، ويشمل هذا المشروع. مشروعات كبرى تمول من قطاع العام تهدف إلى توفير قاعدة صناعية ثقيلة منها مصنع الحديد و الصلب بعنابة، مركز الصناعات الكيماوية في أرزيو معمل تكرير البترول بالجزائر وتنمية منجم الفوسفات في جبل العنق بتبسة وصناعة العجلات المطاطية ومشروعات الصناعات الصغيرة للتحويل ويتم تمويلها من القطاع الخاص الجزائري والفرنسي كالصناعات الزراعية والغذائية ومواد البناء، كما أن هذا المخطط الذي وضعته حكومة ديغول كانت تهدف من وراءه إلى تحقيق أهداف كتشجيع الإستثمارات الصناعية في الجزائر وتوفير فرص عمل لتحويل الشباب عن الثورة وشل حركة التحرير الوطني المسلحة وكذلك ربط الصناعة الجزائرية الناشئة بالإقتصاد الفرنسي[1].

كما أن هذا المخطط قد باء بالفشل بسبب مجموعة من الاسباب نذكر منها[2]:

- عدم وجود تجاوب واستجابة من السكان مع هذا المخطط؛
- عمق الأزمة الغقتصادية في الجزائر بحيث لم يلب هذا المخطط إحتياجات الشعب التي تعمقت .أزمته بفعل الاستعمار؛
- عجز فرنسا عن توفير حجج المبالغ لتنفيذ هذا المخطط، وعدم إلتزامها بالتمويل اللازم فالخسائر المتزايدة في الميدان العسكري حالت دون تنفيذ هذا المشروع ويظهر هذا الفشل من خلال نسبة تنفيذ المخطط، حيث تم إنجاز من مجمل الإستثمارات المعتمدة في المجال الصناعي بـ 2043 مليون فرنك سوى 12.9% إلى غاية 1961 وعموما فإن الفترة الإستعمارية تميزت من الناحية الإقتصادية بـ:
- تغير البنية الإقتصادية للإقتصاد الجزائري بحيث عمل الإستعمار على تعميق التبعية و تفكيك العلاقات الإقتصادية و الإجتماعية للسكان، وزيادة الفقر و المجاعة و التشرد؛
- تخصيص نسبة هامة للمحروقات ضمن مجمل الاستثمارات الصناعية؛
- إرتفاع نسبة الفقر وجمود التوظيف في قطاع الزراعة ، مما أدى إلى نزوح ريفي كبير نحو المدن؛
- ظهور الفوارق الاجتماعية بحيث سيطرت فئة قليلة من الملاك على الأراضي خاصة الخصبة منها.

المطلب الثاني: مرحلة التسيير الذاتي للإقتصاد الجزائري خرجت الجزائر من الحرب في 1962 وإقتصادها شبه مدمر فبعد الإستقلال غادر العاملين بالإدارة والمراكز الحساسة مناصبهم (90% معمرين وأجانب) تاركين المؤسسات والإدارات مهملة، وإنتقال نسبة لابأس بها من الأغنياء من الريف إلى السكن في المدن وإغتنام فرص

---

[1] السعيد دراجي، "الإقتصاد الجزائري"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم إقتصادية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2015، ص، ص 10-11.

[2] السعيد دراجي، نفس المرجع، ص 09.

التسيب والفراغ الناجمين عن هجرة الرأسمالية الإستيطانية للحلول مكانها في القطاعات الإنتاجية الأكثر مردودية من الفلاحة إلى جانب ذلك شغلها مناصب مهمة في القطاع الصناعي من دون سابق خبرة في الميدان، في حين عرفت الزراعة والريف عموما تدهورا حادا لإهمال ونقص الإهتمام والعناية إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجههم كالبطالة (تفوق 70%)، الفقر، التهميش، الأمية (98%) تحمل أعباءها المجتمع الجزائري البسيط.[1]

إن كل هذه الظروف أدت إلى خلق معضلات أمام الحكومة الجزائرية فقامت بإصدار عدد من المراسيم المتتابعة تحت عنوان كبير هو "التسيير الذاتي" بدأ في 22 اكتوبر 1962 بمرسوم ينص على التسيير المؤقت للمستثمرات الزراعية والشركات التي تركها اصحابها بعد مغادرتهم للجزائر ولم تصبح هذه الاملاك الشاغرة ملكا للدولة إلا بعد صدور مرسوم في مارس 1963 الذي نص على التسيير الذاتي للزراعة.

إن نمط تسيير الإقتصاد الوطني واستراتيجية التنمية الإقتصادية التي يجب إتباعها كإحدى إهتمامات قادت الثورة بالرغم من التوجه و الصورة التي لم تكن واضحة حول نموذج التنمية لكن في مؤتمر طرابلس بدات ملامح هذا النموذج تسيير نحو التوجه لإعطاء الأولية لقطاع الفلاحة واعتباره محرك القطاعات الأخرى، وكذا تقليص الملكية الخاصة وتشجيع الشكل التعاوني، هذه الخطوة تأكيدا لنمط التسيير الإشتراكي للإقتصاد الوطني.[2]

إن فكرة التسيير الذاتي لم تكن وليدة تفكير عميق وإنما كانت استجابة عفوية لظروف اقتصادية سياسية وإجتماعية معينة فرضت العمل بهذا النمط حيث وصل عدد المؤسسات الصناعية في سنة 1964 إلى 413 مؤسسة كانت تسيير ذاتيا ، وأغلبية هذه المؤسسات تتميز حجمها ، ويرجع ذلك إلى جملة من الاسباب أهمها:[3]

- نموذج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر لم تكتمل أبعاده؛
- الإنشغال الكبير للسلطات العامة بمشاكل التنظيم الإداري و الإنتاجي؛
- قلة الموارد المالية وغياب التجربة في مجال تنفيذ الأغستثمارات فلقد عرف الإقتصاد الجزائري تراجعا في حجم الاستثمارات الإجمالي.

---

[1] علاوة نواوي ''خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية ''، دراسة تحليلية في الأسباب و الأساليب و الأثار ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة المستنصرية، الأردن، 2001، ص72.

[2] لمزيد من المعلومات أنظر إلى ملتقى الباحثين للموقع الإلكتروني: www.shartharzt.net

[3] علاوة نواوي، نفس المرجع، ص 81.

إن منهاج التسيير الذاتي لم يدم طويلا حتى بدأ العمل على التقليل من إنتشاره وما قرارات التأمين إلا تأكيد على ذلك، وقد عرفت الجزائر بعد تاريخ19 جوان 1965 تغييرا حقيقيا .

حيث بداتها بمرحلة التأميمات لقطاع البنوك والمناجم في سنة 1966 قطاع لمؤسسات ما بين 1966 و 1970 قطاع المحروقات 24 فبراير 1971 وزيادة على ذلك تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال الإستثمارات الضخمة في كل من الصناعة والزراعة[1].

تزامنا مع مرحلة التأميمات بدأ متخذوا القرار في التفكير في خلق شركات وطنية في مجالات وأنشطة إقتصادية متعددة يهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي من خلال تمويل السوق الوطنية بالمواد الضرورية، ففي سنة 1965 تأسست كل من الشركة الوطنية للنفط والغاز، الشركة الوطنية للحديد والصلب والشركة الوطنية للصناعات النسيجية، الشركة الوطنية للتأمين.

إن هذه الشركات وغيرها أعتبرت أنذاك كأدوات أساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية وخلال فترة أصبحت هذه الشركات لا تستطيع حصر أهدافها والتي كانت محددة ومسطرة من قبل الجهاز المركزي، والوصاية لأن هناك أهداف أخرى تتعارض وطبيعة نشاطها بسبب عوامل عدة من بينها.[2]

- ❖ قلة الإطارات ونقص الخبرة؛
- ❖ تلبية المطالب الإجتماعية؛
- ❖ خلق شروط الإستقرار السياسي.

وفي هذه المرحلة كانت أهداف الإقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض و الطلب وغنما حسب منطق الخطة الغقتصادية الموضوعية ، وهذا ما جعل التحكم في عملية التصنيع وإتخاذ القرارات يتم خارج الشركات الوطنية من قبل الجهاز المركزي وهذا مادفع بالسلطة إلى تغيير نمط آخر للتسيير .

المطلب الثالث: مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري.

جاءت مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد والتي تعتمد على أساس النظام الاشتراكي الذي يرتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة، والتخطيط المركزي وتحقيق المصلحة العامة ، وأن يكون العمال طرفا مهما في تسيير ومراقبة هذه الشركات، فتطبيق الأسلوب الإشتراكي المتبني، صدرت نصوص قانونية تسمح للعمال بالمشاركة في إدارة المؤسسات العامة بهدف رفعهم من رتبة الأجراء إلى رتبة المنتجين والمسؤولين في نفس الوقت وذلك من خلال آرائهم ومقترحاتهم في مجالس العمل واللجان الدائمة من بين النصوص والأوامر رقم 75/71

(1) المزيد من التفاصيل ، أنظر إلى الموقع الإلكتروني .www.3doom.org

(2) منتديات الجلفة عن الموقع www.djelfa.info.com

الصادر في نوفمبر 1971 والمتعلق بالتخطيط والتنظيم وإتخاذ القرارات في المؤسسة العامة يتم عبر هيئات التسيير الداخلي و هي مجلس الإدارة.[1]

تعتبر تجربة التسيير الإشتراكي للمؤسسات في الجزائر ذات مغزى هام بالنسبة لإستراتيجية التنمية المتبعة فهي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية ولإجتماعية، وايضا سياسة نوجزها فيما يلي: [2]

- زيادة الإنتاجية و المردودية الفردية و الجماعية للعمال؛
- تحسين ظروف العمل و المعيشة للعمال؛
- رفع مستوى وعي العمال بإشراكهم في تسيير مؤسساتهم و الحفاظ على بقائها وذلك من خلال رفع درجة العامل إلى منتج و المسير في ذات الوقت؛
- منع تقديم الإستثمار الخاص ذي النزعة الاحتكارية؛
- تحقيق ديمقراطية التسيير في المؤسسة العامة وزيادة توطيد العلاقة بين العمال والإدارة بمختلف مستوياتها لتجنب أو تخفيف حدة النزعات ذي النزعة الاحتكارية؛
- تحقيق ديمقراطية التسيير في المؤسسة العامة وزيادة توطيد العلاقة بين العمال والإدارة بمختلف مستوياتها لتجنب أو تخفيف حدة النزاعات فيما بين مختلف الأطرا؛
- وعموما فإن جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، حققت خلال عقد السبعين نتائج لا يستهان بها ساهمت في وضع قاعدة صناعية وأخذت على عاتقها مسؤولية تلبية الحاجيات الإجتماعية، كما تشير لغة الأرقام، فقد قدر معدل نمو الناتج المحلي كمتوسط خلال عقد السبعينات بـ 7.2% وإزدادت حصة دخول الأجراء من الدخل الكلي من 47% عام 1969 إلى 60% عام 1970، أما معدل البطالة فقد إنخفض من 32.7% إلى 22.3% في عام 1977.

فالمؤسسة العامة لم تكن حرة في علاقتها الإقتصادية إختيار متعامليها و تسيير خزينتها وتنظيم قنواتها المتعلقة بالإنتاج و التوزيع ، أي وجدت نفسها مقيدة من جوانب عديدة على الرغم من نصوص قانون التسيير الإشتراكي للمؤسات التي جاءت لتؤكد عن التعاون الجماعي في إدارة المؤسسات العامة ، كما ظلت الإنتاجية و المردودية معايير ثانوية وانصب الإهتمام بإنجاز خطط التنمية بالإضافة إلى نقائص هذه الفترة، لمساهمت كل هذه

---

[1] زايد مراد ، "دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق" ، حالة الجزائر ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، فرع تسيير ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر ، 2006، ص 37-38.

[2] المرجع نفسه، ص 50-51.

الظروف والنقائص في حلق العديد من الآثار السلبية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة:(1967-1979) نستعرض أبرزها فيما يلي:[1]

- ✓ ضعف معدل إستخدام الطاقة الإنتاجية للمؤسسات العامة الجزائرية؛
- ✓ تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العامة بسبب إرتفاع الأعباء المختلفة وهذا أدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى إرتفاع التكاليف الإضافية للإستثمارات الناتجة عن التأخير في الإنجاز؛
- ✓ الحجم الكبير للمؤسسات العامة أدى إلى تفشي البيروقراطية في إتخاذ القرارات من جهة وزيادة الطلب في القروض الخارجية من جهة أخرى؛
- ✓ إنخفاض غالبية الاسعار منتجات المؤسسات العامة عن أسعارها التوازنية مما فتح مجالا واسعا أمام المؤسسات القطاع الخاص والمضاربين لإنشاء منتجات بأسعار إدارية مدعمة من قبل الدولة وإعادة تصرفيها في إقتصاد موازي وهذا إذا دل على شيء فإنما يدل على ضعف أجهزة رقابة الدولة ونقص الوعي المهني للعمال؛
- ✓ تهميش القطاع الفلاحي وتخصيص أغلب التمويلات القطاع الصناعي الأمر الذي أدى بالجزائر بأن تعرف بتبعية غذائية كبيرة؛
- ✓ تطور حجم المديونية الخارجية.

هيأت للجزائر خلال عقد السبعينات ظروف مناسبة لتمويل مشاريع مخططاتها التنموية منها زيادة في حصيلة الإيرادات النفطية نتيجة لإرتفاع أسعار النفط وإعتمادها المتزايد على القروض الخارجية بسبب اليسر المالي في السوق المالية الدولية، وقد ترتب عن مصدر التمويل الأخير إرتفاع حجم الدين الخارجي الجزائري من 0.95 مليار في 1970 إلى 17 مليار دولار عام 1980 أي تضاعف الدين الخارجي الجزائري بحوالي 17 مرة خلال عشرية فنتائج تطبيق هذا الأسلوب تظهر أنها ليست مشجعة لأن القرارات كانت ولازالت في يد الجهات الوصية وإنتهى هذا النظام بالفشل وإنتشار للبيروقراطية.

المطلب الرابع: مرحلة التسيير الرأسمالي وإقتصاد السوق

1: مرحلة التسيير الرأسمالي (الحر) للاقتصاد الجزائري

إن الأزمة التي عاشها الإقتصاد الجزائري سنة 1986 والتي كانت ظاهرة خطيرة على الإقتصاد الوطني حيث إنخفض سعر برميل النفط وتدهورت قيمته بالإضافة إلى التسيير السيء للمؤسسة ولأجل هذه النتائج سعت

[1] علاوة نواوي: مرجع سبق ذكره، ص 95-97.

الجزائر إلى البحث على أحسن السبل لبناء إقتصاد وطني عصري وإخراج المؤسسة الوطنية من البيروقراطية وإعطاءها الحرية اللازمة لإصدار قراراتها الخاصة لتسيير مواردها المالية والمادية ومن ثم مناقشة قضية النظام الرأسمالي أي الإستقلالية المؤسسة وفي بداية 1988 بدأت مرحلة تطبيق بعد دراسة المشاريع وقوانين حددت الحكومة شروطها ومخططاتها، والنظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والحرية الاقتصادية والتنافس، وتتبناه كثير من الدول ومن خصائصه الملكية الفردية لعناصر الإنتاج وحافز الربح وسيادة المستهلك والمنافسة الحرة وهي تعمل على زيادة الكفاءة الإقتصادية وزيادة عدد أكثر من المستهلكين.[1]

والإستقلالية تعني حرية الإدارة في التصرف دون الخضوع إلى أي إجراء من الإجراءات البيروقراطية كما تحرر الضغوطات والتدخلات المختلفة للسلطات ويترتب عليها حرية إدارة المؤسسة بتمتع هذه الأخيرة بالذمة المالية والإستقلال المالي ومن هنا فالإستقلالية ترمي أساسا إلى خلق روح المسؤولية ومن أهدافها: [2]

- اللامركزية في السلطة و القرار؛
- إعطاء المؤسسة المسؤولية المباشرة في القيام بعملياتها الاقتصادية التجارية؛
- تسيير مواردها المادية والبشرية وكذلك إختيار مسؤوليتها.

2: مرحلة اقتصاد السوق:

عرفت العشرية الأخيرة من القرن الماضي مرحلة خطيرة لم تعرف أبدا البلاد إنزلاقات كالتي عرفتها خلال هذه الحقبة، فالأوضاع السياسية الغير مستقرة أثرت بصورة سلبية على كل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.

لقد عاش الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة هزات عدة جاءت نتيجة تخريب العديد من ممتلكات الدولة كحرق المصانع وهجرة الإطارات والكوادر من جهة وإفلاس المؤسسات وغلقها وكذا تسريح عملها من جهة أخرى، التدهور في قيمة العملة، ولكن رغم ذلك بقيت الدولة صامدة أمام هذا الوضع وأستمر مسئولي القطاعات الإقتصادية فيإتباع أنظمة جديدة تخرج البلاد من الأزمة وفي سنة 1990 أصدرت الدولة قانون 10/90 الخاص بالقروض والنقد بموجبه أنشيء مجلس النقد و لقروض والذي يعتبر مجلس إدارة البنك فمن خلال هذا القانون (كان أول قانون صدر في تلك المرحلة) أدركت الدولة أن السير الأمن والأفضل للتنمية والنهوض بإقتصادها هو الإنتقال إلى تحرير الإقتصاد الوطني بإتباع سياسة السوق الحرة ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الإقتصادية وإبراز نية توجهها السياسي نحو ما يسمى بـ (اقتصاد السوق).

---

[1] لعلى بوكميش: "المؤسسات العامة بالجزائر ظروف تطورها وطرق تنظيمها وإدارتها ودراسة تتبعية 1962-2003"، مجلة الحقيقة العدد السادس ماي 2005، المطبعة العربية ، غرداية ، ص 106.

[2] المرجع نفسه، ص 106.

إن مفهوم إقتصاد السوق يستند إلى مبدأ كمال السوق وهذا مبدأ مفاده سيادة الحالة الطبيعية للسوق ونعني بها المنافسة الكاملة، وفيه يكون تدخل الدولة ما هو إلا دور منظم ومسير مع ضبط تحرك السوق عن طريق القوانين لتفادي وجود إحتكارات، ومفهومه يختلف من بلد لآخر.[1]

- **مبادئ إقتصاد السوق** : تتمثل المبادئ الأساسية لإقتصاد السوق في:[2]

أ- **المصلحة الذاتية:** هي أهم مبدأ ترتكز عليه الرأسمالية وهي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج فهي تقدير الدوافع الذاتية للفرد؛

ب- **الحرية الإقتصادية:** ويقصد بها أن يتعامل الفرد مع من يشاء ومع من يريد في أي وقت؛

ج- **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:** ويقصد بها في الفكر الرأسمالي، حق الفرد في إمتلاك وإستخدام وسائل الإنتاج المملوكة بالشكل الذي يتحقق مع مصلحته الشخصية على هذا الأساس يقوم إقتصاد السوق بتنظيم الملكية الخاصة وحمايتها؛

د- **المنافسة و المبادرة الحرة:** إن المنافسة تسمح بالديناميكية وهي تمارس على المستويين الوطني والدولي حيث تعوض رجال الاعمال والمؤسسات منافسة دولية متكافئة، أما المبادرة الحرة وتسمح بالتفتح والإرتقاء وتنمي قدرات الإبداع؛

- إن الدولة الجزائرية اليوم تبحث عن الكفاءة والفعالية كأحد الثوابت وذلك بإدخال الإقتصاد الوطني في السوق الدولية ولتحقيق ذلك يجب المرور عبر محاربة التضخم والتحكم في الكتلة النقدية وإمتصاص عدم التوازن السلبي في ميزانية الدولة وتحديد دورها في الظروف الجيدة وهي إقتصاد السوق والقيام بإصلاحات في القطاع العمومي.

- **دور الدولة في ظل إقتصاد السوق:**

لقد إقتصر دور الدولة في ظل إقتصاد السوق على مجموعة من النقاط نذكر منها مايلي:

-ففي إقتصاد السوق تصبح الدولة تلعب دور المتحكم في الإقتصاد والموجه سواء للقطاع الخاص أو العام وضرورة تفضيل لقطاع الخاص لأنه صاحب القوة المحركة ضمن إقتصاد السوق؛

-أن تتجه نحو المهام العادية للدولة وتوفير قوة عمومية وتتحكم في الموارد المالية التي تتميز بالندرة المستمرة في تطلعات المجتمعات والنمو الديمغرافي وما يصاحبه من حاجيات إلى العدل والتطور؛

---

[1] مدني بن شهرة، "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية "، دار هومة، الجزائر، 2008، ص95.

[2] مصطفى العبد الله الكفري، "عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008، ص61.

-الأداء التام لدور الدولة الجديدة، الذي يفرض دخول إقتصادها في تفاعل مع إقتصاديات أخرى وتتميز حاليا العلاقات بالتكتلات على المستوى الجهوي وما يحدث من تغيرات في مختلف جهات العالم؛

-على الدولة أن تحدد دورها في إقتصاد السوق إتجاه المؤسسات العمومية إذ لم يبقى دورها المتمثل في المالك و الموجه و المنتج الذي أثبت فشله في مراحل سابقة.

ولقد تحسنت مؤشرات المالية والإقتصادية الجزائرية منذ منتصف التسعينات وذلك يعود إلى السياسات الإصلاحية المعتمة والمدعومة من صندوق النقد الدولي، إضافة إلى إعادة جدولة ديون الجزائر من قبل نادي باريس، ولقد ساهم عاملان في إخراج الجزائر أكبر بلد إفريقي من الإختناق الإقتصادي نحو آفاق إستثمار واعدة.

ومن الملاحظ أن مالية الجزائر إستفادت كثيرا من الفوائض التجارية التي إستطاعت تحقيقها خلال السنوات 2003-2005، وأيضا من الرقم القياسي الذي تمكنت من تحقيقه فيما يتعلق بإحتياطي النقد الاجنبي إضافة إلى تخفيض الديون الخارجية .

كما أن الجزائر أعطت إنتباها كبيرا للنشاط السياحي الذي بات يستمد نموا واضحا وإستقطابا كبيرا للسواح.[1]

المبحث الثاني : واقع الإقتصاد الجزائري

تميز إنجاز أهداف الألفية من أجل التنمية بسياق الإقتصاد الجزائري نحو إقتصاد السوق منفتح على الخارج، وتتطلب مواصلة الجهود في إتجاه تحقيق هذه الأهداف وفي هذا يتم تقدير أثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتي تم إنجازها ضمن سياق محروقات ملائمة من الناحية الهيكلية.

لقد تمت دراسة الإنتقال نحو السوق المفتوحة، الذي يترتب عنه أثار متواصلة على قطاعات الإنتاج والقطاع النقدي والمالي، وبعض القطاعات الاخرى.

المطلب الأول: البحث عن توازن بين القطاعات

سنتناول في هذا المطلب الآثار الناتجة عن الإصلاحات لبعض قطاعات الإنتاج كما يلي:

1: الفلاحة:

لقد ساعدت الظروف المناخية المواتية والنتائج المشجعة للمخطط الوطني للتنمية الزراعية القطاع على تحقيق نتائج هامة في سنة 2003، وهكذا فإن وزن الزراعة في النشاطات المنتجة قد إنتقل من 13.3% سنة 1990 إلى 18.6% سنة 2003 غير أن معدل النمو المقدر ب 5.37% خلال الفترة بقي مستقرا مقارنة

[1] مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سابق، ص 72

بفترة الثمانيات، وتعود الزيادة في الإنتاج الزراعي إلى المخطط الوطني للتنمية الزراعية (سبتمبر 2000) والذي أدى إلى إحداث 656000 منصب شغل منها 45% مناصب دائمة.

كما مكن هذا المخطط من توسيع المساحات الصالحة للزراعة بـ 250000 هكتار بمعدل إنجاز 27% من الأهداف، كما دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أيضا حوالي 250000 مستثمرة زراعية منها 65% في إطار الإستثمار ونسبة 35% فيما يتعلق بدعم المسار التقني يعتبر النمو المسجل خلال السنوات الأخيرة هاما، لكن وفرة المنتوجات الزراعية التي حققها القطاع لا يبدو أنها أثرت على إنخفاض أسعار الخضر والفواكه، ومن جهة أخرى، يعرض إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والإتفاق الخاص بإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى الخطر الداهم تطوير القطاع ووضعية الفلاحين إذا أعيد النظر في الدعم الذي تقدمه الدولة إلى الفلاحين وتأخرت عصرنة المسارات[1].

2: المحروقات:

برز خيار التنمية المركزية عند الإستقلال كشرط ضروري للتنمية الإقتصادية وتلبية الحاجات الإجتماعية، وفي هذا كان على المحروقات أن توفر الوسائل الضرورية لتمويل التصنيع، ومن تم تفادي الشروط القاسية للبنوك الخارجية، وسيطر تثمين المحروقات على الإقتصاد الوطني في ميدان المحروقات في تكوين القيمة المضافة الإجمالية من 28.7% سنة 1990 إلى 30.6% سنة 2003.

ومكن هذا الأمر القطاع من الإرتقاء إلى مستوى المجمعات العالمية لإنتاج وتسويق المحروقات بتحقيق لإنتاج من البترول الخام خلال السنوات الاخيرة من 0.8 مليون برميل في اليوم إلى 1.3 مليون برميل يوميا وذلك بفضل تعبئة إستثمارات جديدة، وإنفتاح القطاع على الشراكة ساعد على تحقيق إكتشافات جديدة هامة من الغاز و البترول، ويوفر القطاع للبلاد أهم مورد مالي بالعمل الصعبة[2].

3: الصناعات خارج المحروقات

لقد إنخفضت مساهمة الصناعات خارج المحروقات في الإنتاج الوطني بحوالي 5 نقاط فإنتقلت من 13.30% في بنية الصناعات خارج المحروقات سنة 1990 إلى 8.60% في بنية سنة 2003، ومقارنة بإنتاج سنة 1989، يلاحظ أنه بإستثناء فرع الماء والطاقة الذي تضاعف إنتاجه سنة 2003، فإن فروع الصناعة العمومية سجلت إنخفاظا متباينا جدا وممتدا عبر الزمان لاسيما بإنخفاض قدره 88% بالنسبة للجلود والأحذية،

---

[1] جريدة البلاد الجزائرية عن الموقع الإلكتروني: www.elbiladonline.net

[2] حكيمة حليمي، "الإقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال 1975-2004 "،رسالة ماجستير نقود ومالية، جامعة قالمة، 2006،ص170.

ونسبة 76% بالنسبة للصناعات المختلفة و 52% بالنسبة للصناعات الغذائية، ويعتبر عدم وفرة المواد الأولية وصعوبة الحصول على القروض وتراكم مخزون المنتجات المصنعة وعبء المكشوف المصرفي وقدم التجهيزات كلها ضغوطا ترهق نشاط المؤسسات الصناعية، كما ساعد التحول المسند إلى الإصطلاحات على بروز قطاع خاص صناعي أظهر علامات واضحة للفعالية والنجاعة، غير أن فتح الحدود قد يتسبب في خنق الفرع الجديد الهام من الصناعة الوطنية وبتطبيق إتفاق مع الإتحاد الأوروبي، والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن البلاد وصناعتها ستدخلان بقوة وبدون إستراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي يحكم قدرته التنظيمية وفعاليته قد يكبح فرص الصناعة الوطنية.[1]

4: قطاع البناء والاشغال العمومية:

لقد أعطى برنامج الإنعاش الإقتصادي (2002-2004) الأفضلية للقطاع المنشآت القاعدية والسكن قصد إعطاء دفع لحركية النمو والتخفيف من البطالة قدر المستطاع ووقف العجز في السكن في أجل معين وهذا ما يعطي لقطاع البناء والأشغال العمومية والري دورا هاما في النشاط الإقتصادي.

وأصبح القطاع اليوم يستعيد النمو الذي بلغ خلال هذه السنوات الأخيرة نحو 6% ويساهم في الثورة الوطنية بحوالي 13% وتمكن في هذا السياق من تحقيق زيادة في التشغيل قدرها 5% لما يقدر لمعدل السنوي لإنجاز السكنات بمائة ألف (100000) وحدة سكنية لمواجهة طلب على السكن المقدر بـ 1.2 مليون مسكن وخلال الفترة الممتدة بين 1990-2003، فإن إنجازات القطاع مكنته من المساهمة بمستويات تفوق 12% من القيمة المضافة للنشاطات الإنتاجية، وذلك على الرغم من غلق عدد معتبر من المؤسسات المحلية، والمؤسسات العمومية الاقتصادية في القطاع.

ومن جهة أخرى فإن التذبذب في إنتاج الإسمنت وفي تموين السوق بمواد البناء قد عرقل نسبيا وتيرة الإنجاز والتحكم في تكاليف الانتاج ضمن سوق السكن ومنشآت في أوج إزدهارها. [2]

5: الخدمات و النقل و الاتصال:

لقد عرفت نشاطات هذا القطاع تطورا بفعل إنفتاح مختلف الاسواق وتحرير المبادلات وزيادة وسائل النقل و الإتصالات وتطوير التوزيع أدخلت ديناميكية جديدة في قطاع الخدمات الذي يمثل الركيزة الثانية في الثورةالوطنية، إذ يساهم بأكثر من 29% من حيث الهياكل، تم هذا التطور في بعض الأحيان على حساب إنتاج الوطني إلى درجة أن أصبحت فروع كاملة من المؤسسات البلاد (دقي وسميد ومنتجات الحبوب الأخرى...)

[1] حكيمة حليمي، مرجع سبق ذكره، ص195.

[2] منتديات ستارتايمز عن موقع" www.startimes2.com/faspx?

في إطار الإصلاحات عرفت الفترة الممتدة من 1990-2003 تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي مقابل تضحيات إجتماعية وإقتصادية جسيمة وأن إعادة التوازن المالي بتطهير المالية العمومية وتسيير صارم بفضل السياسة النقدية ساعد على تحقيق نمو إيجابي على تخفيض البطالة وغيرها من إنعكاسات بصفة عامة، فإن تحرير الأسعار وإعادة الإعتبار لأليات السوق كانا غير كافيين لإعادة الإقتصاد إلى طريق إزدهار، بل على عكس ذلك فإن التخلي على التخطيط المركزي بدون إستراتيجية للإنسحاب من الميدان الإقتصادي والاجتماعي، قد أبى إلى تفكك القطاع الإقتصادي العمومي، وإنتشار الفقر بسبب تسريح العمال على الخصوص تم الشروع في تنفيذ سياسة إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، تتمثل أهدافها في إعادة تنشيط الطلب في إطار محاربة الفقر عن طريق إنشاء مناصب شغل والتكفل بالحاجات الجماعية، (وخلال فترة الممتدة بين 1990 و 2003، فإن النتائج الإيجابية التي حققها الإقتصاد الوطني كانت بفضل الزراعة و المحروقات، والخدمات وكذلك عن طريق رصد مبالغ مادية في الميزانية إنعكست في نفقات التجهيز و الجدول التالي يوضح ذلك)[1]

الجدول رقم (2-2) تطور النفقات التجهيز في الميزانية العامة للجزائر(2001-2004)الوحدة مليار دج.

البيان	2001	2002	2003	2004
النفقات العامة	1.452	1.560	1.711	1.877
نفقات التجهيز	503	510	613	698
نفقات التجهيز %	34.64	32.70	35.65	37.19

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات المديرية العامة للخزينة

6: البحث عن توزيع القيمة المضافة

تزايدت القيمة المضافة للأنشطة المنتجة حسب تكاليف عوامل الإنتاج (سعر سنة 1990) من خلال الفترة الممتدة من 1990-2003 بـ 2.64% وبنسب هامة خلال الفترة الممتدة من 1999 و 2003 التي عرفت أحسن النتائج المسجلة في الفلاحة البناء و الأشغال العمومية.

و بالمقابل ومن حيث هيكل القيمة المضافة فإن مساهمة النشاطات المنتجة في النمو، تساهم المحروقات و الخدمات التي تقدم 60% من الثروة الوطنية، و تساهم الفلاحة وقطاع البناء و الاسعار العمومية في حدود 30% وإنتقلت مساهمة الصناعة من 13.3% إلى 8.6% في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2003 وهكذا وعلى الرغم من تنفيذ الإصلاحات فإن شكل النشاطات المنتجة لم يعرف تغيرا كبيرا باستثناء الصناعة.[2]

[1] وكالة الأنباء الجزائرية عن الموقع: www.mimcomerce.gov.dz

[2] حكيمة حليمي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

الجدول (2–3) تطور بنية القيمة المضافة حسب تكاليف عوامل الإنتاج (1990–2003)الوحدة مليار دج

السنوات	1990	1993	1994	1998	1999	2002	2003
القطاعات%	100	100	100	100	100	100	100
الفلاحة%	13.30	15.70	14.60	17.60	17.50	16.80	18.60
المحروقات%	13.30	15.70	14.60	17.60	17.50	16.80	18.60
الصناعة %	28.70	29.70	29.50	30.50	31.20	30.40	30.60
البناء و الاشغال	13.30	12.50	12.20	9.70	9.50	9.20	8.60
الخدمات%	30.50	29.30	30.50	29.60	29.50	30.50	29.50

المصدر : مديرية الدراسات الإحصائية و النمذجة و التخليص.

المطلب الثاني: التطورات على مستوى قطاع الإنتاج

عرف قطاع الإنتاج بعد سنة 2003 إزدهارا كبيرا نظرا للتحسن الكبير الذي مس ميزان المدفوعات وكذلك التنامي الذي يخص قطاع المحروقات كما يلي:[1]

1: التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة الرئة التي يتنفس بها الإقتصاد الوطني فهي تضمن تصريف المنتجات الوطنية وخاصة المواد الأولية نحو الأسواق الدولية، وتزود السوق الوطنية بالمواد الإستهلاكية والتجهيزات والمواد الأولية الضرورية للصناعة .

وقد سجلت التجارة الخارجية خلال الأعوام الأخيرة نتائج تتلخص كما يلي:

- بلغ الحجم المتوسط للواردات 17.91 مليار دولار أي بزيادة قدرها 37.7% مقارنة بالنتائج المحققة في الفترات السابقة؛
- إنعكس هذا الإتجاه المتزايد للصادرات بتسجيل فائض في الميزان التجاري الذي قفز من 14.98 مليار دولار خلال سنة 2007 إلى 22.62 مليار دولار خلال سنة 2008، أي بزيادة قدرها 51.07% تبرز هذه النتائج نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات بـ: 22.6%.

2: ميزان المدفوعات:

في إطار تحرير نظام الصرف في ظروف يتميز بالتعديلات الهيكلية، إستكملت عملية تحويل الدينار بالنسبة للتعديلات الدولية الجارية في سبتمبر 1997 لما قامت الجزائر بالمصاقدة على ترتيبات المادة الثامنة من

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي المتعلق بمراقبة الصرف، وفي إطار تدعيم جهاز تتبع أثر المدفوعات مع الخارج بعنوان عمليات حسن النية، أدخل قانون المالية التكميلي تدابير جديدة، مساهما في محاربة السوق الموازية الأمر الذي يحمل البنوك العاملة في الجزائر مسؤولية أكثر والتي يحكم إعتمادها فهي أيضا مسؤولية في مجال المراقبة، مما أدى إلى إستقرار نظام صرفها وتناغم مع إلتزاماتها المدرجة في إطار المادة الثامنة، و عليه سمح التعزيز المتواصل لقابلية الإستمرار لميزان المدفوعات خلال سنوات المتتالية (2001-2008)، بصفته أساس الإستقرار المالي الخارجي بتطوير قدرة مقاومة الوضعية المالية الخارجية للجزائر للصدمات الخارجية، كذلك ذات الحجم الكبير سنة 2009 على سبيل المثال، بأن وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2011 لتترجم إلى حد ما نتائج تسيير حذر أمام محيط خارجي مختلف[1].

جدول رقم (2-4): تطور ميزان المدفوعات (المقدر بالدينار الجزائري)(2007-2011)

	2007	2008	2009	2010	2011
الرصيد الخارجي الجاري	2105.49	2190.82	30.26	906.41	428.90
الميزان التجاري	2363.45	2589.79	564.84	13854.40	2034.96
الصادرات (fob)	4191.52	5041.52	3281.82	4247.33	5307.96
الحروقات	4123.19	4951.46	3225.81	4175.22	218.97
أخرى	68.33	90.06	56.01	72.11	88.99
الواردات (fob)	-1828.07	-2451.73	-2716.98	-2892.93	-3273.64
خدمات خارج دخل العوامل صافي	-283.70	-489.74	-631.10	-618.70	-640.06
دائن	196.74	224.77	216.91	265.57	274.47
مدين	-480.44	-714.51	-848.01	-884.27	914.53
دخل العوامل ، صافي	-127.55	-84.33	-94.78	-26.41	-154.18
دائن	263.19	330.03	345.18	341.91	324.08
مدين	-390.74	-414.36	-439.96	-368.32	-478.26
دفع الفوائد	-16.13	-12.28	-12.59	-8.19	-17.77
أخرى	-374.61	-402.08	-427.37	-360.13	-460.49
منها شركاء حصة سوناطراك	-270.25	-294.57	-284.84	-292.96	-362.34
تحويلات صافية	153.29	175.10	191.30	197.12	188.81
رصيد حساب رأس المال	64.46	189.09	250.38	243.47	37.92
حساب رأس المال	-0.01	-0.01	-0.01	0.28	0.09
إستثمار في المحفظة	-0.36	0.00	0.00	106.35	0.60
إستثمار مباشر صافي	95.17	150.98	184.42	151.70	147.38
رؤوس الأموال الرسمية الصافية	-54.02	-27.71	96.65	32.92	-78.76
السحب	35.44	54.10	159.74	40.93	6.57

[1] تقرير بنك الجزائر عن الموقع الرسمي: http://www.bank-of-algeria.dz/html-rapport.html

الإهتلاك	-89.46	-81.81	-63.09	-8.01	-85.33
الأخطاء و السهو الصافي	-105.24	65.83	-30.68	-47.78	-31.40
الرصيد الإجمالي	2041.03	2379.91	280.64	1149.88	466.82
التمويل	-2041.03	-2380.01	-280.64	-1149.88	1466.82
زيادة الإحتياطات الاجمالية (-)	-1954.94	-2350.20	-165.53	-1125.76	1459.91
إعادة شراء لدى صندوق النقد	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
قروض	86.09	-29.81	6.72	-5.49	7.51
مخصصات حقوق السحب الخاصة	-	-	-121.83	0.00	0.00

المصدر : بنك الجزائر عن الموقع الرسمي: http://www.bank-of-algeria.dz/html-rapport.html

3: مشاريع في ميدان المواصلات

تم وضع برنامجح خاص بتحديث المنشآت القاعدية للمواصلات يمتد من سنة 2005 إلى 2009 غلافه المالي 1300 مليار دج ، يتمثل في إتمام مشروع الطريق السيار شرق – غرب على مسافة 1300 كلم ، ومشروع إنشاء سبع طرق سريعة طولها 1700 كلم ومشروع آخر لطريق عابرة للصحراء بإضافة إلى صيانة 25000كم من الطرقات، أما في مجال النقل المائي فهناك حاليا 11 ميناء مزدوج و 02 للبترول و الغاز و 5 للصيد البحري ، إضافة إلى تدعيم مرافق الموانئ .

هذا و بالإضافة إلى مشروع مد شبكة السكة الحديدية إلى الهضاب العليا و الجنوب لتصل إلى حاسي مسعود مرورا ببسكرة.

أما في مجال النقل الجوي فقد أصبح الأسطول الجوي يتكون من 63 طائرة تنقل 3.6 مليون سنويا ويوجد في الجزائر 55 مطارا منها 12 مطار دولي ومطارات أخرى لاستعمالات المحدودة وهناك مشاريع لبناء مطارات جديدة لتدعيم النقل الجوي في الجزائر منها مشروع مطار برج مختار و البيض[1].

4: البحث عن توزيع جديد للقيمة المضافة الإجمالية

لقد كان للتطورات الإقتصادية خلال هذه السنوات الأخيرة أثر على هيكل التوزيع الأولى للقيمة المضافة و بالفعل فإن هذه القيمة المضافة تساعد أكثر على توزيع المداخيل حول الفوائض الصافية للإستغلال التي تشكل مكافأة راسمال المؤسسة العمومية والخاصة[2].

المطلب الثالث: التطورات على مستوى القطاع المالي و النقدي

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تحسنا كبيرا في القطاع النقدي و المالي خصوصا، حيث أن هذا راجع

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2] المرجع نفسه، ص116.

في العادة إلى التحسن للأداء الإقتصادي في شتى المجالات ولكن يبقى السبب الوحيد والمحرك الأساسي وهو البترول الذي وصل سعره إلى أفضل مستوياته والذي يعود بفائدة كبيرة على الميزانية، ولكن أدى الإنخفاض في فائض السيولة المصرفية في 2015 وإستمراره في 2016 إلى تغيير جذري في إدارة السياسة المالية بسبب تدهور أسعار البترول، حيث سجلت إرتفاعا مقدرا بـ 380 مليار دينار لسنة 2004 و 790 مليار سنة 2005، كما تميز تطور الإقتصاد الكلي خلال السنوات 2000 إلى 2010 بالفائض الهيكلي للإدخار على الإستثمار رغم التآكل الواضح المسجل في هذا المجال سنة 2009 بسبب (الصدمة الخارجية)، والقدرة على مقومتها بسبب التراكم المالي للإحتياطات، وفضلا على ذلك المنهج المتميز بتسيير سليم للمزيد من الموارد على صعيد الإقتصاد الكلي ، وبما أن الإقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات فإنه يتأثر بأي تغير يحصل على أسعار البترول.[1]

المطلب الرابع: قطاعات أخرى[2]

البطالة: قوة العمل في ذلك الوقت في إطار منظمة العمل الدولية تقدر بـ 10544000 نسمة في أكتوبر 2009 ، معدل المشاركة الإقتصادية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وأكثر هو أكثر من 41.4% ، 68.7% رجال و % 13.9 نساء.

السكان العاملين وصلت إلى 9472000 نسمة ، وهو ما يمثل 29.9% من نسبة الأشغال وتتشكل من 84.7% من الرجال و النساء 15.3%.

معدل العمالة الذي يعرف بأنه نسبة السكان العاملين إلى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر ، كان أكثر من 37.2% على الصعيد الوطني (62.8% رجال و 11.4% نساء).

ويعمل بالأجور ما يقارب من ثلثي مجموع السكان العاملين 33.1% من الموظفين الدائمين 32.5% من الموظفين غير الدائمين و المتدربين يرصد 29.2% من مجموع القوى العاملة حتى لأصحاب العمل و المستقلين، في حين أن مقدمي الرعاية تمثل % 5 من مجموع السكان العاملين.

هيكل العمالة حسب القطاع ويبين كثرة قطاع الخدمات توظف أكثر من نصف مجموع القوى العاملة (56.1%) يليه التشييد (18.1%)، الزراعة (13.1%) و الصناعة (12.6%).

في المتوسط 2 عمال من 3 يعملون في قطاع الخاص أو المختلط، أي ما مجموعه 6236000 شخص، حيث بلغت حصة 68.1% بين الرجال 49.5% بين النساء، ويقدر عدد السكان في ظل البطالة بـ

---

[1] بنك الجزائر

[2] منتديات الجلفة عن الموقع، www.djelfa.com.info

1072000 شخص بلغ معدل البطالة فيها 10.2% حيث نلاحظ إنخفاض لمعدل البطالة مقارنة مع عام 2008.

وفي مواجهة البطالة وعدم المساواة بين الجنسين نجد هنا معدل البطالة بين8.6 للرجال و 18.1% بين النساء.

البطالة تؤثر أساس على الشباب في الواقع بحوالي ثلاثة من أصل أربعة عاطلين عن العمل وكذا هناك 73.4% في معدل عمر 30 سنة الذين لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة.

المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

إن الإصلاحات التي قامت بها السلطات على المستوى التنظيمي لم تعط ثمارها المرجوة مما أعقبها إصلاحات جبائيه ومالية توصف بأنها جذرية وحاسمة على المستوى التنظيمي والتشريعي والتي إمتازت بها المرحلة الممتدة من سنة 1962 إلى 1990 لكن أمر الإصلاحات لم يكن بالسهولة المتصورة وعليه فقد نتجت عنها عدة سلبيات وظهرت منها عدة عيوب على المستوى التطبيقي.

المطلب الأول: إعادة الهيكلة وإستقلالية المؤسسات العمومية

بسبب المشاكل التي عرضها الإقتصاد الجزائري، عملت السلطات الجزائرية على إنتهاج سياسة الإصلاح الهيكلي الإقتصادي من خلال إتباع مراحل متعددة ومختلفة من الإصلاحات التي إنطلقت منذ الثمانينات من أجل إسترجاع نجاعة وفعالية المؤسسات العمومية ومن أهم هذه الإصلاحات[1]:

1: إعادة الهيكلة:

بدأت عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات، بسبب الاختلالات المتعددة في الإستثمار والإستغلال وطبيعة التنظيم الذي عرفته المؤسسات العمومية، التي أدت إلى عدم فعالية وكفاءة القطاع العمومي، فاتجهت الدولة إلى إعادة النظر في سبل الإصلاحات التي تمكنها من زيادة الإنتاج ومن أهم العوامل التي أضعفت الأداء في المؤسسات العمومية هي:

- عدم تحسيس مسيريها بالدور الرئيسي للمؤسسة، و المتمثل في خلق الثروة والنمو؛
- إهمال المخطط ومفهوم المردودية، واهتم بمراقبة التدفقات المالية العمومية بغض النظر عن نتائجها؛
- الاختلال المزمن والدائم في ميزانيتها بسبب إرتفاع الأعباء المختلفة وإرتفاع مصاريف المستخدمة التي تمتص من 40% إلى 90% من نفقات الإستغلال، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج؛

[1] ناصر دادي عدون ومنشاوي محمد: "الجزائر ومنظمة التجارة العالمية"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 113.

- تهميش القطاع الفلاحي وتخصيص التمويلات للقطاع الصناعي الأمر الذي يجعل الجزائر تدفع سنويا أكثر من 2.5 مليار دولار من أجل إستيراد المواد الغذائية فقط؛
- مركزية القرار حيث أن إتخاذ القرار داخل المؤسسة لايعتمد على إستراتيجية مستمرة، مما تسبب في وصول المعلومات بشكل متأخر وسوء الربط بين الهيئات المركزية وإدارة المؤسسات العمومية.

أ-إعادة الهيكلة العضوية:

يقصد بإعادة الهيكلة العضوية: تقسيم المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يتمكن المسيرون من التحكم فيها، وتحسين مردوديتها المالية و الاقتصادية، وفي هذا الصدد كلفت لجنة وطنية لإعادة الهيكلة بتنفيذ أربعة خيارات لإعادة تقسيم المؤسسات وهي[1]:

- ✓ الفصل بين المهام مما أدى إلى تقسيم جميع المؤسسات الإقتصادية.
- ✓ الحفاظ على الكيان القانوني للمؤسسات مع لامركزية المهام على مستوى وحداتها.
- ✓ التفكيك حسب الإختصاص لمؤسسات مرتبطة بإرادات إقتصادية مخصصة.
- ✓ إنشاء مؤسسات تحمل على عاتقها مهام جديدة.
- ✓ وتهدف إعادة الهيكلة العضوية إلى تحقيق إستعمال طاقات الجهاز الانتاجي ،والعمل على أبعاد ورفع العراقيل والقيود التي عرقلت سيره الحسن، وإستغلال كل الإمكانيات والطاقات وإدماجها في ديناميكية التطور، والعمل على تبسيط وتحديد مهام كل مؤسسة، وكذا الفصل بين وظائف الإنتاج التوزيع والتسويق.

ب-إعادة الهيكلة المالية:

حسب اللجنة المكلفة بإعادة الهيكلة فإن الهيكلة المالية في المؤسسات، كانت أحد أسباب إختلالها الاقتصادي، ذلك إن القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، يظهر أن القطاع الإنتاجي يعاني عجزا ماليا كبيرا، هذا ما جعل إعادة الهيكلة العضوية غير كافية لإعادة بعث هذه المؤسسات، مما تطلب القيام بإعادة هيكلة مالية تهدف إلى [2]:

- ➢ القيام بإصلاحات تنظيمية وإصلاحات التسيير للتحكم في الأعباء؛

[1] ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، ، مرجع سبق ذكره، ص 114

[2] نفس المرجع، ص 115.

- إجراء تحسينات على مستوى إنتاجية العمل، من خلال إعطاء الأولية للمناصب المرتبطة بالإنتاج المباشر؛
- القيام بتسوية كل الحقوق بين المؤسسات، و تغيير اشكال تمويل الاستثمارات.

2-إستقلالية المؤسسة العمومية:

كحلقة من سلسلة الإصلاحات لمعالجة المشاكل التي فرضتها الأزمة الإقتصادية ومن أجل ضمان التنمية إقتصادية متوازية وتسيير محكم وفعال لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني، حيث اعترفت الإصلاحات الإقتنصادية بإستقلالية المؤسسات العمومية.

هي عملية تهدف إلى تحسين فعالية التسيير بإعطاء المؤسسة سلطة اتخاذ القرار وان استقلالية المؤسسات لم تكن أبدا استقلالية عامة من اجهزة الدولة فهي تعني أيضا تحرير المؤسسات العمومية من مهامها الإضافية و التي تتمثل في خدمة من أجل ضمان تنمية منسجمة وتسيير محكم للمؤسات العمومية لتحل الصدارة في العملية الإنتاجية. [1]

وتسعى السلطات من خلال تطبيق إستقلالية المؤسسات العمومية ، إلى تحقيق الاهداف التالية:

- وضع منهج لتنظيم الإقتصاد الوطني، بحيث تؤدي الإستقلالية إلى تطبيق قواعد التسيير التجاري على مستوى المؤسات وإدخال نشاطها في إطار التخطيط الوطني، من خلال مخططات قصيرة المدى؛
- تحسين فعالية المؤسسة العمومية الإقتصادية؛
- التسيير الحسن للموارد البشرية؛
- إحياء هوية المؤسسة العمومية؛
- رفع التدخل المباشر للدولة.

المطلب الثاني: التعديل الهيكلي

لجأت الجزائر إلى طلب مساعدة الصندوق النقد الدولي لحماية إقتصادها من الإنهيار، حيث وصل إلى وضع متدهور للغاية وتميز بإختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية وركود وإنكماش لم تعرفه الجزائر منذ إستقلالها وبسبب هذه الوضعية الخطيرة التي عرفتها الجزائر، فإنها لم تتردد في قبول شروط صندوق النقد الدولي للقيام ببرنامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الإقتصادية المرافقة له.

[1] ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 119

1: برنامج التعديل الهيكلي:

إن التعديل الهيكلي يمثل مجموعة من السياسات الإقتصادية التي تهدف تحقيق التوازن المالي في العرض والطلب الكليين والتي يتولى إعدادها وتمويلها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتتكون إجراءات التعديل الهيكلي من العناصر التالية[1]:

إعادة التوازن في المالية العامة من خلال رفع الموارد العمومية، والعمل على زيادة نسب الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية، أو خلق أنواع أخرى من الرسوم مثل الرسم على الثروة ومن جهة ثانية تخفيض النفقات العمومية عن طريق التخفيض من برنامج الإسثمار العمومي، ونفقات التسيير وتحسين نوعية الخدمات، ورفع فعالية وكفاءة الإنفاق العمومي بالتعاون مع البنك الدولي.

- ❖ تعديل القطاع العمومي والخاص والقضاء على حالات الإحتكار وتوسيع القطاع الخاص والتنافس؛
- ❖ مراجعة سياسة الصرف من خلال إعادة تقييم العملة الوطنية بتخفيضها من أجل تقييم جيد للأسعار على أساس الأسعار الدولية؛
- ❖ تحرير المبادلات التجارية بتحرير التجارة الخارجية، ويتم ذلك بتخفيض الحقوق الجمركية وإلغاء الحواجز غير الجمركية؛

كما أن تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي يقتضي القيام بجملة من الإجراءات منها إيقاف تراجع النمو الإقتصادي وإحتواء وتيرة بعض السياسات منها:

أ. **سياسة الأسعار**: بهدف تشجيع الإنتاج والإستثمار والقضاء على التشوهات وإستعمال المواد وجب العمل على الوصول إلى حقيقة الأسعار والإقتراب من نظام العرض والطلب وتبني سياسة سريعة تقضي على ندرة السلع والخدمات.

ب. **السياسة النقدية**: تتضمن الإجراءات المتعلقة بإصلاح المنظومة المصرفية التي تهدف إلى إستخدام أفضل الموارد والتوجيه العقلاني للإستثمارات.

ج. **تحرير المبادلات التجارية** : نصت هذه السياسة على ضرورة تقليص من دور الدولة في حماية الإقتصاد الوطني والعمل على تشجيع قطاع الصادرات، حيث أشتمل برنامج الإصلاح الذي بدأ في سنة 1994

[1] دحو سهيلة ، "الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الإستقرار والتعديل الهيكلي بمجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي"، العدد ، 2009، ص 51-57.

تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية، ذلك أن هذا التحرير والإنفتاح على الأسواق العالمية يمثل دعامة صلبة يستند إليها الخبراء لصندوق النقد الدولي لإعادة تكييف الإقتصاد والعمل على إدماجه.

د.السياسة المالية: تمثلت هذه الإجراءات في تخفيض عجز الميزاني إدخال تحسينات على النظام الجبائي لرفع مردوديه وإلغاء الإلتزام القائم بين الجهاز المصرفي و الخزينة العمومية، والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وإلغاء الإعفاءات من هذه الرسوم.

المطلب الثالث: الخوصصة:

تعتبر الخوصصة مفتاح السوق إذ لا وجود له حسب بعض الآراء دون الخوصصة لهذا القطاع العمومي الضخم و التخلي تدريجيا على إحتكار عام وتحكم الدولة فيه إحداث القطيعة مع نظام التخطيط المركزي (الإشتراكية).

وتعرف الخوصصة على أنها نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص للمؤسسات العمومية لصالح اشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين.

تسعى الجزائر من خلال الخوصصة التي باشرتها في بداية التسعينات إلى إقامة وتحديد نموذج نظام إقتصاد السوق المتبع والتفتح على الإقتصاد العالمي، وكذلك زيادة المنافسة وتحسين الأداء و الكفاءة الإقتصادية و تنشيط وتطوير اسواق المال، وتوسيع قاعدة الملكية وخفض العجز المالي للحكومة[1].وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف الإقتصادية للخوصصة في العناصر التالية:

- زيادة المنافسة وتحسين الأداء والكفاءة الإقتصادية؛
- تنشيط وتطوير أسواق المال؛
- توسيع قاعدة الملكية؛
- خفض العجز المالي للحكومة

المطلب الرابع: برامج النمو الإقتصادي

فيما كان العالم يحصي خسائر الأزمة المالية كانت الجزائر تفتخر بحصيلة النتائج المحققة على مختلف الأصعدة، وتدابير حكيمة أثبتت نجاعتها وفعاليتها في حماية الإقتصاد الوطني من التأثيرات الخارجية كانت نتائجها أربعة برامج هي:

1: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

[1] ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، مرجع سابق، ص 129.

يعتبر البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الإقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر بالتركيز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية أقر البرنامج في سنة 2001 ليمتد إلى سنة 2004، خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار أي حوالي (7 ملايير دولار)، إرتفعت قيمته لتصل 1.16 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) كملحق تكميلي لمشاريع سابقة بإضافة لإشغال جديدة لم تكن في الإنجاز.

وقد تركزت الإعتمادات المالية لهذا البرنامج في أربعة محاور رئيسية تمثلت أساسا في: الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، التنمية المحلية والبشرية، الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات، كما هو مبين في الجدول التالي[1]:

جدول رقم (2-6): توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي على المجالات القطاعية (2001-2004) الوحدة: مليار (دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	المجموع النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	%100

مصدر : بودخيخ كريم، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009 الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، يومي 15-16 نوفمبر 2011 ، ص 149.

الجدول السابق نلاحظ أن أكبر نسبة من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج خصصت لقطاع الأشغال الكبرى وهياكل القاعدية العمومية والمقدرة بـ 40.1% أي ما يعادل 210.5 مليار دج، من قيمة الغلاف المالي الإجمالي، كما يلاحظ أن هناك وتيرة إستهلاك أكبر للغلاف خاصة السنة الأولى للبرنامج وهذا يدل إلى محاولة

[1] محمد مسعي ، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث ورقلة، العدد 10-2012 ، ص 147.

الدولة وعزمها على القيام بجميع المشاريع المسطرة في أرقب وقت وكذلك تدارك التأخر والنقص في البنى التحتية و تلبية إحتياجات المواطنين.

كما يهدف هذا البرنامج إلى ثلاث أهداف رئيسية:

- خلق مناصب شغل والحد من البطالة؛
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

2: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في ظل سيرورة برامج والمشاريع التي سبق إقرارها في مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 وهذا ضمن إطار تحريك عجلة الإقتصاد وخلق ديناميكية إقتصادية جديدة تسمح بإنتعاش وإزدهار الإقتصاد الوطني وقد ركز هذا البرنامج على:

تخصيص مبلغ قدر بـ 8750 مليار دج أي ما يعادل 114 مليار دولار، وهو يتضمن مخصصات ما تبقى من برنامج إنعاش الإقتصادي 1216 مليار دينار ، بالإضافة إلى برنامج تنمية مناطق الجنوب بقيمة 377 مليار دج وبرنامج تنمية الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، وبرنامجا تكميليا موجها لإمتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دينار[1].

أما محاور البرنامج فقد إنصبت على خمس محاور رئيسية وهذا على النحو التالي:

- تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 1908.5 مليار دج ، اي بنسبة 45.5%؛
- تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 1703.1 مليار دج ، أي ما نسبته 40.5%؛
- دعم التنمية الإقتصادية بمبلغ 337.2 مليار دج ، أي ما نسبته 8%؛
- تطوير الخدمة العمومية بمبلغ 203.9 مليار دج ، أي ما نسبته 4.8%؛
- تطوير تكنولوجيا الإتصال بمبلغ 50 مليار دج، أي ما نسبة 1.1%.

وتتمثل أهداف هذا البرنامج فيمايلي:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛
- رفع معدلات النمو الإقتصادي.

---

[1] بن فرحات ساعد، "فعالية سياسات التشغيل في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم الدولي آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على تشغيل الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014" ، جامعة سطيف 1، يومي: 11-12 مارس 2012، ص 5.

3: برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني وتأهيل الموارد البشرية التي إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة، وقد تواصلت هذه الديناميكية ببرنامج لفترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال الفترة ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ماتزال قيد الإنجاز.

ولقد إستلزم برنامج الإستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:[1]

- ❖ إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- ❖ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.50 مليار دولار (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دج)

الجدول رقم (2-7): التخصيص القطاعي لإعتمادات برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)

الوحدة(مليار دج)

القطاعات وفروعها	المبلغ	النسبة
التنمية البشرية: التربية الوطنية التعليم العالي، التكوين المهني، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التضامن الوطني، التجارة، الثقافة	10.122	%49.5
المنشآت الأساسية: الاشغال العمومية (الطرق، الموانئ، المطارات، النقل، السكك الحديدية، المحطات الجديدة) تهيئة الأقاليم و البيئة (المدن الجديدة)	6448	%31.5
التنمية الإقتصادية: الفلاحة ، الصيد البحري ، المؤسات الصغيرة و المتوسطة، إنعاش و تحديث، المؤسسات العمومية الإقتصادية	1566	%7.7

[1] بوابة الوزير الأول ، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 ص 2، على الموقع الإلكتروني التالي:
http://premier –imistre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf

مكافحة البطالة: إدماج حاملي الشهادات التعليم العالي و التكوين المهني في إطار برامج التكوين و التأهيل دعم إستحداث المؤسسات	360	%1.8
تحسين الخدمة العمومية: العدال، الجماعات المحلية، الامن الوطني، الحماية المدنية، المالية ، التجارة، إدارة الأعمال	1666	%8.16
البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإتصال وتطوير البحث العلمي وتجهيزات الإعلام الآلي ، الحكم الإلكتروني	250	%1.2
المجمـوع	**20412**	**%100**

المصدر: مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، الملحق 3، قوائم برامج التنمية الإقتصادية الإجتماعية 2010-2014 أكتوبر 2010، ص 86-88.

يهدف برنامج توطيد النمو الإقتصادي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- القضاء على البطالة من خلال محاولة خلق 3 ملايين منصب عمل؛
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة؛
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي؛
- ترقية قطاع التكنلوجي وقطاع الإتصالات؛
- تحسين إطار الإستثمار ومحيطه؛
- تنمية الموارد الطاقوية والمنجمية؛
- تطوير المحيط الإداري والقانوني؛
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

4: نموذج النمو الاقتصادي الجديد ورهانات الاقتصاد الجزائري:

قامت الحكومة الجزائرية في 2016 بالمصادقة على نموذج النمو الإقتصادي الجديد (2016-2030) محاولة من خلاله الإبقاء على أهداف النمو وبناء إقتصاد صاعد، وذلك على ضوء وضع إنخفاض أسعار البترول، وبحسب الإطار الزماني لهذا النموذج، فإنه سيجسد من خلال ثلاث مراحل أساسية[1].

-مرحلة الإقلاع: la phase de décollage (2016-2019): تتمحور هذه الفترة حول بعث سياسة تنموية جديدة تتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة في مختلف القطاعات بإتجاه المستويات المستهدفة.

[1] ministère des finances ,republique algerienne democratique et populaire , nouveau modèle de croissance , Juillet 2016,p11, sur le site web suivant:http://www.mf.gov.dz.article.pdf

-المرحلة الإنتقالية la phase de transition (2020-2025): وهي تهدف إلى تحقيق تدارك في الإقتصاد الوطني (**rattrapage de l'économie**)

-مرحلة الإستقرار والتوافق: (la phase dite de stabilisation ou de convergence) (2021-2030): وهي الفترة التي من خلالها يكون الإقتصاد قد استنفذ قدراته الإستدراكية حيث تتمكن عندها مختلف متغيراته الإلتقاء عند نقطة التوازن.

وعلى الصعيد التحول الهيكلي يهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف [1]:

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات بمستوى 6.5% بين 2020-2030؛
- العمل على الرفع المحسوس في الناتج الداخلي الخام الفردي من خلال مضاعفته بـ 2.3 مرة؛
- مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5.3% في 2015 إلى 10% في آفاق 2030؛
- عصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الاهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛
- تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيف معدل نمو الإستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من +6% سنويا عام 2015 إلى +3% في آفاق 2030؛
- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع .

يمكن القول أن رهان تطوير الإقتصاد الوطني يحتم على الجزائر الإستفادة من كل التغيرات الإقتصادية العالمية الراهنة إبتداءا من الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن برامج دعم المؤسسات المالية الدولية، إلى تعزيز الشراكة مع إتحاد الأوروبي وكل الخيارات المتاحة أمامها، لتطوير وحماية المؤسات الجزائرية التي ستواجه خطر المؤسسات العالمية التي هي في تطور مستمر ومتسارع.[2]

إن واقع الإقتصاد العالمي الراهن يفرض على الاقتصاد الجزائري تحديات ورهانات ممثلة بالأساس في:

-التوزيع : ويكون ذلك في مختلف القطاعات من خلال إتباع سياسات تدعيم جانب العرض تعمل على تشجيع الإستثمار المنتج، بشكل يخلق جهاز إنتاجي تنافسي مرن وفعال، وهو ما من شأنه أن يعود بالإيجاب على معدلات النمو الإقتصادي.

تدعيم المنافسة: ويكون ذلك من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية وتقليص تكاليف الإنتاج والعمل على تجاوز النمو غير المتوازن بين مختلف الفروع الإنتاجية، مع ضرورة خلق مزايا تنافسية في بعض النشاطات الخاصة التي من

---

[1] Ministère des finances nouveau modèle de croissance .op-cit, p02

[2] دراجي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

خلالها يمكن تشييد صناعة تنافسية على المستوى العالمي تسهم في تحقيق الإستقلالية الإقتصادية وإقامة إتفاقيات إقليمية ومتعددة الأطراف وذلك بدء تفعيل إتحاد المغرب العربي ووصولا إلى بلدان العالم الإسلامي، بحيث يمكن أن يتحقق ذلك من خلال تنمية التجارة البينية، وإقامة المشروعات المشتركة، وتشجيع الإستثمارات البينية، وهذا لا يأتي إلا عن طريق التنمية الموارد البشرية، وإكتساب القدرة التكنولوجية وإزالة كافة العوائق أمام حرية إنتقال عوامل الإنتاج، ومواكبة الاقتصاد الرقمي وتحسين الخدمات لتوفير المناخ الملائم للإستثمار، وهذا خاصة في مجال التجارة الالكترونية والخدمات المصرفية، وذلك بتجسيد مبدأ التنمية المستدامة وإستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للنهوض بالإقتصاد الوطني .

خلاصة الفصل:

نظرا لتطور الأحداث السريعة نجد أن الجزائر قد تبنت كما هائلا من الإصلاحات والتي مست جل القطاعات المكونة لإقتصاد الجزائري إنطلاقا من إعادة الهيكلة مرورا بنظام الإستقلالية إلى غاية الوصول إلى الخوصصة.

إن مجمل الإصلاحات التي بادرت بها الجزائر، إستهدفت إعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك من أجل الحد من الضغوط التضخمية، والقضاء على عجز ميزان المدفوعات وتقويته، وإستعادة الجدارة الائتمانية، كما هدفت إلى تحقيق المستوى المناسب من النمو الاقتصادي، لتحسين مستوى المعيشة و خلق مناصب شغل.

الـفـصل
الـثـالـث

تمهيد:

تعتمد الجزائر منذ الاستقلال على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من هزات متتالية من سنة 1986 حتى وقتنا الحالي، نتيجة تأثرها سلبا وإيجابيا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا وصعودا وأفضت إلى حالة من عدم الاستقرار، وترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتطورات أسعار النفط، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق النفطية ارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط.

ولهذا سنقوم في هذا الفصل بدراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، نذكر منها عناصر ميزان المدفوعات و النفقات.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمذجة القياسية

المطلب الأول: تعريف النمذجة القياسية

1- **التعريف:** هو نموذج اقتصادي يتضمن إضافة إلى العلاقات النظرية الممثلة رياضيا بمعنى متغيرات عشوائية يتكون من معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات.

2- **التعريف بمتغيرات النموذج:**

لتحديد أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، فإنه لا بد من تقسيم المتغيرات قيد الدراسة إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية، وبالنظر لتعدد المؤشرات المتعددة و المختارة في الدراسة وتماشيا مع الهدف الرئيسي من الدراسة القياسية لإختبار أثر تقلبات أسعار النفط على هذه المؤشرات تم تقسيم هذه المتغيرات كما يلي:

- المتغيرات التابعة:
- المتغيرات المستقلة

المطلب الثاني: مراحل النمذجة القياسي

إن أي بحث قياسي لابد أن يمر بمراحل متسلسلة، تكون البداية بتعيين النموذج، ثم تليها مرحلة تقدير معلمات النموذج وتقييمها، وفي الأخير اختبار مقدرة النموذج:

***أ/* تعين النموذج:** تسمى أيضا مرحلة وضع الفروض، ويقصد بها صياغة العلاقات بين المتغيرات محل البحث صياغة رياضية، وهذه المرحلة تتطلب المرور بخطوات أهمها تحديد متغيرات النموذج، تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

***ب/* تقدير معلمات النموذج:** هي مرحلة اختبار الفروض، ويعتمد الباحث في ذلك على بيانات واقعية يتم جمعها من المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وتنطوي هذه المرحلة بدورها على الأقل في تجميع البيانات واختبار طريقة القياس الملائمة[1].

***ج/* تقييم معلمات النموذج:** بعد انتهاء مرحلة تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، يتم اللجوء إلى بعض المعايير التي يتم وقفها معرفة إذا ما كانت هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية أم لا وذلك بالاعتماد على:

[1] بوعظم وليد، "دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر 1990-2015"، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015.

- **المعايير الاقتصادية:** وهي تتعلق بإشارة المعلمات وحجمها، حيث أن هذه النظرية تضع شروطا حول حجم وإشارة هذه المعلمات، فإذا ما جاءت المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية الاقتصادية مسبقا فإن هذا قد يكون مبررا لرفض هذه المعلمات ما لم نجد منطق يبرر ذلك.
- **المعايير الاحصائية:** وهي التي تهدف إلى اختبار مدى وجود معنوية إحصائية لتلك التقديرات لمعلمات النموذج.

المطلب الثالث: النماذج القياسية

1- النموذج الانحداري الخطي البسيط: يعتبر الانحدار الخطي البسيط من أبسط أنواع نماذج الانحدار، بحيث يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذا الاسلوب.

- **كتابة النموذج الخطي البسيط:**

يمكن نمذجة العلاقة بين المتغيرين Y_i و X_i على الشكل التالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i+} + \varepsilon_i, \quad i = 1 \ldots\ldots n$$

حيث: Y_i يسمى بالمتغير المفسر أو التابع و X_i بالمتغير المفسر أو المستقل، β_0 و β_1 هما معلما النموذج.

أما εi فيمثل الخطأ في تفسير Y_i ، و منه يمكن كتابته انطلاقا من العلاقة :

$$\varepsilon_i = Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i$$

يرجع وجود الخطأ إلى عدة أسباب نذكر منها:[1]

-كإهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تأثر على المتغير التابع في النموذج، أو الصياغة الرياضية الغير سليمة، أو حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية....الخ.

- **فرضيات النموذج:**

أ/الفرضية الأولى: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم: $E(\varepsilon i)=0$

وتعني هذه الفرضية أن الاخطاء لا تدخل في تفسير Y إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيم سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، وتخضع لقوانين الاحتمال، بحيث يكون وسطها

(1) شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 19

أو توقعها الرياضي مساوي للصفر: $E(\varepsilon i)=0\ ,\ \forall_i=1\ldots\ldots n$

ب/الفرضية الثانية: تجانس (ثبات) تباين الأخطاء، وهو ما يعني أن تشتتها حول المتوسط ثابت، ونعبر عنها رياضيا بالكتابة: $Var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2\ ,\ \forall_i=1\ldots..n$

ج/الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي خطي بين الأخطاء بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي: $Cov\ (\varepsilon_i,\varepsilon_j) = E(\varepsilon_i,\varepsilon_J) = 0\ ,\ \forall \neq 0\ , i,j = 1\ \ldots\ldots n$

د/الفرضية الرابعة: تتعلق بقيم المتغير المستقل X_i ، تتمثل في أن المعطيات التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغير المتغير التابع Y_i، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل مختلفة عن بقية القيم أي مهما يكن حجم العينة $\boldsymbol{n}$: يكون المقدار $(\frac{1}{n})\sum_{i=0}^{n}(X_i-\bar{X})^2 \neq 0$

أي أنا الأخطاء تكون مستقلة عن X_i :[1]

$$\boldsymbol{Cov\,(X_i,\varepsilon_i) = 0, \forall_i = 1\ \ldots\ldots n}$$

2-**النموذج الانحداري الخطي المتعدد:** يوضح هذا النموذج العلاقة بين متغير تابع (y_i) ومجموعة من المتغيرات التفسيرية (xij)، هذا يعني أن أي تغير في المتغيرات التفسيرية يتبعها تغير في المتغير التابع.

وتشير خطية العلاقة بين المتغيرات التفسيرية و المتغير التابع إلى أن أثر المتغير التفسيري على المتغير التابع لا يختلف عن أثر متغير حر، فيفترض أن جميع الأفراد يتصرفون بنفس الطريقة، أو أن تفضيلات الأفراد متماثلة، نظرا لأن هذا الافتراض لا يمثل الحقيقة فإن استخدام الانحدار الخطي المتعدد ينطوي على وجود نوع من الخطأ في التقدير ولذا فإننا ندخل في علاقة الانحدار هذا ما يعرف بالحد العشوائي $\boldsymbol{\varepsilon_t}$ [2]

كتابة نموذج الانحدار الخطي المتعدد: تأخذ علاقة الانحدار الخطي المتعدد بالشكل التالي:

$$\boldsymbol{Y_i = \beta_1 \times X_1 + \beta_2 \times X_2 + \beta_3 \times X_3 + \ldots\ldots\ldots + \beta_n \times X_k + \varepsilon_i\ \ , i = 1\ldots n}$$

$$\boldsymbol{Y_i = \sum_{n=1}^{k} \beta_j \times X_j + \varepsilon_i}$$

(1) شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص،ص 20،21

(2) فروخي جمال، "نظرية الاقتصاد القياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص51.

رغم هذا لا يمكن للمتغيرات المستقلة (X) أن تفسير المتغير التابع (Y) بشكل تام، لأنه لا يمكننا في غالب الأحيان حصر جميع الظواهر المؤثرة على (Y) لذلك يدرج الخطأ (ε_i) الذي يتضمن كل المعلومات التي لا تقدمها المتغيرات المفسرة[1].

- **فرضيات النموذج:** هي نفسها التي يستند عليها النموذج البسيط، والتي يمكن إجمالها فيمايلي[2]:

أ/الفرضية الأولى: المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج لها أثر متوسط معدوم $E(\varepsilon) = 0$

ب/الفرصية الثانية:

$$V(\varepsilon_i) = \sigma^2 \quad , i = 1.....n \, , V(\varepsilon) = \sigma^2 In$$

$$Cow(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 \, , \forall \neq j$$

حيث أن $V(\varepsilon i) = \sigma^2 \quad , i = 1.....n$ هي فرضية تجانس التباين لمختلف الحدود العشوائية، وهذا كفيل بإبعاد الحالة التي يكون فيها الأخطاء تتبع تغيرات قيم المتغيرات المفسرة.

ج/الفرضية الثالثة: المصفوفة x غير عشوائية وثابتة، تعنى بأن قيم المتغيرات المستقلة يمكن مراقبتها، و بالإضافة إلى ذلك نفترض أن x ثابت لضمان بأن قيم المتغيرات المستقلة لا تتغير من حين لأخر.

د/الفرضية الرابعة: رتبة المصفوفة x هي k :عدد المشاهدات n هو أكبر عدد المتغيرات المفسرة k وهي الحالة التي تلغى الارتباط الخطي للمتغيرات المفسرة.

المطلب الرابع: السلاسل الزمنية والنموذج VAR:

1-تعريف السلاسل الزمنية:

1-1 تعريف السلسلة الزمنية: هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى أخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا.

2-1 استقرارية السلاسل الزمنية: قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نموها يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة و سلاسل زمنية غير مستقرة.

---

(1) الزهرة بن بريكة، "دراسة اقتصادية و قياسية لأهم محددات سعر الصرف-حالة الجزائر (1993-2006)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، 2006، ص 77.

(2) حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص، ص، 136- 139.

ونقول عن سلسلة زمنية ما مستقرة، إذا كانت توقعاتها، تباينها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي:

- تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن: $\mathbf{E}(\boldsymbol{Y_t}) = \boldsymbol{E}(\boldsymbol{Y_{t+k}}) = \boldsymbol{\mu}$
- ثبات التباين عبر الزمن:

$$\mathbf{Var}(\boldsymbol{Y_t}) = \boldsymbol{E}[\mathbf{Yt} - \mathbf{E}(\boldsymbol{Y}\mathbf{t})]^2 = \mathbf{var}(\boldsymbol{Y_{t+k}}) = \boldsymbol{E}[\boldsymbol{Y}\mathbf{t} + \mathbf{k} - \mathbf{E}(\mathbf{Yt} + \mathbf{k})]^2 = \boldsymbol{\gamma}(\mathbf{0}) = \boldsymbol{\sigma}^2 < \infty \ ، \forall \boldsymbol{t}$$

- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

كما قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية(مستقرة أو غير مستقرة) سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني، هنا نلجأ إلى استخدام مقاييس احصائية للتأكد من السلاسل و ذلك بالقيام بتقسيم السلسلة الزمنية إلى قسمين متساويين ثم حساب المتوسط الحسابي لكل قسم، فإذا كان المتوسطان الحسابيان متساويين أو قريبين من بعضهما، نقول أنه لا يوجد اتجاه في السلسلة الزمنية وبالتالي فهي مستقرة، و العكس صحيح، ويمكن أن نميز نوعين من النماذج الغير المستقرة [1] :

- **النموذج** Trend Stationary TS: هذه النماذج الغير مستقرة، و تبرز عدم استقرارية تحديدية **deterministic**، وتأخذ الشكل $\mathbf{Y_t = f}(\boldsymbol{t}) + \boldsymbol{\varepsilon_t}$ حيث $\mathbf{f}(\boldsymbol{t})$ دالة كثيرة حدود (خطية أو غير خطية).
- **النموذج** Differency Stationary DS: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic، و تأخذ الشكل $\mathbf{Y_t = Y_{t-1} + \beta} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$.

2-النموذج VAR:

2-1 الصياغة العامة للنموذج VAR:

يكتب النموذج **vector auto regressive** أو **varma** ل **k** متغير و **p** تباطؤ على الشكل المصفوفي التالي:

$$Y_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 Y_{t-1} + \emptyset_2 Y_{1-2} + \dots\dots\dots + \emptyset_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \ , \ t = 1,2 \dots \dots, T$$

حيث المتغيرات $\mathbf{Y_{1.t}} \dots\dots \mathbf{Y_{k\ ,t}}$ تعتبر كسلاسل مستقرة و الأخطاء $\boldsymbol{\varepsilon_{1t}}, \dots\dots \boldsymbol{\varepsilon_{kt}}$ ذات تشويش و مستقلة و ذات تباينات ثابتة $\boldsymbol{\sigma\ \varepsilon}_{1t}, \dots\dots\dots\dots \boldsymbol{\sigma}$.

[1] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص، 200.

2-2 التحليل الهيكلي:

2-2-1 **السببية:** يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية و فهمها للتميز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها.

- **اختبار السببية وفق granger**: اقترح سنة 1969 معيار لتحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت $\mathbf{Y_{2t}}$ و $\mathbf{Y_{1t}}$ سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين عبر الزمن **t**.
- **اختبار السببية وفق sims**: اقترح في 1980 اختبارا أخرا مختلفا نوعا ما، حيث يعتبر أنه إذا كانت القيم المستقلة ل $\mathbf{Y_{1t}}$ تسمح بشرح القيم الحالية ل $\mathbf{Y_{2t}}$، فإن $\mathbf{Y_{2t}}$ يسبب ل $\mathbf{Y_{1t}}$.

2-3 تحليل الصدمات و دوال الاستجابة: كما نعلم، نموذج **var** ينمذج العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة، إن تحليل الصدمات و دوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام، تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة، وحسب سيمس فإن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها و على باقي متغيرات النظام في كل الأوقات و في هذه الحالة نفرض أن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نظرا ما تكون محققة، لان في الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية.

2-3 تحليل التباين: يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب و تحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ رياضيا، نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا، لمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي.[1]

المبحث الثاني: الدراسة القياسية بإعتماد على برنامج (eviews)

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات النموذج و منهجية الدراسة.

1-التعريف بمتغيرات النموذج: لتحديد أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، فإنه لا بد من تقسيم المتغيرات قيد الدراسة إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية، وبالنظر لتعدد المؤشرات المتعددة و المختارة في الدراسة وتماشيا مع الهدف الرئيسي من الدراسة القياسية لإختبار أثر تقلبات أسعار النفط على هذه المؤشرات تم تقسيم هذه المتغيرات كما يلي:

- **المتغيرات التابعة:** النفقات الحكومية (G)

(1) شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 269، 283

➢ **المتغيرات المستقلة:** و تشمل أسعار النفط (PP)

2-**منهجية الدراسة:** يمثل النموذج القياسي في عرض مبسط وعام للعلاقة المعقدة التي عادة ما تكون بين مختلف الظواهر، وهو بذلك يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وعلاقة التأثير المتبادل بينهما، لأنه الأداة التي يستعملها الباحث من أجل محاولة فهم وتفسير الظواهر، ثم التمكن من تقديرها و الحصول على توقعات بتطورها في المستقبل، وبالتالي يساعد على اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية بصفة عامة.[1]

المطلب الثاني: عرض بيانات الدراسة

الجدول رقم (3-1) البينات قيد الدراسة (2000-2016)

الإنفاق الحكومي	أسعار البترول	السنوات
1178122	27,6	2000
1321028	23,12	2001
1550646	24,36	2002
1639265	28,1	2003
1888930	36,05	2004
2052037	50,64	2005
2453014	61,08	2006
3108669	69,08	2007
4191053	94,45	2008
4246334	61,06	2009
4466940	77,45	2010
5731407	107,46	2011
7169890	109,45	2012
6024100	105,87	2013
7656200	96,29	2014
7724800	49,49	2015
7429400	28,6	2016

(1) حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص 22

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الفترة المدروسة (2000-2016) و من الشكل التالي عدم ثبات نسبة النفقات، فنستنتج أن هناك تغير في السياسات المتبعة من طرف الدولة اتبعت الجزائر في هذه المرحلة سياسة إنفاقيه توسعية قصد الخروج من التبعيات السلبية لإصلاحات الاقتصادية، وذلك نتيجة للتحسن في الوضعية المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط، ولكنها لم تشهد استقرار دائم بل كانت هناك تذبذبات مفاجئة بسبب المتدهورات المستمرة في أسواق البترول و مع ذلك ارتفع حجم النفقات العامة كما هو ظاهر، حيث ركزت الجزائر في هذه الفترة على استثمار عائدات البترول المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات، حيث خصصت الموارد لإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة و الري و السكن و التعليم و الكهرباء الريفية، لاستجابة أكثر لمتطلبات الشعب المتعددة.

كما نلاحظ أيضا التطورات على أسعار البترول و نميز ثلاث فترات:

- **تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2005**: تعتبر هذه المرحلة بداية لتطور أسعار النفط خلال الألفية الجديدة، حيث شهدت هذه الفترة أزمات عديدة أثرت على السوق النفطية، منها أحداث 11 سبتمبر 2001، و العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003، حيث ارتفعت أسعار النفط من 23 دولار للبرميل سنة 2001، إلى 50 دولار بزيادة قياسية قدرت ب 100%
- **تطور أسعار النفط خلال 2006-2010**: أستمر ارتفاع النفط خلال هذه الفترة ليصل حدود 95 دولار للبرميل سنة 2008، ليكون بذلك أعلى مستوى قياسي شهدته السوق النفطية منذ أزمة 1973، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر نتيجة للأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة، والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، حيث انخفضت أسعار النفط إلى 61 دولار للبرميل سنة 2009، مسجلة بذلك انخفاض قدره حوالي 30%
- **تطور أسعار النفط خلال 2011-2016**: شهدت هذه المرحلة حدثين عالميين أثر عل توازن السوق النفطية، حيث تمثل الحدث الأول في أزمة الربيع العربي سنة 2011، حيث تجاوزت أسعار النفط حدود 100 دولار للبرميل، وذلك إلى غاية 2013 أما الحدث الثاني فتمثل في انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى 50 دولار للبرميل سنة 2015.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

-الانفاق الحكومي:

الشكل رقم (1): المدرج التكراري للإنفاق الحكومي

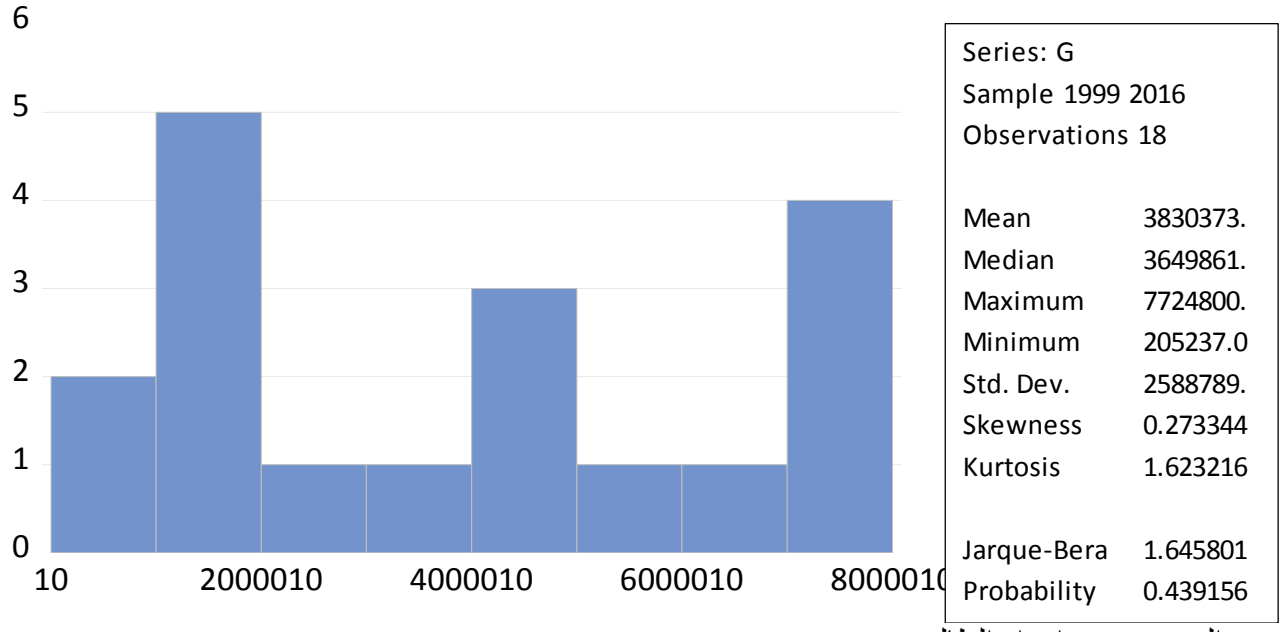

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال المدرج التكراري أن الإنفاق وصل إلى متوسط قيمة 3830373 مليار دج، ووسيط القيمة إلى 3649861 مليار دج، وأعلى قيمة للإنفاق وصلت إلى 7724800 مليار دج، أما أصغر قيمة 205237 مليار دج بمعامل إلتواء قدره 0.273344، ومعامل التفرط 1.623216.

-أسعار البترول

الشكل رقم (2): المدرج التكراري لأسعار البترول

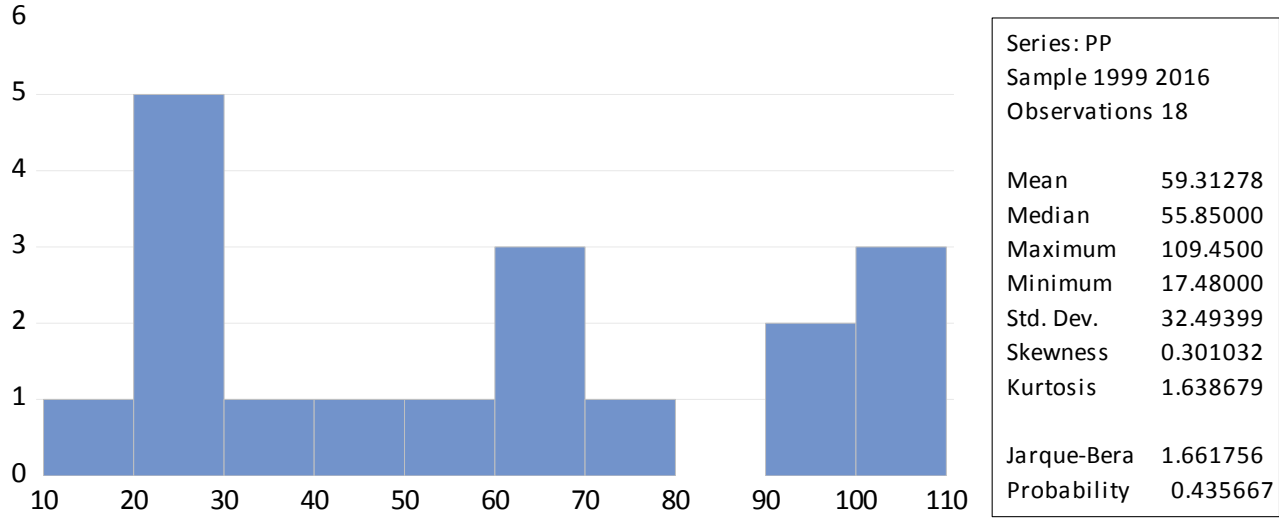

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال المدرج التكراري لأسعر البترول أن متوسط القيمة 59 دولار للبرميل، وقيمة وقيمة وسيطية قدرت ب 55 دولار للبرميل، كما كانت أعلى قيمة 109 دولار للبرميل تقابلها أصغر قيمة 17 دولار بمعامل إلتواء 0.30، ومعمل تفرطح 1.63.

-الرسم البياني للسلستين الزمنيتين:

يظهر من خلال النظرة العامة للسلاسل الزمنية في المستويات أنها غير مستقرة لاحتوائها على اتجاه عام جليا من خلال المنحنيات الممثلة لهذين السلسلتين: كما نلاحظ إرتفاع ملحوظ في سلسلة الإنفاق من سنة 1999 إلى سنة 2005 التي إنخفضت فيه سلسلة النفقات، ثم رجع الإنفاق في الزيادة من سنة 2006 إلى سنة 2012، ثم إنخفاض أخر على مستوى النفقات سنة 2013 و إرتفاع أخر لم يدم طويلا سنة 2014 ، وأستمر بعد ذلك في الإنخفاض حتى 2016.

أما فيما يتعلق بسلسلة الزمنية لأسعر النفط فإننا نلاحظ أن إرتفاع الأسعار منذ سنة 2000 حتى سنة 2008 مع وجود تذبذبات طفيفة على مستوى الأسعار، ثم إنهيار مفاجئ إبتداء من سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية، ورجع و أرتفع من سنة 2010 حتى 2013 ثم إنهيار الأسعار مرة أخرى من سنة 2014 إلى سنة الأخيرة من الدراسة 2016 بسبب الأزمة الأخيرة.

الشكل رقم (3): المنحنى البياني للسلسلة الزمنية للإنفاق الحكومي

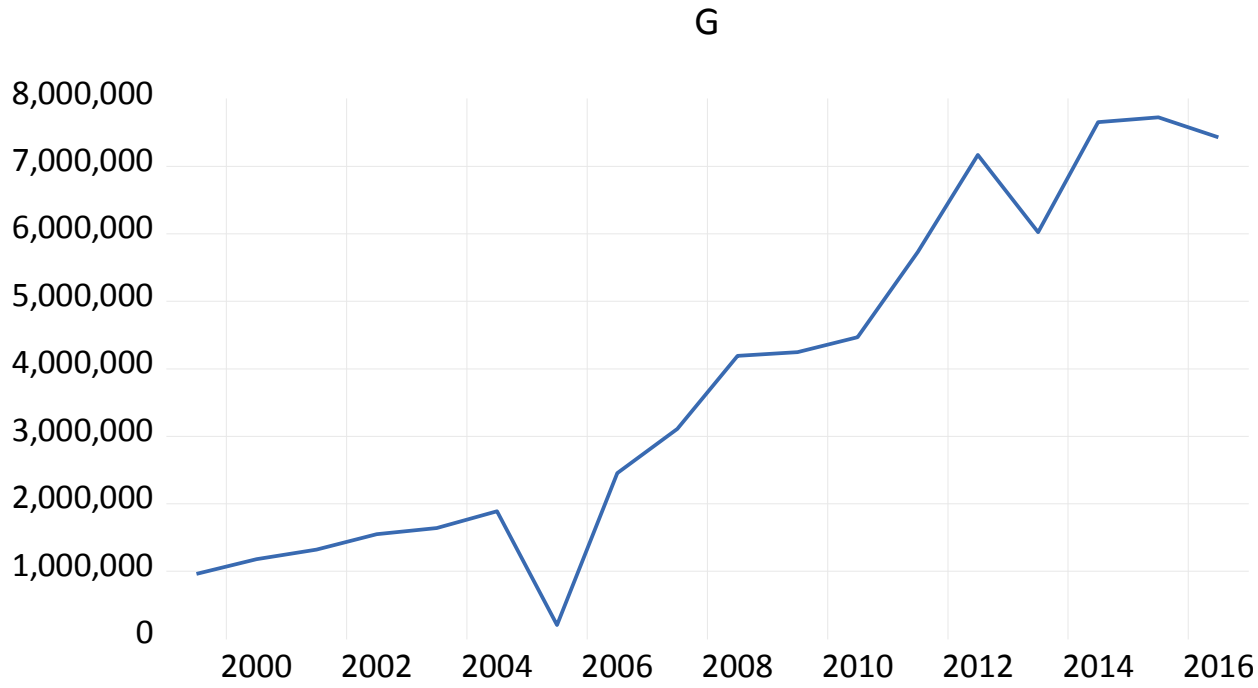

المصدر: من إعداد الطالب بإعتماد على برنامج eviews

الشكل رقم (4): المنحنى البياني للسلسلة الزمنية لأسعار النفط

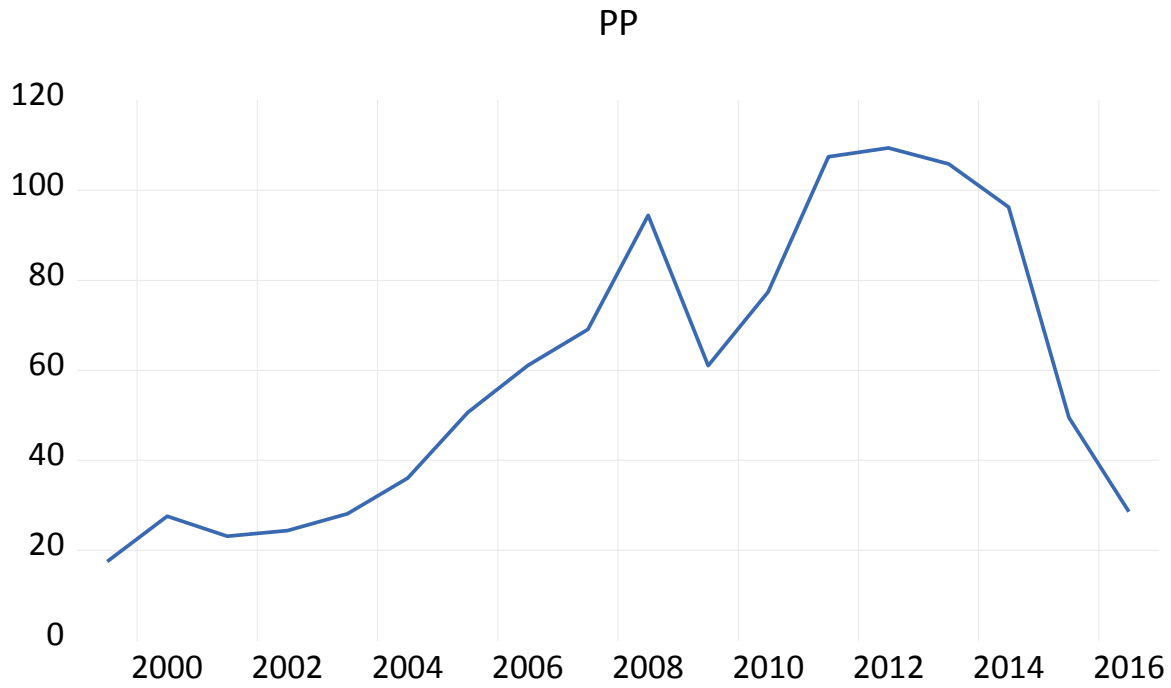

المصدر: من إعداد الطالب بإعتماد على برنامج eviews.

أ-اختبار الاستقرارية لسلسلة أسعار البترول:

لاختبار استقراريه سلسلة أسعار البترول نقوم بتطبيق اختبار جذر الوحدة المتمثل في اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) للجدور الوحدوية (UNIT ROOTS) باستعمال برنامج "EVEIWS "، وذلك باعتماد على الاحصاءات لفترة الدراسة من سنة 2000 إلى 2015 للمتغيرين محل الدراسة و عليه نأخذ الفرضية التالية:

H_0 : السلسلة لها جذر وحدوي أي أنّها غير مستقرة.

H_1 : السلسلة ليس لها جذر وحدوي أي أنّها مستقرة

الجدول رقم (3-2) اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لأسعار النفط.

المتغيرة	مستوى المعنوية		درجة التأخر
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	
سعر النفط	$\tau_c = -0.515971$	$\tau_{tab} = -1.962813$	0

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (1).

من خلال الجدول (3-2) والاعتماد على النتائج الموضحة في الملحق رقم (1) نلاحظ قيمة الاحصاءة المحسوبة لاختبار ADF هي $\tau_c = -0.515971$ وهي اكبر من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -1.962813$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 حول عدم استقرارية هذه السلسلة.

من أجل جعل هذه السلسلة مستقرة نقوم باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى لهذه السلسلة ثمّ نقوم بإجراء اختبار ADF مرة أخرى فنحصل على النتائج التالية :

الجدول رقم (3-3) اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لأسعار النفط

المتغيرة	مستوى المعنوية		درجة التأخر
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	
سعر النفط	$\tau_c = -3.079544$	$\tau_{tab} = -1.964418$	0

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (2).

من خلال الجدول (3-3) والاعتماد على النتائج الموضحة في الملحق رقم (2) نلاحظ قيمة الاحصاءة المحسوبة لاختبار ADF هي $\tau_c = -3.079544$ وهي اقل من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -1.964418$.

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه برفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 حول استقرار هذه السلسلة ونقول أنّ السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى ونكتب $I(1)$.

ب- اختبار الاستقرارية لسلسلة الانفاق الحكومي :

نقوم بنفس العمل من اجل اختبار استقرارية سلسلة الانفاق الحكومي.

الجدول رقم (3-4) اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للنفقات.

المتغيرة	مستوى المعنوية		درجة التأخر
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	
النفقات	$\tau_c = -2.820997$	$\tau_{tab} = -3.710482$	0

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (3)

من خلال الجدول (3-4) والاعتماد على النتائج الموضحة في الملحق رقم (3) نلاحظ قيمة الاحصاءة المحسوبة لاختبار ADF هي $\tau_c = -2.820997$ وهي اكبر من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -3.710482$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 حول عدم استقرارية هذه السلسلة، فاتبعنا نفس الخطوات السابقة من أجل ارجاعها مستقرة، فقمنا بالمفاضلة من الدرجة الأولى:

الجدول رقم (3-5) اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للنفقات.

المتغيرة	مستوى المعنوية		درجة التأخر
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	
النفقات	$\tau_c = -5.614003$	$\tau_{tab} = -3.065585$	0

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (4).

من خلال الجدول (3-5) والاعتماد على النتائج الموضحة في الملحق رقم (4) نلاحظ قيمة الاحصاءة المحسوبة لاختبار ADF هي $\tau_c = -5.614003$ وهي اقل من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -3.065585$.

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه برفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 حول استقرار هذه السلسلة ونقول أنّ السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى ونكتب $I(1)$.

ج–تقدير النموذج: لتقدير النموذج يجب علينا الاعتماد على اختبار معنوية النموذج (اختبار ستودنت):

الجدول رقم (3–6) نتائج اختبار ستودنت لنموذج رصيد النفقات.

	أسعار النفط PP	النفقات G
إحصائية ستودنت	3.173753	0.851990
الاحتمال	0.0059	0.4068

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (5)

قد أثبتنا أنّ كل من السلسلتين غير مستقرتين بالتالي فإنّ نتيجة هذا الانحدار زائفة (Régression fallacieuse) بالتالي فإنّ المعادلة المقدرة لا تتمتع بمعنوية ومصداقية احصائية لاحتواء كلا السلسلتين على الاتجاه العام.

- **المعادلة المقدرة** : من خلال تقدير نتائج النموذج القياسي لأثر أسعار النفط على الانفاق الحكومي، تحصلنا على المعادلة التالية:

$$G = C(1) + C(2)*PP$$

$$G = 893251.250173 + 49519.210304*PP$$

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (6)

الرسم البياني للأخطاء :

بعد تقدير المعادلة نريد اختبار الاستقرار للأخطاء المتعلقة بالنموذج الانحداري المقدر فقمنا برسم المنحنى البياني لهذه الأخطاء الموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (5) المنحنى البياني سلسلة الأخطاء.

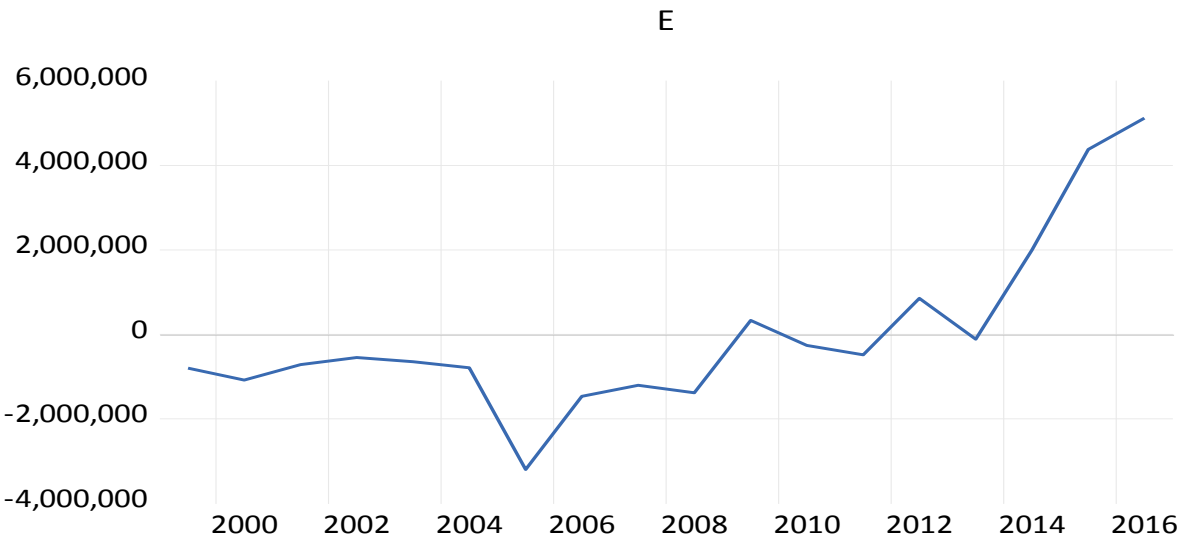

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنّ سلسلة الأخطاء تحتوي على اتجاه عام لأنها لا تتذبذب حول متوسط حسابي ثابت بالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

اختبار الاستقرارية للأخطاء :

باستعمال اختبار الجذر الوحدوي نريد معرفة وتأكيد عدم استقرار سلسلة الاخطاء فتحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7) اختبار سلسلة استقرار الأخطاء

المتغيرة	مستوى المعنوية		درجة التأخر
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	
الأخطاء	$\tau_c = -0.018202$	$\tau_{tab} = -1.962813$	0

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (7)

من خلال الجدول (3-7) والاعتماد على النتائج الموضحة في الملحق رقم (7) نلاحظ قيمة الاحصاءة المحسوبة لاختبار ADF هي $\tau_c = -0.018202$ وهي اكبر من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -1.962813$.

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 حول عدم استقرار سلسلة الأخطاء.

-دالة الارتباط والارتباط الجزئي لأسعار البترول :

الشكل رقم (6): دالة الارتباط والارتباط الجزئي P.P

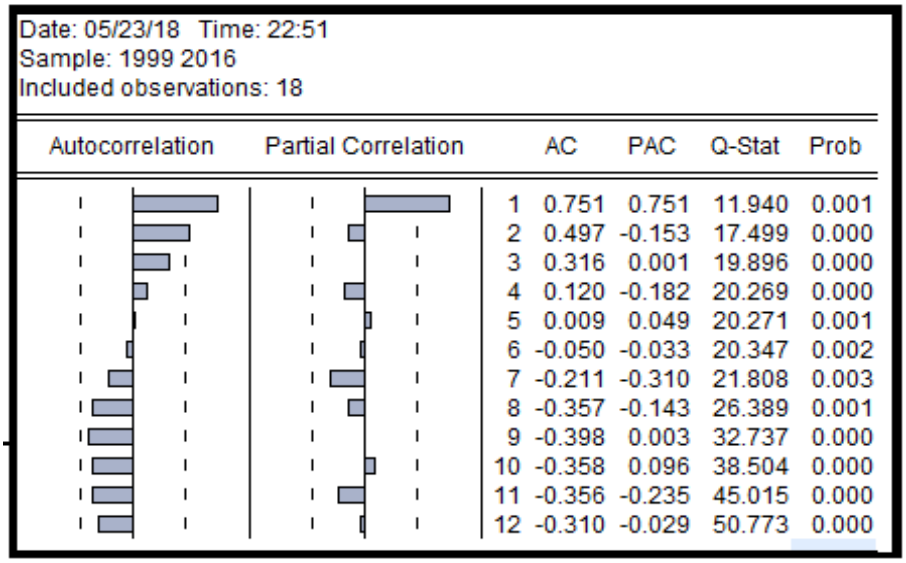
Date: 05/23/18 Time: 22:51
Sample: 1999 2016
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.751	0.751	11.940	0.001
		2	0.497	-0.153	17.499	0.000
		3	0.316	0.001	19.896	0.000
		4	0.120	-0.182	20.269	0.000
		5	0.009	0.049	20.271	0.001
		6	-0.050	-0.033	20.347	0.002
		7	-0.211	-0.310	21.808	0.003
		8	-0.357	-0.143	26.389	0.001
		9	-0.398	0.003	32.737	0.000
		10	-0.358	0.096	38.504	0.000
		11	-0.356	-0.235	45.015	0.000
		12	-0.310	-0.029	50.773	0.000

المصدر من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (1)

نلاحظ من خلال منحنى دالة الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئية المبين في الشكل أعلاه أن دالة الارتباط الذاتي غير منعدمة ومستمرة في التناقص، بينما دالة الارتباط الذاتي الجزئية هي ذات دلالة احصائية (تختلف جوهريا عن الصفر) فقط من أجل فترة الابطاء الأولى وعليه النموذج المناسب لنمذجة سلسلة أسعار البترول هو على شكل نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى أي $AR(1)$ وذلك بعد اعتماد معيار Akaike .

-دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية للإنفاق الحكومي :

الشكل رقم (7): دالة الارتباط والارتباط الجزئي G

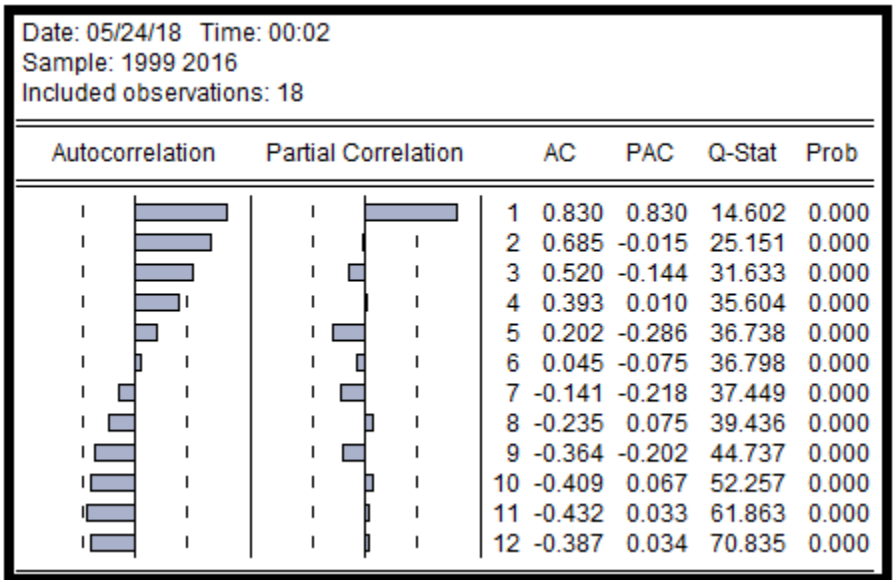
Date: 05/24/18 Time: 00:02
Sample: 1999 2016
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.830	0.830	14.602	0.000
		2	0.685	-0.015	25.151	0.000
		3	0.520	-0.144	31.633	0.000
		4	0.393	0.010	35.604	0.000
		5	0.202	-0.286	36.738	0.000
		6	0.045	-0.075	36.798	0.000
		7	-0.141	-0.218	37.449	0.000
		8	-0.235	0.075	39.436	0.000
		9	-0.364	-0.202	44.737	0.000
		10	-0.409	0.067	52.257	0.000
		11	-0.432	0.033	61.863	0.000
		12	-0.387	0.034	70.835	0.000

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (3)

نلاحظ كذلك من خلال منحنى دالة الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئية المبين في الشكل أعلاه أن دالة الارتباط الذاتي غير منعدمة ومستمرة في التناقص، بينما دالة الارتباط الذاتي الجزئية هي ذات دلالة احصائية (تختلف جوهريا عن الصفر) فقط من أجل فترة الابطاء الأولى وعليه النموذج المناسب لنمذجة سلسلة الإنفاق الحكومي هو على شكل نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى أي $AR(1)$ وذلك بعد اعتماد معيار Akaike

النموذج VAR :

يصف نموذج VAR نظام معادلات، يكون فيه كل متغير دالة في إبطائه وإبطاء المتغيرات الأخرى، ففي دراستنا القياسية هذه، يتضمن النظام متغيرين Y و X حيث أنّ المتغير Y في المعادلة الأولى دالة إبطائه Y وفي إبطاء المتغير الأخر في النظام Y وفي المعادلة الثانية المتغير Y دالة في إبطائه Y وفي المتغير الأخر في النظام Y وتسمى هاتان المعادلتان بما يعرف متجه الانحدار الذاتي VAR (Vecteur Autorégressif)

وتعطى بالعلاقة التالية :

$$Y_t = b_{10} + b_{11}Y_{t-1} + b_{12}X_{t-1} + \eta_{t_X}$$
$$X_t = b_{20} + b_{21}Y_{t-1} + b_{22}X_{t-1} + \eta_{t_Y}$$

. إذا كان Y و X متغيران مستقران أي $I(0)$ فإننا نقدر نظام المعادلتين أعلاه باستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية MCO لكل معادلة على حده.

. من خلال اختبارات الجذر الوحدوي للسلسلتين حل الدراسة والمتعلقتين بسلسلة أسعار البترول وسلسلة الانفاق الحكومي وجدناهما غير مستقرتين وغير متكاملتين ثمّ قمنا باستعمال الفروقات من الدرجة الأولى، فتحصلنا على سلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من المرتبة الأولى أي كل منهما من الشكل $I(1)$ ، وفي هذه الحالة يصبح النموذج VAR كما يلي :

$$\Delta Y_t = b_{11}\Delta Y_{t-1} + b_{12}\Delta X_{t-1} + \eta_{t_{\Delta Y}}$$
$$\Delta X_t = b_{21}\Delta Y_{t-1} + b_{22}\Delta X_{t-1} + \eta_{t_{\Delta X}}$$

بعدما قمنا بحساب قيم السلسلتين الجديدتين للفروقات أي (ΔY_t) , (ΔX_t) لأسعار البترول والإنفاق الحكومي، قمنا بحساب البواقي أي الأخطاء للنموذج الانحداري الممثل للعلاقة بين السلسلتين الجديدتين، عند اختبار الجذر الوحدوي لهذه الأخطاء وجدناها غير مستقرة بالتالي تؤدي النتيجة إلى عدم وجود تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، وهو ما يبرر اعتمادنا في هذه الدراسة القياسية على اختيار نموذج متجه الانحدار الذاتي بدلا من اعتماد نموذج متجه تصحيح الخطأ VEC.

مراحل اعتماد النماذج VAR :

تتلخص دراسة وتحليل النماذج VAR في الخطوات التالية :

أ . تحديد درجة استقرارية السلسلتين الزمنيتين.

ب . تحديد درجة تأخير النموذج.

ج . تقدير النموذج.

د . دوال الاستجابة وتحليل التباين.

هـ . دراسة السببية.

أ– تحديد درجة استقرارية السلسلتين :

من خلال ما سبق وجدنا أن كلا السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى أي أنّ $I(1)$: PP وكذلك $I(1)$: G

ب-تحديد درجة تأخير النموذج:

قبل المرور إلى مرحلة التقدير لابد من تحديد درجة التأخر الأمثل للنموذج التي تعتمد على تقليل المعلومات الاتية لكل من AIC و SC حيث يعطي كل منهما كما يأتي:

$$Aic\,(p) = in[\det(|\sum e|)] + \frac{2K^2.P}{n}$$

$$SC\ (p) = in[\det(|\sum e|)] + \frac{K^2\ P\ \ln(n)}{n}$$

حيث: k عدد متغيرات النموذج.

n: عدد المشاهدات.

P: درجة التأخر.

$\sum e$: *مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة للبواقي.*

ونختار التأخر p الذي يوافق ادنى قيمة للمعيارين Aic و SC والجدول التالي يبرز النتائج التي تم التوصل اليها:

الجدول رقم (3-8) درجة التأخر.

Aic	*SC*	*P*
41.80481	***41.89610***	***1***
39.59696	***39.87084***	***2***
39.90099	***40.35746***	***3***
40.03984	***40.67889***	***4***
39.92914	***40.15078***	***5***

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (8).

(ونظرا إلى صغر حجم العينة، فإنه يجب أن لا يتجاوز عدد الأخطاء 5)، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اصغر قيمة لمعياري Aicو SC هي في حالة: $P2$

ج–تقدير النموذج:

بانظر إلى الملحق رقم (09) و الملحق رقم (11) نستخلص مايلي:

$$DG = C(1,1)*DG(-1) + C(1,2)*DPP(-1) + C(1,3)$$

$$DPP = C(2,1)*DG(-1) + C(2,2)*DPP(-1) + C(2,3)$$

$$DG = -0.466472618114*DG(-1) + 19165.8686868*DPP(-1) + 549536.743963$$

$$DPP = -6.17954061048e-06*DG(-1) + 0.253238637623*DPP(-1) + 2.16792459651$$

- نريد الان التحقق من استقرارية النموذج :

الجدول رقم (3–9) استقرارية النموذج.

الجدور	المعلم
-0.211783	*0.211783*
-0.001451	*0.001451*

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (10) والشكل رقم (08)

من شروط الإستقرار:

من خلال الشكل (8) و (9) يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الإستقرار، إذ أنا المعاملات الحسوبة في الجدول رقم (3–9) أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل الدائرة، ما يعني أن النموذج لا يعاني مشكلة في إرتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل رقم(8): شروط استقرار النموذج Var

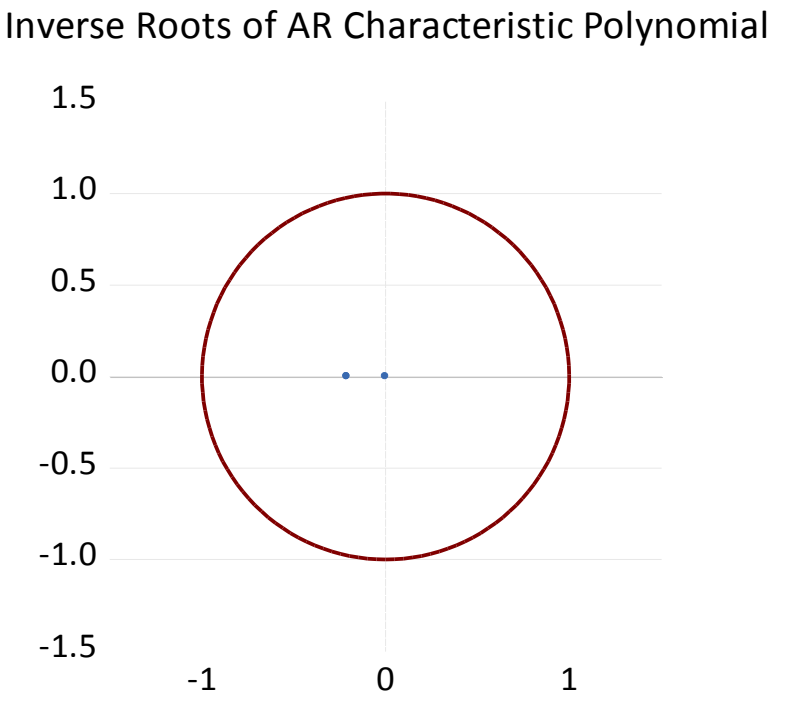

المصدر من اعداد الطالب .

من خلال الجذور المحسوبة في الجدول أعلاه ومن خلال الرسم نلاحظ انّ الجذور تقع داخل دائرة الوحدة إذن النموذج مستقر.

د- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة :

الشكل رقم(9): منحنى الصدمات ودوال الاستجابة.

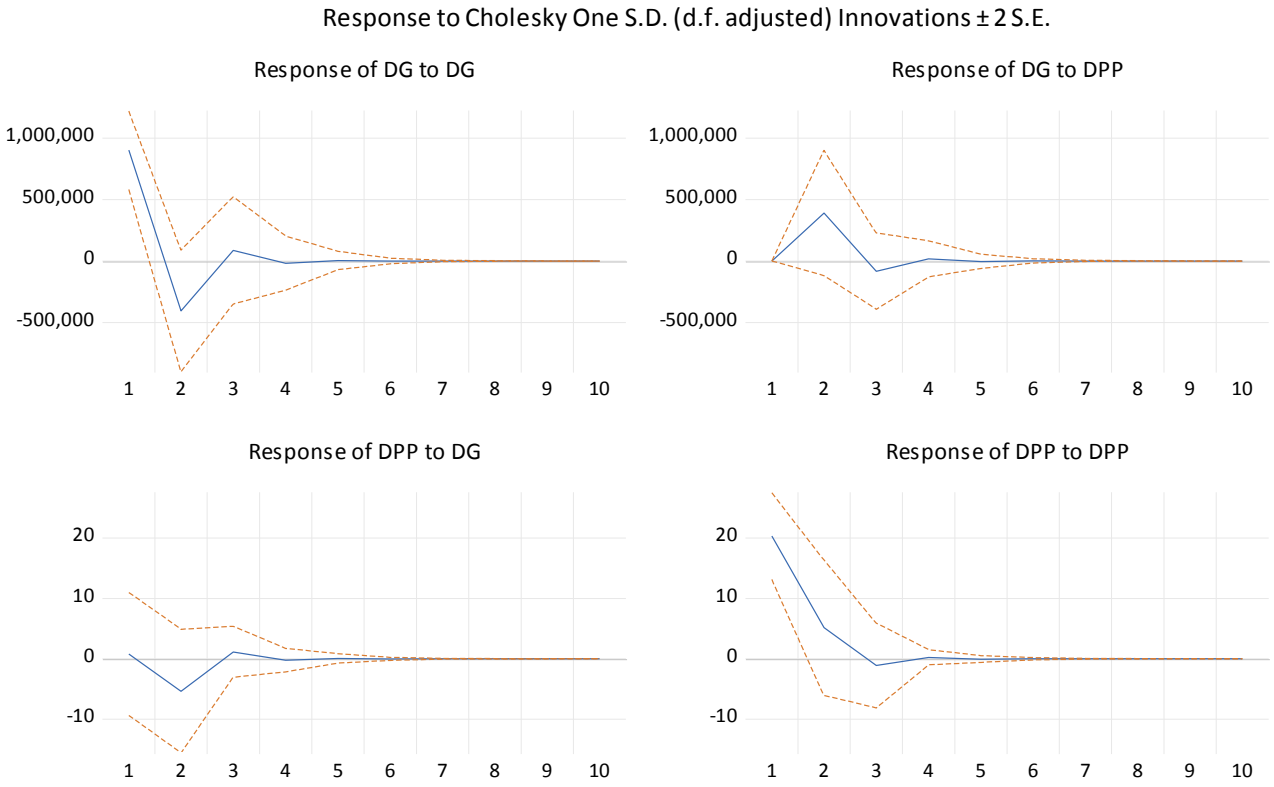

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (12)

حسب تقديرات دوال الإستجابة الممتدة على مدى 10سنوات من خلال الشكل رقم (09)، حيث يلاحظ أن إستجابة النفقات لصدمة سالبة في سعر البترول في السنة الأولى، لتبدأ في الإرتفاع في السنة الثانية، ثم لتصبح موجبة إبتداء من السنة الثالثة، حيث يكون هذا التأثير الإيجابي فقط على المدى القصير، كما يلاحظ أن صدمة موجبة في سعر النفط لها تأثير موجب على الإنفاق الحكومي، والتي تمثل فيها إيرادات النفط حصة الأسد، ويتضح هذا جليا من خلال برامج الإنفاق العام لدعم النمو الإقتصادي والتي خصصت لها مبالغ مالية هامة، والتي تزامنت مع إرتفاع أسعار البترول.

وبما أن قطاع المحروقات في الجزائر يحتل مكانة هامة في إقتصاد البلد ويعتبر محرك الإقتصاد، فصادرات النفط تحتل 97% من إجمالي صادرات البلد، وبعائداته تمثل أهم مورد لتمويل الإقتصاد وبالتالي أي تقلب في أسعار البترول يأثر على النفقات.

– تحليل التباين :

الشكل رقم(10): منحنى التباين.

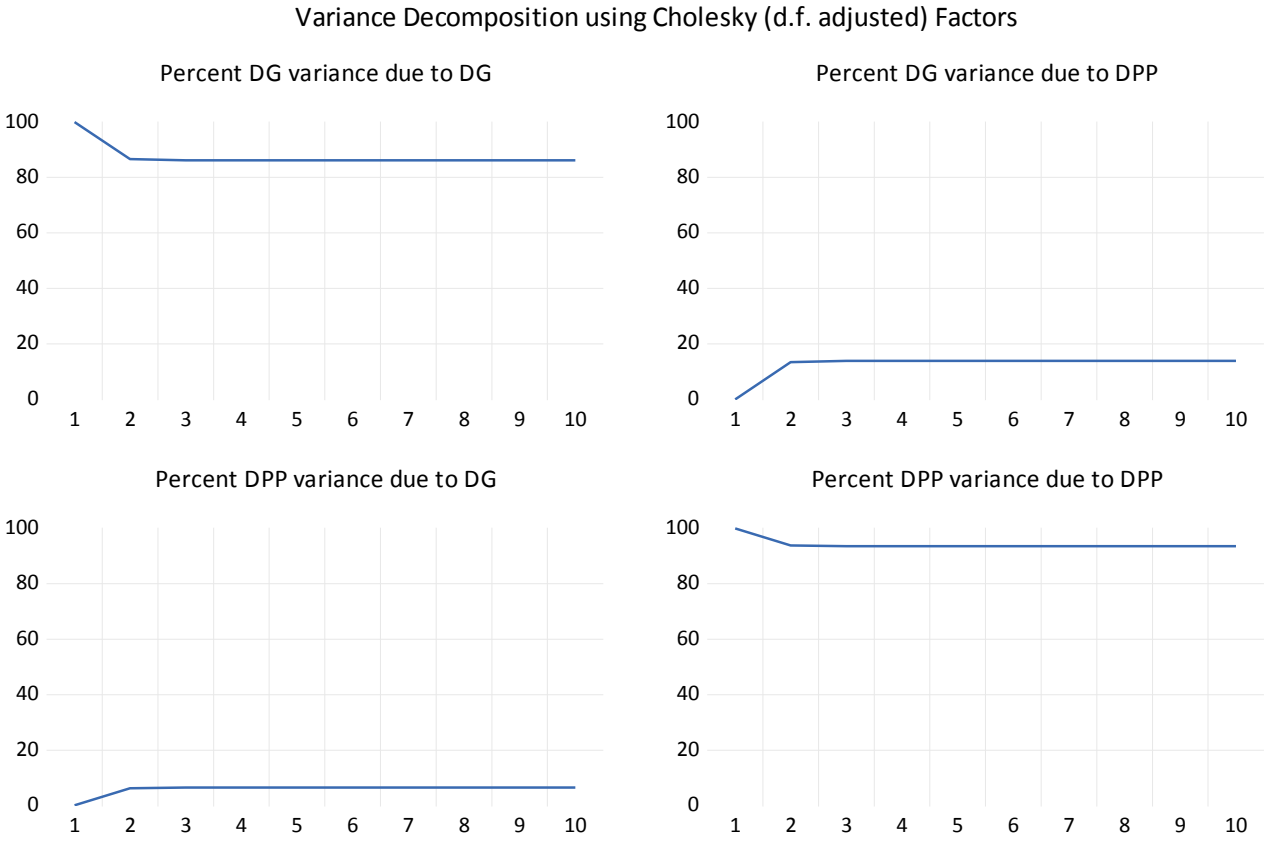

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (13).

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة نصيب أو مدى إسهام كل تجديد لكل متغير في تباين خطأ التنبؤ، من خلال الملحق رقم 13 و الشكل رقم 10 نلاحظ أن أسعار البترول قد تسبب في 99.28% من تباين الخطأ لتنبئه، بينما نلاحظ أنه قد تسبب في: 0.71% لتباين خطأ الإنفاق، فنستنتج أن أي تغير في أسعار النفط يكون له أثر في حجم النفقات، كما أن حجم النفقات يسبب في 0.99% من أسعار النفط خلال الفترة الأولى، كما يسبب في 99% من تباين الخطأ لتنبئه.

هـ- دراسة السببية:

الجدول رقم (3-10): نتائج اختبار السببية بين سعر النفط و النفقات العامة.

	F-Statistic	Prob
DPP لا يسبب DG	6.17524	0.0262
DGلا يسبب DPP	1.61766	0.2241

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (14)

باستخدام مستوى معنوية 5% فإننا نقبل الفرضية والتي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرة PP وG وذلك لأن الاحتمال المقابل للفرضية أقل من 0.05.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (3-10)، وباعتماد على مستوى معنوية يساوي 0.05 (15%)،يمكن القول بأنه هناك علاقة سببية بين متغيرة سعر النفط ومتغيرة النفقات حيث أن الاحتمال الموافق لاختبار فيشر والذي يساوي 0.0262 أقل من 0.15 ومنه تغيرات أسعر النفط تسبق تغيرات النفقات، أي أن أسعار النفط تساهم في تغيرات النفقات.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل تعريف النماذج الإحصائية وأنواع النماذج ومراحلها، والقيام بدراسة قياسية.

ونظرا لأهمية النماذج الإحصائية القياسية في توضيح العلاقة بين متغيرين أو أكثر، قمنا ببناء نموذج إنحدار ذاتي يكون فيه سعر النفط متغير مستقل، ومتغير تابع وهو الإنفاق الحكومي، حيث قمنا بإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين، ووصلنا إلى الإستقرارية عند المستوى الفرق الثاني، وبالتالي تحقق الشروط الضرورية لإجراء إختبار النماذج ، حيث توصلنا إلى أن جميع النماذج المقدرة مقبولة من جميع النواحي الإقتصادية والإحصائية، وبالتالي فالعلاقة المتوصل إليها بين سعر النفط والإنفاق الحكومي هي علاقة طردية، وكما أظهرت نتائج إختبار السببية.

لقد أظهرت الأزمات النفطية ضعف إقتصاديات الدول النفطية عامة، والإقتصاد الجزائري خاصة، وقابليته الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية، وزد على ذلك إعتماد مداخيله من صادراته على النفط، أي مايجعل الإنفاق رهينة لهذه السلعة التي تحدد أسعارها في السوق الدولية المعرضة لتقلبات حادة نتيجة تأثرها بعوامل عدة، تصب معظمها في مصلحة الدول الصناعية، وفي هذا السياق إنصب بحثنا الذي قمنا فيه بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، والذي عرضناه في ثلاثة فصول:

- ❖ تطرقنا في الفصل الأول إلى مدخل نظري حول النفط من خلال الماهية والتعريف بأسواقه والنشطاء فيها، وكذلك طرق و المحددات التي تحكم في تسعيره.
- ❖ وتناولنا في الفصل الثاني الإقتصاد الجزائري والمراحل التي مر بها، والواقع والإصلاحات التي مر بها الإقتصاد الجزائري.
- ❖ والفصل الثالث خصصناه لدراسة الإنفاق الحكومي وتقلبات أسعار النفط، وقد قمنا بتحليل تطورات النفقات و أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)، ثم تطرقنا إلى توضيح وإبراز تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات في الجزائر بإعتماد على القياس الإقتصادي.

نتائج إختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** والتي مفادها أن الطلب والعرض من المحددات الأساسية والمؤثرة في أسعار النفط، وهذا بإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية وإنخفاض طاقات الإنتاج الإحتياطية وعامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط، كلها تعتبر من أهم العوامل التي لعبت دورا رئيسيا في تحديد أسعار النفط العالمية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.
- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على وجود علاقة طردية بين الإنفاق وأسعار النفط، قد تأكدت صحتها، من خلال القيام بالتحليل الإقتصادي والقياسي لأثر تقلبات أسعار النفط على والإنفاق الحكومي، فكلما إرتفعت أسعار النفط كان هناك زيادة في النفقات وإنتعاش في المشاريع والعكس صحيح.
- **الفرضية الثالثة:** هذه الفرضية تناولت في محتواها أنه يمكن إستخدام نماذج الإنحدار لدراسة أثر أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، حيث بينت نتائج الدراسة القياسية على وجود علاقة سببية بين أسعار النفط والإنفاق، وهذا ما يتوافق مع الفرضية.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- النفط سلعة إستراتيجية تحتل مكانة عالية في الإقتصاد العالمي، ويتميز بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على جميع الأصعدة.
- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا لأوضاع سائدة في السوق.
- ظهور منظمة الأوبك جعل أسعار النفط تتسم بنوع من المرونة بالنظر إلى المنافسة التي تفرضها شركات الدول المنتجة، وهذا لإسترجاعها لثرواتها من خلال التأميمات.
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل إنعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الإقتصاد الوطني.
- وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي، وهذا مايدل على أنه عند إرتفاع الأسعار يكون له تأثير إيجابي على النفقات.

الإقتراحات:

- توظيف الفوائض المالية التي تنجم عن إرتفاع أسعار النفط وإستغلالها في مشاريع إنتاجية بدلا من صرفها في مشاريع إستهلاكية.
- تبني سياسة تنموية تقلص الإعتماد على القطاع النفطي وتعمل على تنويع مصادر الدخل، من خلال دعم القطاع الزراعي والصناعي.
- العمل على تنويع الصادرات وإزالة القيود خاصة المتعلقة بتمويل عمليات التجارة الخارجية.
- تشجيع الإنتاج والإستثمار المحلي خاصة في المواد الأساسية لتقليل من فاتورة الواردات.
- تشجيع الإعتماد على الطاقات المتجددة في الإستهلاك المحلي.
- تدعيم القطاع السياحي، خاصة وأن الجزائر تمتلك المقومات السياحية ما يجعلها تحتل المراتب الأولى.

1. الكتب

➢ **بالغة العربية:**

1– عبد المطلب عبد الحميد "إقتصاديات البترول"، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

2– هاني عمارة ، الطاقة وعصر القوة ، ط1، دار غيداء للنشر و التوزيع، الأردن.

3– سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة ، ط1، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن.

4– حسين عبد الله "البترول العربي"، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2003.

5– محمد أحمد الدويري "محاضرات في الإقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983.

6–سعيد خليفة الحموي "أساسيات إنتاج الطاقة"، ط1، الأكاديميون للنشر، الأردن، دون سنة النشر.

7– صديق محمد عفيفي "تسويق البترول" مكتبة عين الشمس، القاهرة ، 2003.

8– محمد محروس إسماعيل "إقتصاديات البترول و الطاقة"، دار الجامعات المصرية، مصر.

9– مهدي احمد رشيد، جغرافيا النفط ، ط1، الجنادرية للنشر و التوزيع، الأردن.

10– سارة حسين منيمة "جغرافية الموارد و الإنتاج"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، لبنان، 1992.

11– سالم عبد الحسن رس اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس ، 1999.

12– عبد الخالق ملاك الراوي "محاسبة النفط و الغاز" دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن، ط1، 2011

13– محمد محروس إسماعيل "إقتصاديات البترول و الطاقة"، دار الجامعات المصرية ، مصر.

14– محمد أحمد الدوري "السوق البترولية بين النظرية و الواقع"، مجلة الإدارة و الإقتصاد، بغداد، 1996.

15– يسرى محمد أبو العلا، "نظرية البترول بين التشريع و التطبيق"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2008.

16– بيهام ريمة وإقتصاد دولي، جامعة بسكرة ، 2014-2015.

17– الغالي العربي، فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009.

18–بن داهة عدة، الغستيطان و الصراع حول ملكية الأارض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، المؤلفات للنشر و التوزعي، 2013.

19– إبراهيم لونيسي: بحوث في التاريخ الإجتماعي و الثقافي للجزائر إبان الإحتلال الفرنسي ، دار هومة ، الجزائر ، 2013.

20– السعيد دراجي ، الإقتصاد الجزائري ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم إقتصادية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، 2015.

21– مدني بن شهرة، سياسات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية ، دار هومة، الجزائر، 2008.

22– مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2008.

23– ناصر دادي عدون ومنتاوي محمد: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

24 –شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

25–فروخي جمال، "نظرية الاقتصاد القياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

26–حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007

➢ **بالغة الأجنبية:**

–24 bennissad mohamed el-Hocine, économie de développement de l’algerie,OPU,1979.

- **الشهادات والأطروحات:**

1–نبيلة بن جامع ، أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر / مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التسيير ، جامعة قالمة ، 2015-2016.

2–مطالس عبد القادر "أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2011-2012، جامعة الجزائر.

3– آمنة مخلفي"أثر تطور استغلال النفط على الصادرات"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، **2011-2012 .**

4– علاوة نواوي خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية ، دراسة تحليلية في الأسباب و الأساليب و الأثار ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة المستنصرية، الأردن، 2001.

5– زايد مراد ، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق ، حالة الجزائر ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، فرع تسيير ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر ، 2006.

6– حكيمة حليمي، الإقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال 1975-2004 ،رسالة ماجستير نقود ومالية، جامعة قالمة،2006.

7–بوعظم وليد، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر 1990 -2015، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015.

8–الزهرة بن بريكة، "دراسة اقتصادية و قياسية لأهم محددات سعر الصرف-حالة الجزائر (1993-2006)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، 2006

- **المجلات والجرائد:**

1– عماد الدين محمد المزني"العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمي"، مجلة جامعة الأزهر لغزة، العدد1، 2013.

2– سراي عبد العزيز الأغقتصاد الجزائري ، مطبوعة موجهة للطلبة السنة الاولى ليسانس علوم إقتصادية ، جامعة قسنطينة، 2014.

3–لعلى بوكميش: المؤسسات العامة بالجزائر ظروف تطورها وطرق تنظيمها وإدارتها ودراسة تتبعية 1962-2003، مجلة الحقيقة العدد السادس ماي 2005، المطبعة العربية ، غرداية.

4–دحو سهيلة ، الإقتصاد الجزائري في إطار برنامج الإستقرار والتعديل الهيكلي بمجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد ، 2009.

5–محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث ورقلة، العدد 10-2012.

- **التقارير:**

1-منظمة الأوبك.

2-المديرية العامة للخزينة.

3-مدرية الدراسات الإحصائية والنمذجة والتلخيص.

4-بنك الجزائر.

5-الديوان الوطني للإحصائيات.

6-مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة.

- **الملتقيات:**

1-بودخيخ كريم، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009 الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

- **مواقع الانترنت:**

- http://alghazd/m/artcikes/851495(2-2)/.com
- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/
- http://www.pr-laib-walid.sitew.com
- www.djelfa.info/archive/.html
- www.shartharzt.net
- www.3doom.org.
- www.startimes2.com/faspx?
- www.mimcomerce.gov.dz

- http://www.bank-of-algeria.dz/html-rapport.html
- http://premier –imistre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf
- ministère des finances ,republique algerienne democratique et populaire , nouveau modèle de croissance , Juillet 2016,p11, sur le site web suivant:http://www.mf.gov.dz.article.pdf
- Ministère des finances nouveau modèle de croissance .op-cit, p02

الملحق رقم (01): إختبار ديكي فولر لدراسة إستقرارية سلسلة أسعار النفط.

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.515971	0.4779
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 05/28/18 Time: 11:57
Sample (adjusted): 2000 2016
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.035657	0.069106	-0.515971	0.6129

R-squared	0.015221	Mean dependent var	0.654118
Adjusted R-squared	0.015221	S.D. dependent var	19.75276
S.E. of regression	19.60186	Akaike info criterion	8.846149
Sum squared resid	6147.728	Schwarz criterion	8.895161
Log likelihood	-74.19226	Hannan-Quinn criter.	8.851021
Durbin-Watson stat	1.519040		

الملحق رقم (02): إختبار ديكي فولر لدراسة إستقرارية سلسلة أسعار النفط (الدرجة الأولى)

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.079544	0.0044
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP,2)
Method: Least Squares

Date: 05/22/18 Time: 14:53
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	-0.802421	0.260565	-3.079544	0.0076

R-squared	0.383511	Mean dependent var	-1.938125
Adjusted R-squared	0.383511	S.D. dependent var	25.30326
S.E. of regression	19.86732	Akaike info criterion	8.876491
Sum squared resid	5920.656	Schwarz criterion	8.924778
Log likelihood	-70.01193	Hannan-Quinn criter.	8.878964
Durbin-Watson stat	1.941952		

الملحق رقم (03): إختبار ديكي فولر لدراسة إستقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.820997	0.2093
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP)
Method: Least Squares
Date: 05/22/18 Time: 15:16
Sample (adjusted): 2000 2016
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP(-1)	-0.670137	0.237553	-2.820997	0.0136
C	-143601.9	438971.6	-0.327133	0.7484
@TREND("1999")	327673.0	117733.4	2.783178	0.0147

R-squared	0.366919	Mean dependent var	380454.0
Adjusted R-squared	0.276479	S.D. dependent var	968460.7
S.E. of regression	823773.2	Akaike info criterion	30.23996
Sum squared resid	9.50E+12	Schwarz criterion	30.38700
Log likelihood	-254.0397	Hannan-Quinn criter.	30.25458
F-statistic	4.057035	Durbin-Watson stat	2.156468
Prob(F-statistic)	0.040758		

الملحق رقم (04): إختبار ديكي فولر لدراسة إستقرارية سلسلة أسعار النفط (الدرجة الأولى)

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.614003	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/18 Time: 15:18
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DP(-1))	-1.400398	0.249447	-5.614003	0.0001
C	559950.9	259982.7	2.153801	0.0492

R-squared	0.692423	Mean dependent var	-31990.00
Adjusted R-squared	0.670453	S.D. dependent var	1655859.
S.E. of regression	950565.3	Akaike info criterion	30.48397
Sum squared resid	1.27E+13	Schwarz criterion	30.58054
Log likelihood	-241.8718	Hannan-Quinn criter.	30.48892
F-statistic	31.51703	Durbin-Watson stat	2.091194
Prob(F-statistic)	0.000064		

الملحق رقم (05) : تائج تقدير للنموذج الخطي.

Dependent Variable: G
Method: Least Squares
Date: 05/22/18 Time: 23:17
Sample: 1999 2016
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	893251.3	1048430.	0.851990	0.4068
PP	49519.21	15602.73	3.173753	0.0059

R-squared	0.386332	Mean dependent var	3830373.
Adjusted R-squared	0.347977	S.D. dependent var	2588789.
S.E. of regression	2090394.	Akaike info criterion	32.04804
Sum squared resid	6.99E+13	Schwarz criterion	32.14697
Log likelihood	-286.4324	Hannan-Quinn criter.	32.06168
F-statistic	10.07271	Durbin-Watson stat	0.370216
Prob(F-statistic)	0.005894		

الملحق رقم (06): المعادلة المقدرة.

Estimation Command:
==========
LS G C PP

Estimation Equation:
==========
G = C(1) + C(2)*PP

Substituted Coefficients:
==========
G = 893251.250173 + 49519.210304*PP

الملحق رقك (07): اختبار الاستقرارية للأخطاء.

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.018202	0.6626
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 05/23/18 Time: 00:48
Sample (adjusted): 2000 2016
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.003502	0.192397	-0.018202	0.9857

R-squared	-0.086423	Mean dependent var	348062.6
Adjusted R-squared	-0.086423	S.D. dependent var	1220258.
S.E. of regression	1271895.	Akaike info criterion	31.00694
Sum squared resid	2.59E+13	Schwarz criterion	31.05595
Log likelihood	-262.5590	Hannan-Quinn criter.	31.01181
Durbin-Watson stat	2.082927		

الملحق رقم (08): تحديد درجة تأخير النموذج.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PP G
Exogenous variables: C
Date: 05/29/18 Time: 13:09
Sample: 1999 2016
Included observations: 14

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-290.6337	NA	4.91e+15	41.80481	41.89610	41.79636
1	-271.1787	30.57205*	5.47e+14*	39.59696	39.87084*	39.57161
2	-269.3069	2.406567	7.81e+14	39.90099	40.35746	39.85874
3	-266.2788	3.028088	1.02e+15	40.03984	40.67889	39.98068
4	-257.3040	6.410635	6.67e+14	39.32914*	40.15078	39.25308*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (09): تقدير النموذج VAR.

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/30/18 Time: 00:17
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DG	DPP
DG(-1)	-0.466473	-6.18E-06
	(0.24062)	(5.4E-06)
	[-1.93865]	[-1.13994]
DPP(-1)	19165.87	0.253239
	(12092.3)	(0.27243)
	[1.58496]	[0.92955]
C	549536.7	2.167925
	(247074.)	(5.56641)
	[2.22418]	[0.38947]
R-squared	0.292203	0.124693
Adj. R-squared	0.183311	-0.009970
Sum sq. resids	1.06E+13	5380.988
S.E. equation	903047.9	20.34508
F-statistic	2.683421	0.925966
Log likelihood	-240.4584	-69.24732
Akaike AIC	30.43230	9.030916
Schwarz SC	30.57716	9.175776
Mean dependent	390704.9	0.062500
S.D. dependent	999268.9	20.24441

Determinant resid covariance (dof adj.)	3.37E+14
Determinant resid covariance	2.23E+14
Log likelihood	-309.6937
Akaike information criterion	39.46171
Schwarz criterion	39.75143
Number of coefficients	6

الملحق رقم (10): التحقق من استقرارية النموذج.

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DG DPP
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 05/30/18 Time: 03:31

Root	Modulus
-0.211783	0.211783
-0.001451	0.001451

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

الملحق رقم (11): تقدير المعادلة .

Estimation Proc:
==========
LS 1 1 DG DPP

VAR Model:
==========
DG = C(1,1)*DG(-1) + C(1,2)*DPP(-1) + C(1,3)

DPP = C(2,1)*DG(-1) + C(2,2)*DPP(-1) + C(2,3)

VAR Model - Substituted Coefficients:
==========
DG = - 0.466472618114*DG(-1) + 19165.8686868*DPP(-1) + 549536.743963

DPP = - 6.17954061048e-06*DG(-1) + 0.253238637623*DPP(-1) + 2.16792459651

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/30/18 Time: 03:36
Sample: 2001 2016
Included observations: 16
Total system (balanced) observations 32

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.466473	0.240617	-1.938654	0.0635
C(2)	19165.87	12092.35	1.584958	0.1251
C(3)	549536.7	247073.9	2.224179	0.0350
C(4)	-6.18E-06	5.42E-06	-1.139939	0.2647
C(5)	0.253239	0.272433	0.929546	0.3612
C(6)	2.167920	5.566414	0.389464	0.7001

Determinant residual covariance	2.23E+14

Equation: DG = C(1)*DG(-1) + C(2)*DPP(-1) + C(3)
Observations: 16

R-squared	0.292203	Mean dependent var	390704.9
Adjusted R-squared	0.183311	S.D. dependent var	999268.9
S.E. of regression	903047.9	Sum squared resid	1.06E+13
Durbin-Watson stat	2.034049		

Equation: DPP = C(4)*DG(-1) + C(5)*DPP(-1) + C(6)
Observations: 16

R-squared	0.124693	Mean dependent var	0.062500
Adjusted R-squared	-0.009970	S.D. dependent var	20.24441
S.E. of regression	20.34508	Sum squared resid	5380.988
Durbin-Watson stat	1.889243		

الملحق رقم(12): تحليل الصدمات ودوال الاستجابة.

Response of DG:

Period	DG	DPP
1	0.814929	0.000000
	(0.14406)	(0.00000)
2	-0.392637	0.090514
	(0.21138)	(0.22699)
3	0.178607	-0.013267
	(0.19502)	(0.04823)
4	-0.084505	0.015390
	(0.13451)	(0.03948)
5	0.038918	-0.004227
	(0.08399)	(0.01558)
6	-0.018257	0.002906
	(0.04879)	(0.00889)
7	0.008457	-0.001054
	(0.02732)	(0.00432)
8	-0.003952	0.000586
	(0.01484)	(0.00227)
9	0.001836	-0.000242
	(0.00790)	(0.00116)
10	-0.000856	0.000123
	(0.00414)	(0.00059)

Response of DPP:

Period	DG	DPP
1	-0.027263	0.320136
	(0.08018)	(0.05659)
2	-0.024240	0.104290
	(0.08255)	(0.09115)
3	-0.000497	0.032268
	(0.01766)	(0.05983)
4	-0.003528	0.010762
	(0.01333)	(0.02770)
5	0.000443	0.003216
	(0.00451)	(0.01220)
6	-0.000589	0.001127

	(0.00252)	(0.00469)
7	0.000152	0.000312
	(0.00107)	(0.00188)
8	-0.000110	0.000122
	(0.00054)	(0.00066)
9	3.87E-05	2.86E-05
	(0.00025)	(0.00026)
10	-2.20E-05	1.39E-05
	(0.00012)	(8.7E-05)

Cholesky Ordering: DG DPP
Standard Errors: Analytic

الملحق رقم (13): تحليل التباين.

Variance Decomposition of DLG: Period	S.E.	DG	DPP
1	0.814929	100.0000	0.000000
2	0.909102	99.00870	0.991295
3	0.926576	99.02524	0.974762
4	0.930548	99.00619	0.993810
5	0.931371	99.00589	0.994114
6	0.931555	99.00530	0.994695
7	0.931594	99.00526	0.994740
8	0.931602	99.00524	0.994761
9	0.931604	99.00524	0.994764
10	0.931605	99.00524	0.994765

Variance Decomposition of DPP: Period	S.E.	DG	DPP
1	0.321295	0.719995	99.28001
2	0.338665	1.160349	98.83965
3	0.340199	1.150120	98.84988
4	0.340388	1.159590	98.84041
5	0.340403	1.159654	98.84035
6	0.340406	1.159937	98.84006
7	0.340406	1.159956	98.84004
8	0.340406	1.159966	98.84003
9	0.340406	1.159967	98.84003
10	0.340406	1.159968	98.84003

Cholesky Ordering: DG DPP

الملحق رقم (14): إختبار السببية بين سعر النفط والإنفاق الحكومي.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/13/18 Time: 00:46
Sample: 1999 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PP does not Granger Cause G	17	6.17524	0.0262
G does not Granger Cause PP		1.61766	0.2241

الملخص:

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية، ومادة حيوية أساسية للصناعة، وهامة في التجارة الدولية، ويمثل المورد الرئيسي للطاقة في العالم ككل، كما أن العائدات النفطية تشكل الدخل الرئيسي في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ومنها الجزائر والتي تعتمد في صادراتها على هذه السلعة، كونها من الدول النامية والتي تعاني من تقلبات في مداخيلها ونفقاتها تماشيا مع تذبذبات أسعار النفط، مما يجعلها رهينة للمضاربة في السوق العالمية للنفط، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة أثار تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، ولتحقيق هذه الدراسة وبربط الجانب القياسي بالواقع الإقتصادي قمنا بإستخدام أسلوب الإنحدار الذاتي المتعدد بهدف تقدير الصيغة النهائية للعلاقة المقدرة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

أسعار النفط، سوق النفط، الإقتصاد الجزائري، الدراسة القياسية.

Abstract:

Oil is a strategic commodity and vital, and basic material for industry, and essential for the international trade, and it is the leading supplier of energy as whole, also revenue is the main income for oil exporting and producing countries such as Algeria which depends on exports this item being one of the developing countries that suffer from fluctuations in the government spending in line with the fluctuations in oil prices making it a hostage in the international oil market.

The studies aimed to the effects of fluctuation in oil prices on the government spending of Algeria payments, and to achieve this study and link the moral aspect to economic reality, we used multiple self-regression method.

Key words:

Oil prices, Oil market, Algerian economy,standard study.